

مملكة البحرين
هيئة جودة التعليم والتدريب
التقرير السنوي ٢٠١٩



التعليم في القرن الواحد والعشرين:
جودة وتمكين



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain





حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر

06	مهام هيئة جودة التعليم والتدريب
08	رئيس مجلس الإدارة
10	الرئيس التنفيذي
12	مجلس الإدارة
14	الإدارة التنفيذية
16	مهارات القرن الواحد والعشرين
	مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب
20	المدارس الحكومية
38	المدارس الخاصة ورياض الأطفال
50	مؤسسات التدريب المهني
66	مؤسسات التعليم العالي
76	الامتحانات الوطنية
86	الإطار الوطني للمؤهلات
92	المنشآت وبناء القدرات
100	مرور 10 سنوات على تأسيس الهيئة
106	جائزة التميز في التواصل مع العملاء في الملتقى الحكومي 2018
108	الخلاصة
114	قصص النجاح
124	الملاحق



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

النسخة الإنجليزية

ENGLISH VERSION

www.bqa.gov.bh

هيئة جودة التعليم والتدريب



المعاهد

مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في العام 2008، وقد تمت إعادة تنظيمها بموجب المرسوم الملكي رقم (83) لسنة 2012. وقد أُوكلَ إليها بحسب المادة (4) من المرسوم الملكي مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، وعقد الامتحانات الوطنية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها الهيئة، كما تقوم بنشر تقارير المراجعة، ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريب في شكل عام في المملكة، متضمناً النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريب؛ نتيجة لأعمال ومراجعات الهيئة.

الرؤية

أن نكون رواداً في تعزيز الجودة المستدامة لمرتقي القطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي.

الرسالة

التحسين المستدام للجودة والتنافسية في الأداء لقطاعي التعليم والتدريب من خلال تقييم مستقل وعادل وموثوق به وبما يسهم في بناء القدرات الوطنية.

القيم

• العدالة • الاستدامة • التنافسية



لقد سعت الهيئة، خلال عقد من عمرها، ومن خلال كوادرها العاملة، في التعرف على أفضل الممارسات، والتطورات في جودة التعليم والتدريب، حيث كانت مشاركتها الفاعلة في حضور المؤتمرات الإقليمية والدولية، بل المشاركة في مراجعات الأداء الخارجية لدول إقليمية وأجنبية إقراراً بجديتها وإجراءاتها، وكفاءة فرق مراجعاتها، وشفافية ودقة أحكامها؛ مما عزز ثقة المؤسسات التعليمية والتدريبية في هذه الدول في الاحتكام إلى عملياتها، وسلامة ودولية قياساتها؛ ومن ثم اعتماد نتائجها والأخذ بها.

إن إيمان الهيئة بدورها محلياً وإقليمياً ودولياً، حث عليها الدخول في شراكات واتفاقيات وإبرام مذكرات تفاهم وتعاون مع جهات دولية مرموقة؛ لتقديم للتعليم في مملكة البحرين أفضل الخبرات والمهارات، والتجارب، ومنها ربط الإطار الوطني للمؤهلات بالإطار الأسكتلندي، فضلاً عن نقل التجارب وأفضل الممارسات، وعمليات مراجعة الأداء، وتطبيقات الامتحانات الوطنية التي تتوافق مع ممارسات الهيئات، وبيوت الخبرة الدولية في هذا المجال، مثل قسم تقييم التعليم الدولي بجامعة كامبردج البريطانية المرموقة في تصميم وتطوير هذه الامتحانات.

نعم، متى ما نجحنا في استشراف المستقبل وقراءته بصورة واقعية وصحيحة، سنستطيع حتماً مجاراته، بل التغلب عليه، والعكس صحيح.

نضع بين يديكم تقرير هيئة جودة التعليم والتدريب 2019، ونحن نسعى لرسم مستقبلنا بمهارات القرن الحادي والعشرين في التعليم؛ لتكون صمام الأمان للتنمية مستدامة لا يمكن هزيمتها.

لا بد لنا هنا، أن نتقدم بالشكر العميق، لقيادة الوطن، وللتوجيهات الملكية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، التي لها الأثر البالغ في تطوير وتحسين قطاعي التعليم والتدريب، والمتابعة المباشرة من لدن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، حفظه الله ورعاه، والاهتمام والدعم من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، حفظه الله ورعاه، كما نتقدم بالشكر الجزيل للمجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر، والذي كان ولا يزال الداعم الحقيقي للارتقاء بالتعليم والتدريب وجودته، والشكر موصول للأخوة والأخوات في مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب على جهودهم، ومنتسبي وموظفي الهيئة جميعاً على ما يقومون به من جهود مخلصه للارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب في بلدنا الغالي.. البحرين.

نحن بهم جميعاً؛ على ثقة تامة بأننا قادرون على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بروح الفريق الواحد الذي يرى البحرين ومستقبلها قبل كل شيء.

سعادة السيد كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات والاتصالات
رئيس مجلس الإدارة

احتفلت هيئة جودة التعليم والتدريب في نوفمبر 2018، بمرور 10 سنوات على تأسيسها، شهدت خلالها عقدًا من المهنية، والمصداقية، والاحترافية في تقييم أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وتنفيذ الامتحانات الوطنية، والعمل على تطوير الإطار الوطني للمؤهلات، حيث استطاعت بفضل الله وحده أولاً وأخيراً، ثم بالدعم الذي تتلقاه دائماً من قيادة الوطن، حفظها الله ورعاه، أن ترتقي في ميدان جودة التعليم والتدريب بقيادات وكفاءات بحرينية نفتخر بها جميعاً.

لا يمكن لأي رؤية أو نهضة أن تتحقق، إلا إذا كانت مستعدة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة حولنا، والتي بات تأثيرها مباشراً على كل شيء.

لقد تحقق للمنظومة التعليمية والتدريبية في مملكتنا الغالية، ومع بزوغ عمل الهيئة، الكثير من التطوير الذي لن يتوقف، خاصة مع الرؤية الشاملة لعملية تطوير وتحسين قطاع التعليم والتدريب في المملكة، والتي تضعها حكومتنا الموقرة على رأس أولوياتها.

وإذا كانت كفاءاتنا الوطنية في الهيئة قد عملت، واجتهدت في التأسيس خلال العقد الماضي، فإننا جميعاً مؤمنون أن العقد القادم هو مرحلة تحدٍّ جديد، تتطلب مهارات، وقدرات، ومفاهيم جديدة في التطبيق، تحتاج إلى تعزيزها والاهتمام بها، حتى نستطيع مواكبة مستحدثات العصر؛ إذ إن التطوير لا يتحقق في أي كيان مؤسسي بقدر ما يبرز في قابليته له، والإيمان به، والاستدامة فيه.

يقول الفيلسوف وعالم الرياضيات والمؤرخ البريطاني "برتراند راسل": "نحن نواجهنا حقيقة متناقضة، وهي أن التعليم أصبح أكبر العقبات في وجه الذكاء والحرية الفكرية".

تلك العبارة قيلت قبل قرن من الزمان تقريباً، ولعل جدليتها أصبحت أكثر إلحاحاً مع ولوجنا إلى القرن الحادي والعشرين.

إن تعاطي مجتمعاتنا مع وعاء نقل المعرفة - بمواكبته أو التخلف عنه - أصبح هو المؤثر الأكبر والأبلغ في محصلة إبداعات الجيل والناشئة التي سنعتمد عليها غداً في مواصلة مسيرة البناء والتنمية وبناء الحضارة.

فهل على مؤسساتنا التعليمية والتدريبية أن تتحول إلى موجّه ومرشد، عليه أن يحتضن هذا الجيل ويوجهه في مسارات الابتكار، والتعلم، والبحث، والاكتشاف؟ هل على مؤسساتنا التعليمية والتدريبية أن تنتفض لتغيّر وعاءها التقليدي إلى وعاء معرفي ملهم، وممتع، وشيق، ينبض بالإبداع وتطوير المهارات الحياتية والمهنية بما يتوافق مع التغيرات الهائلة الحاصلة في العالم، وبما يتوافق مع رغبات وقدرات هذا الجيل؟

هي قضايا تحتاج منا إلى وقفات حقيقية، فالتعليم والتعلم في القرن الحادي والعشرين، ليس كما كان قبل قرن من الزمان يقل أو يزيد.

مهارات الحياة والتكنولوجيا، ومهارات الإبداع، والابتكار، والمهارات الحياتية المختلفة، أصبحت في عالم اليوم هي الحصيلة التي يستطيع بها أبنائنا مواجهة تحديات الحياة، فمقدار المعرفة وتفصيلها قضايا نسبية، سيتزود بها أبنائنا تلقائياً مع مرور الوقت، وما علينا سوى غرس المهارات والقدرات الحقيقية واللازمة، حتى نطمئن بأننا وضعنا أبناء هذا الجيل على الطريق الحقيقي للانطلاق.



كما واصلت الهيئة طريقها بنجاح، لتتال الاعتمادية في برنامج "ثقة" عن المستوى المتقدم لأمن المعلومات، الذي نظمته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ولا يزال الطريق مفتوحاً أمامها لإنجازات أخرى بإذن الله.

أما ما يتعلق بالجانب المعرفي، فلم تكتف الهيئة بنجاحها في سباق التأسيس والتطوير الذي بدأت في العام 2008، ولكنها باتت تسابق المتغيرات الإقليمية والدولية، وها هي تصدر "دليل مراجعة أداء المدارس 2019"، متضمناً متطلبات مهارات القرن الحادي والعشرين كمرتكز أساس لإطار المراجعة وتقييم أداء المدارس الحكومية والخاصة، أنشأته كوادر الهيئة وكفاءاتها، من خلال المتابعة المتواصلة للتغيرات المتسارعة في مهارات التعليم والتعلم وسوق العمل، عبر مشاركات خارجية، وإطلاع على ما يستجد من تحديث وإبتكار في هذا الميدان.

ختاماً.. ها نحن نضع بين يديكم التقرير السنوي الحادي عشر لهيئة جودة التعليم والتدريب، واضعين نصب أعيننا الارتقاء بجودة التعليم والتدريب في مؤسساتنا التعليمية والتدريبية، عبر تطوير عمليات المراجعة والتقييم؛ لتتواءم مع الرؤية الشاملة 2030، التي ننشدها جميعاً؛ ولتعليم ينقلنا للمستقبل، ونحن أكثر قوة بجيل قادر على مواصلة الكفاح في طريق التنمية والتطوير، والذي لم يكن ليتحقق لولا الرؤية الصادقة لقيادة هذا الوطن، والتي لازالت تدفع باتجاه تعليم ناهض ومتطور في إمكانه أن ينافس ويبتكر خدمة لمملكتنا الغالية.

باسمي وباسم جميع منتسبي الهيئة، نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لعاهل البلاد المفدى على دعمه الدائم لمنظومة التعليم في وطننا الغالي، ولصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر، ولصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمين على رعايتهما واهتمامهما بالتعليم وجودته، والذي كان له أبلغ الأثر في النجاحات التي تحققت إلى يومنا هذا، بدعم ومتابعة مستمرة من المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء.

وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة، ولجميع منتسبيها، على ما يبذلونه من إخلاص وتفان لترسيخ الجودة في صميم عمل مؤسسات التعليم والتدريب، وإلى عقد جديد من العطاء والتميز والاحترافية والإتقان.

جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب

منذ أن تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب، كان تحديها الأول توطين الهيئة بخبراتها وكفاءاتها، وصولاً إلى جعل هذه التجربة بحرينية ذات علامة متميزة، لا تكتفي بمراجعاتها، وتقييمها لمؤسسات التعليم والتدريب في المجتمع المحلي فحسب، بل تتعداه إلى المحيط الإقليمي والدولي، وهو ما تحقق بفضل الله، ثم بدعم قيادة الوطن لها، ثم بتضافر الجهود التي آمنت بالهيئة حلماً جميلاً تحقق على أرض الواقع، سيظل يواكب المتغيرات حتى يؤدي الأمانة التي كُلف بها.

طوال سنوات عملها، حرصت الهيئة على الدفع لتحقيق هدف الوصول إلى تخريج أفراد متعلمين قادرين على التعامل مع متطلبات ما بعد التخرج في مؤسساتنا التعليمية والتدريبية، كتعليم عال أو كسوق عمل، من خلال تطوير مهاراتهم استناداً إلى مهارات القرن الحادي والعشرين الحياتية والتعليمية، وفي طريقة التفكير؛ ممّا يؤهلهم لتجاوز جميع مراحل حياتهم بكل قوة وثبات واقتدار.

وها نحن اليوم نعيش في تفاصيل هذا العصر، حيث التطور الكبير والمستخدم في التكنولوجيا الرقمية، التي لم تقتصر التعليم فحسب؛ بل اقتحمت خصوصيات حياتنا الشخصية، وأصبح أبنائنا يتنفسونها كما الهواء عبر الهواتف الشخصية، والأجهزة الإلكترونية المتصلة بالعالم عبر أقوى شبكات الإنترنت.

لقد اجتهدت هيئة جودة التعليم والتدريب لتكون في المقدمة فيما يتعلق بالتطور الرقمي والتكنولوجي، وتوظيفه لخدمة أهدافها الإستراتيجية، واستطعنا بكوادرنا الوطنية تحقيق جائزة التميز عن التواصل مع العملاء، وحظيت الهيئة بتكريم من سمو رئيس الوزراء الموقر، وبحضور سمو ولي العهد، حفظهما الله ورعاهما في الملتنقى الحكومي 2018.

لقد دشنت الهيئة في نوفمبر 2018 موقعها الإلكتروني الجديد المطور باللغتين العربية والإنجليزية، وقد بلغ عدد الجمهور المتفاعل مع الموقع خلال العام 2018، 138 ألف و887 مستخدماً، للاستفادة من الخدمات الكثيرة التي تقدمها هيئة جودة التعليم والتدريب، من خلال نشرها لتقارير مراجعات المدارس، والمعاهد، والجامعات بكل شفافية ومهنية، ليستفيد منها الجميع.

كما بادرت الهيئة بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بإطلاق مدونتين الأولى كانت في العام 2016، وشهدت أكثر من 9 آلاف مشاهدة، والثانية كانت في يوليو 2019، وشهدت أكثر من 12 ألف مشاهدة، فضلاً عن مقابلات مباشرة عبر برامج التواصل الاجتماعي، لتحقيق هدف الاستفادة من جميع وسائل الاتصال والتواصل المتاحة، في القرب مع الجمهور والرد على جميع استفساراتهم.

أعضاء مجلس الإدارة



سعادة السيد
كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات والاتصالات
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور
محمد بن مبارك بن دينه
الرئيس التنفيذي للمجلس
الأعلى للبيئة

سعادة الدكتور
عبدالرحمن عبدالحسين جواهري
رئيس شركة الخليج لصناعة
البتروكيماويات

سعادة السيد
حمد فيصل المالكي
وكيل الاقتصاد الوطني
بوزارة المالية والاقتصاد الوطني



سعادة السيد
فيصل محمد المحروس

سعادة الدكتورة
عائشة سالم مبارك

سعادة السيدة
عائشة محمد عبدالغني

سعادة الدكتور
إبراهيم محمد جناحي
الرئيس التنفيذي لتمكين
نائب رئيس مجلس الإدارة

أعضاء الإدارة التنفيذية



د. جواهر المضحكي
الرئيس التنفيذي

السيدة وفاء اليعقوبي السيدة دعاء شرفي

د. هيا المناعي
مدير عام، الإدارة العامة لمراجعة
أداء المؤسسات التعليمية
والتدريبية

د. خالد الباكر

السيد خالد المناعي



د. طارق السندي
مدير عام، الإدارة
العامة للإطار الوطني
للمؤهلات

د. الشبيخة
لبنى آل خليفة

السيدة عصمت جعفر

د. حسن الحمادي

د. وفاء المنصوري

مهارات القرن الواحد والعشرين



مبادرات
القرن ٢١

مهارات القرن الواحد والعشرين

ونحن نعيش في هذا العالم سريع المتغيرات على جميع الأصعدة، لابد من الالتفات إلى التطورات الجوهرية التي غزته في شقيها التكنولوجي والرقمي.

لقد أصبح تحديد المهارات المطلوبة للمتعلم أمراً أساسياً؛ بغية الوصول إلى فردٍ قادرٍ على التعامل مع متطلبات المراحل اللاحقة لتخرجه من المدرسة؛ سواءً أكانت متعلقة بمتابعة تعليمه العالي أم الانخراط في سوق العمل.

لم تعد المعرفة اليوم بالكرّاس والقلم فقط، فالتكنولوجيا الرقمية، ومهارات الانتفاع منها وتسخيرها للتعليم والتعلم، باتت مهارات أصيلة في القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن لمن أراد أن يرتقي بمكانته علمياً وحضارياً أن يتجاهلها؛ لأنه سيجد نفسه آخر الركب.

وها نحن اليوم نعيش في القرن الحادي والعشرين، نتحدث عن تطور رهيب في التكنولوجيا الرقمية، لم تقتحم التعليم فحسب، بل اقتحمت خصوصيات حياتنا الشخصية، وأصبح أبنائنا يتنفسونها كما الهواء عبر الهواتف الشخصية، والأجهزة الإلكترونية المتصلة بالعالم عبر أقوى شبكات الإنترنت.

تطوّر سريع ومُبهر لشبكات الإنترنت، صاحبه مئات الآلاف من المواقع والتطبيقات الإلكترونية، ومئات تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح أبنائنا ينتقلون فيها من وسيلة إلى أخرى، ويتأثرون بها، ويقطفون ثمارها، أو تنالهم سيئاتها في ثوانٍ معدودة.

لذا كان لزاماً على الهيئة العمل على تطوير وربط تقييمها للمؤسسات التعليمية والتدريبية بمهارات القرن الحادي والعشرين، بحيث تفرز العملية التعليمية متعلّمين متمكنين من المهارات الأكاديمية والحياتية الداعمة، وقادرين على التأقلم والمنافسة، ومواجهة التحديات. وتهدف هذه المهارات إلى توحيد الرؤية واللغة فيما يرتبط بالمتوقع من المتعلمين عند استكمالهم المراحل التعليمية المختلفة، كما تؤدي دوراً مهماً في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال تأهيل المتعلمين للتفكير العملي الناقد، والتواصل والعمل الجماعي، والإبداع وحل المشكلات، والقيادة وصنع القرار، وركائز المواطنة المحلية والعالمية، والريادة والمبادرة، إضافة إلى الثقافة التكنولوجية والتمكن اللغوي.

هي مرحلة جديدة يجب الاستناد خلالها إلى مهارات القرن الحادي والعشرين؛ لتكون أكثر قرباً من الواقع العملي المعاش، وأكثر قبولاً وارتباطاً بالمتعلمين في سوق العمل المتجدد. وفيما يلي عرض مختصر لهذه المهارات.

5. الإبداع وحلُّ المشكلات

6. القيادة وصنع القرار

7. الريادة والمبادرة

8. المواطنة المحلية والعالمية

1. التمكن اللغوي

2. التفكير الناقد

3. التواصل والعمل الجماعي

4. الثقافة التكنولوجية



التفكير الناقد

التحليل المنطقي، وباستقلالية، والتعامل مع المعلومات بمسؤولية، وتطوير القدرة على تقييمها وتحقيقها من غير تحيُّز.



التمكن اللغوي

قدرة الطلبة على التميُّز الفكري، والإنتاج الأدبي والعلمي؛ بما يعزز روح الانتماء لديهم للوطن المحلي والعالمي، ويحافظ على الموروث الثقافي، والهويّة الوطنية، باستخدام اللغة الأم، إضافة إلى كفاءة التواصل بأكثر من لغة.



الثقافة التكنولوجية

استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتمكين الطلبة من صناعة المعلومات أو الوصول إليها، وإدارتها، وتفنيدها، ونقدها، ونشرها، ولكن بحرص ودراية تامة بأثر المحتويات التكنولوجية وخطورتها على الفرد والمجتمع.



التواصل والعمل الجماعي

تنمية تفاعل الطلبة في العمل الجماعي بروح الفريق الواحد، وإيصال الآراء والأفكار بكفاءة، والتواصل معًا بفاعلية، والقدرة على التفاوض، والمناقشة والإقناع، والبناء على أفكار الآخرين، باستخدام أساليب التواصل والاتصال المختلفة، وبما يضمن تحقيق النتائج.



القيادة وصنع القرار

تعزيز قدرة الطلبة لتصدّر المواقف، وإلهامهم وتحفيزهم، ليكونوا قادرين على اتخاذ القرارات السليمة المبنية على الأدلة، وتحديد الخيارات ودراستها، واختيار المناسب منها، بما يراعي المصلحتين الشخصية والعامة.



الإبداع وحلّ المشكلات

تعزيز قدرة الطلبة الخروج عن النمطية في مواجهة المواقف الحياتية؛ وذلك باستحضار حلول جديدة، واستخدام الموارد المتاحة بصور غير مألوفة، وربط المعلومات والحقائق المختلفة؛ بما يسهم في حلّ المشكلات التي يواجهونها يوميًا.



المواطنة المحلية والعالمية

توجيه معارف الطلبة وسلوكهم وقيمهم بمسؤولية، بما يعزز التقارب الفكري بين مكونات المجتمع المختلفة، ويرفع وعيهم بالتحديات العالمية، ويزيد من إسهاماتهم في بناء وتطوير وطنهم بشكل أساسي، وتأسيس ممارسات الاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والمساهمة في تكوين توجهات إيجابية نحو المشكلات العالمية، بما يزيد من التقارب الثقافي العالمي.



الريادة والمبادرة

قدرة الطلبة على إدارة الذات بصورة منتجة، والسعي إلى تحقيق أهدافهم الشخصية بعزيمة قوية ودافعية عالية، والتعامل مع حالات الفشل والإحباط بإيجابية، وتحليل المخاطر برؤية واضحة، والمبادرة في الطرح والتعامل مع المشكلات العارضة، وتقديم المقترحات البناءة؛ ليكونوا قادرين على ريادة الأعمال في الحياة المستقبلية.

المدارس الحكومية



التمكن
اللغوي



مقدمة

تشكل مهارات القرن الواحد والعشرين منطلقاً رئيساً لتطوير التعليم بشكل عام في مملكة البحرين، خاصة التعليم المدرسي الذي يشكل اللبنة الأساسية في تأسيس طلبة قادرين على التأقلم مع متغيرات سوق العمل، ومتطلبات الدراسة في السنوات اللاحقة، وبدورها ركزت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة على رفد هذه التوجهات بتجديد إطار المراجعات؛ ليركز على مهارات القرن الواحد والعشرين، وبناء الكفاءات في هذا المجال؛ لرفع مستوى تمكين الطلبة من هذه المهارات، وتعزيز آلياتها بشكل مستدام.

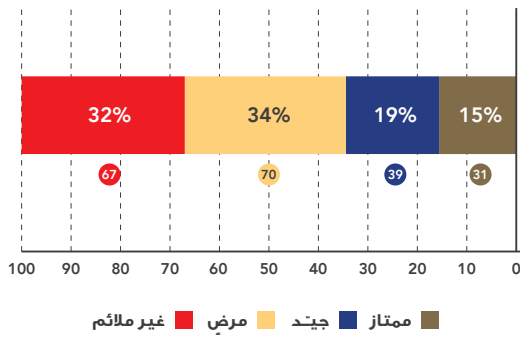
وقد أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية في ديسمبر 2018، الدورة الثالثة من مراجعات المدارس الحكومية بمراجعة أداء (207) مدرسة حكومية، من بينها (111) مدرسة ابتدائية، و(60) مدرسة ما بين المرحلة الإعدادية، والابتدائية الإعدادية، و(36) مدرسة ثانوية، وإعدادية ثانوية، وجاءت نتائج فاعلية أداء المدارس، كما هو موضح في الشكل (1).

ينقسم هذا الجزء من التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يتطرق قسمه الأول إلى تحليل عام لنتائج المراجعات عبر الدورات، والذي يتضمن مقارنة أداء المدارس بين آخر دورتي مراجعة، ونظرة عامة تحليلية لأداء المدارس الحكومية عبر الدورات، متضمنة توصيات لتطوير الأداء. كما يبين القسم الثاني من التقرير ما تم من عمليات في سياق تحديث الإطار الرابع لمراجعات أداء المدارس. في حين يقدم القسم الثالث نتائج المرحلة الأولى من الدورة الرابعة لمراجعة أداء المدارس الحكومية، والتي تمت في الفترة من فبراير إلى أبريل للعام 2019، كما يستعرض التقرير نتائج زيارات المتابعة في العام الدراسي 2018-2019، بـ 20 مدرسة، حصلت على تقدير: "غير ملائم" في آخر دورة مراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند إجراء المقارنة بين دورتي المراجعة الثانية والثالثة، سيتم استثناء نتائج (4) مدارس جديدة لم تتكرر زيارتها في آخر دورتي مراجعة؛ مما يجعل مجموع عدد مدارس المقارنة (203) مدرسة. أما في حالة المقارنة بين الدورات الثلاث للمراجعة؛ فسيتم استثناء (10) مدارس؛ لعدم تكرار مراجعتها في دورات المراجعة الثلاث؛ مما يجعل مجموع

المدارس عند المقارنة (197).

الشكل (1): الفاعلية بوجه عام - المدارس الحكومية الـ 207 التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة 2015-2018



1. تحليل عام لنتائج المراجعات: مقارنة أداء المدارس بين آخر دورتي مراجعة.

• المخرجات

الطالب هو محور عملية مراجعة أداء المدارس الحكومية، حيث تركز عملية المراجعة على مخرجين رئيسيين، أولهما: إنجاز الطالب الأكاديمي، وثانيهما: تطوره الشخصي. وما زالت ظاهرة تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي أفضل من إنجازهم الأكاديمي؛ الأمر الذي استمر منذ دورة المراجعة الأولى. ويظهر الشكل (2) أنه عند المقارنة بين الدورتين الثانية والثالثة؛ يتضح ارتفاع نسبة التقدير: "ممتاز" في إنجاز الأكاديمي بـ (8%)، قابله ارتفاع في نسبة "غير ملائم" بما يعادل (6%).

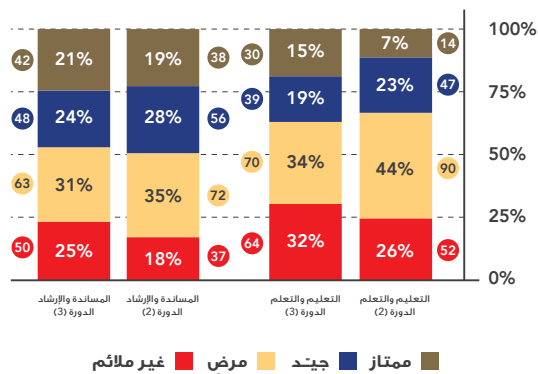
وبين الشكل (2) أن نسب تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي جاءت أكبر، حيث بلغت نسبة الزيادة في الـ "ممتاز" (7%)، إلا أنه عند مقارنة النسب بين الدورتين الثانية والثالثة ظهر ارتفاع في مقدار زيادة نسبة "غير ملائم" في مجال التطور الشخصي عن نتيجة مقارنة الدورتين الأولى والثانية، والتي كانت تعادل (3%)؛ الأمر الذي يشير إلى تراجع الأداء في مستوى التطور الشخصي.

ونائج الامتحانات الخارجية التي تجريها وزارة التربية والتعليم، أو الامتحانات الوطنية التي تجريها هيئة جودة التعليم والتدريب أو الدولية منها، حيث مازال هناك تباين بين نتائج التقييمات الداخلية بالمدرسة من جهة، ومستويات الطلبة في الدروس، ونتائج اختباراتهم الخارجية من جهة أخرى، ويظهر هذا التباين جلياً بشكل أكبر في المدارس التي حصلت على تقدير: "مرض"، أو "غير ملائم"، ويُعزى ذلك إلى أمور عدة، أبرزها: عدم قياس الاختبارات الداخلية للمستويات الحقيقية للطلبة، وفقاً لمرحلتهم العمرية أو كفايات المنهج، إضافة إلى عدم دقة التصحيح.

• جودة العمليات

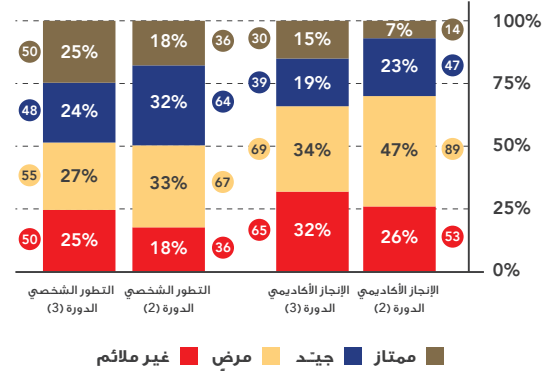
لتحقيق تقدم مستوى المخرجات وتطوره، تقوم المدرسة بالعديد من العمليات، أبرزها: عمليات التعليم والتعلم، وعمليات الدعم والمساندة. وبمقارنة الدورتين الثانية والثالثة، يتبين تحقق نمو في نسبة "ممتاز" بمقدار (8%)، في مجال التعليم والتعلم، وزيادة بمقدار (6%) في "غير ملائم". وجاءت أبرز أسباب نمو نسبة "ممتاز" في المجال إلى تنوع الإستراتيجيات التعليمية في المدارس ذات الأداء الـ "ممتاز"، وتركيزها على المتعلم، ووجود أنظمة إدارة صفية فاعلة زادت من قدرة الطلبة على التحكم في سلوكياتهم، ووجود آليات تقويم أداء فاعلة تعطي الطلبة صورة حقيقية عن مستوياتهم، وتوفر لهم تغذية راجعة عن أدائهم، إضافة إلى تنمية الفرص المتاحة لمهارات التفكير العليا، وتحدي قدرات الطلبة بشكل مستمر.

الشكل (3): مقارنة جودة العمليات لـ 203 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة



وبشكل عام، مازالت المدارس ذات التقديرين: "مرض"، و"غير ملائم"، تواجه تحديات في عمليات مهمة داخل الصف، أبرزها: ما يرتبط بالإدارة الصفية بشكل عام، وإدارة السلوك، ووقت التمدرس بشكل خاص، حيث واجه العديد من المعلمين صعوبات في ضبط سلوك الطلبة، وتوجيه سلوكهم نحو التعلم، وتوزيع الأنشطة التعليمية وإدارتها وقتياً، كما افتقدت

الشكل (2): مقارنة جودة المخرجات لـ 203 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة



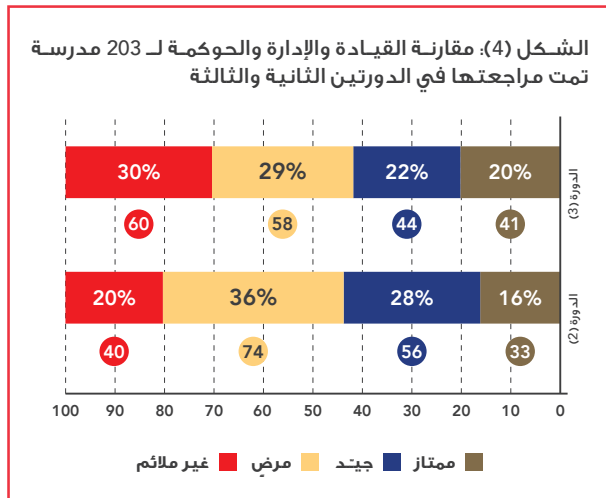
نجحت المدارس ذات الأداء المرتفع في مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي في تنظيمها الدقيق لعمليات متابعة مستويات الطلبة الحقيقية وتقديمهم، علاوة على منحها وزناً مهماً للأعمال الطلابية، كمقياس أساسي لمستوى قدراتهم وتنمية مهاراتهم، فضلاً عن تشخيص مستويات الطلبة، ومتابعتهم، خاصة الطلبة ذوي التحصيل المتدني داخل الصفوف، حيث أسهم ذلك بشكل مباشر في تقدمهم أكاديمياً. وغالباً ما أسهم وجود توقعات عالية من قبل المعلمين نحو الطلبة من حيث الأداء في المدارس ذات النتائج الأفضل في تحقيق الطلبة لهذه التوقعات خلال فترة تعلمهم.

وقد أظهرت نتائج المراجعات أنَّ المدخلات في بعض الحلقات تكون مستوياتها دون المتوقع؛ مما يشكل عبئاً يحول دون رفع مستوياتهم في الحلقة اللاحقة، كما لوحظ أنَّ مهارات الطلبة بصورة عامة في المدارس ذات الأداء الأقل يشوبها الضعف في المواد الأساسية، خاصة في مهارة الكتابة باللغة الإنجليزية.

ومازال تقدم الطلبة في المسار العلمي أفضل من بقية المسارات في المرحلة الثانوية. وفيما يتعلق بتطور الطلبة الشخصي، ظهر التميز في المدارس ذات التقديرين: "جيد"، و"ممتاز"، في إظهار الطلبة قدرات قيادية عالية، والتزامهم وتحملهم مسؤولية تعلمهم، إضافة إلى مستويات وعي وثقة عالية، قابليها تراجع في دافعية الطلبة نحو التعلم، وظهور سلوكيات سلبية، ووعي محدود من الطلبة في المدارس ذات الأداء الأقل. والمقلق في الأمر هو استمرار الزيادة في نسبة "غير ملائم" في مجال التطور الشخصي منذ الدورة الثانية.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تضافر الجهود بشكل أكبر من حيث؛ مواءمة الاختبارات المدرسية الداخلية،

كما أسهم تغيير الإدارات وتعاقبها بشكل متسارع في التأثير بشكل سلبي على أداء القيادات المدرسية في المدارس ذات الأداء "غير ملائم"، إضافة إلى نقص القيادات الوسطى. كما أن المدارس التي لم تركز قياداتها على العمل بتوصيات تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب واجهت صعوبات في التغلب على ذات التحديات التي واجهتها في دورة المراجعات السابقة، كما ازدادت أعداد المدارس الحاصلة على توصيات بالدعم الخارجي من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، وذلك دلالة على تراجع قدرة الإدارات المدرسية في التعامل مع التحديات الراهنة، وبالتالي تحسين الأداء المدرسي. وما زالت ضعف آليات التقييم الذاتي، وعدم دقة مؤشرات الأداء، وتباين متابعة التنفيذ، وعدم القدرة على التأثير في أداء المعلمين وممارساتهم، أسباباً رئيسة في تراجع تأثير القيادات المدرسية على الفاعلية العامة في المدارس ذات الأداء الأقل. في حين أظهرت المدارس ذات الأداء "ممتاز"، و"جيد" قدرة عالية على تأسيس عمل مدرسي مبني على الإجراءات الدقيقة، وأبرز قصص النجاح كانت لتلك الإدارات التي واجهت تحديات مباشرة مرتبطة بضعف المدخلات، وعلى الرغم من ذلك تمكنت من التأثير في مستويات الطلبة الأكاديمية، والشخصية، إضافة إلى تحسين الممارسات الصفية للمعلمين.



1.1 تحليل عام لنتائج المراجعات: نظرة عامة تحليلية لأداء المدارس الحكومية عبر الدورات

يأتي هذا القسم من التقرير؛ ليوضح أبرز نتائج الدورة الثالثة لمراجعة أداء المدارس الحكومية، وذلك بالتركيز على الظواهر التي برزت فيها، ومدى انعكاسها على أداء المدارس بوجه عام، حيث يتضمن هذا القسم مقارنة أداء المدارس الحكومية بين آخر دورتي مراجعة، ودورات المراجعات بشكل عام، والذي يأتي بعد إكمال الهيئة ممثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية ثلاث دورات مراجعة لأداء المدارس الحكومية بنجاح.

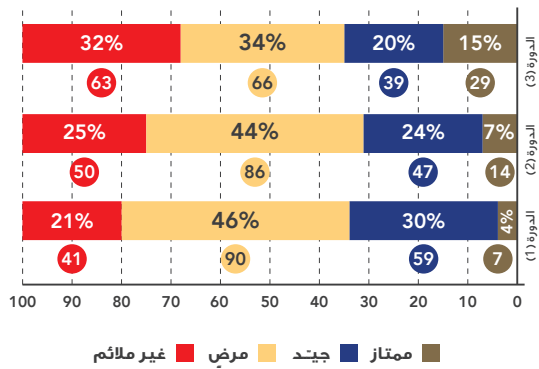
حصصهم المحافظة على الزخم التعليمي من حيث سلسلة الانتقال من جزئية إلى أخرى خلال الدروس؛ الأمر الذي أسهم في ضياع وقت التمدرس، وتضاءل حق الطالب في التعلم. ولوحظ لجوء بعض المعلمين والمعلمات إلى أساليب غير سليمة تربوياً في إدارة الصفوف، خاصة لمن لم يسبق لهم التدريس في مدارس مملكة البحرين؛ مما يتطلب تعزيز برامج التوعية، والإعداد المهني قبل خوضهم تجربة التدريس. كما افتقد العديد من الحصص في هذه المدارس أساليب التقويم من أجل التعلم، واتسمت بالعمومية، وعدم مراعاة الفروق الفردية، ولم تُقدِّ إلى إعطاء تغذية راجعة بناءة. وفيما يتعلق بالمواد التعليمية، مازال المعلمون يواجهون تحديات فيما يرتبط برفع مستويات الطلبة في المواد الأساسية، أبرزها اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، في حين جاءت المستويات المكتسبة في اللغة العربية أفضل حالاً نسبياً.

ولم تشهد الدورة الثالثة تغييراً كبيراً فيما يتعلق بمجال تقديم الدعم والمساندة للطلبة، فقد شهدت هذه الدورة ارتفاعاً طفيفاً في نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" بمقدار (2%)، في حين قابلها ارتفاع ملحوظ في نسبة "غير ملائم" بمقدار (7%) كما هو مبين في الشكل (2). وتُعزى الزيادة في نسبة "غير ملائم" في هذا المجال إلى تعاضد التحديات التي تواجهها المدارس ذات الأداء الأقل في تقديم دعم أكاديمي فاعل للطلبة يُفضي أثره إلى تقدم الطلبة أكاديمياً، كما أن مستويات مساندة الطلبة تعليمياً داخل الصفوف لم تكن ضمن المستوى المتوقع، وكذلك شهدت مستويات البرامج التي تُلمي من خبرات الطلبة تراجعاً ملحوظاً عن دورة المراجعة السابقة؛ إذ أثر على نسبة كبيرة من المدارس التي كان تقديرها سابقاً: "مرض". في حين حافظت المدارس ذات التقديرين: "جيد" و"ممتاز" في المجال على جودة الدعم الأكاديمي، والشخصي للطلبة، مع توفير بيئة آمنة لكافة منتسبي المدرسة.

• ضمان جودة المخرجات والعمليات

لاستكمال جوانب تقييم الأداء المدرسي، لابد من الوقوف على مستوى جودة العمليات التي تقوم بها قيادة المدرسة وإدارتها؛ لضمان رفع مستويات الطلبة الأكاديمية والشخصية، وتطوير مستوى الأداء العام للمدرسة وتحسينه بشكل مستدام. وعند مقارنة الأداء بين الدورتين الثانية والثالثة، فقد شهد مجال القيادة والإدارة والحوكمة تضحاً مقلعاً في نسبة "غير ملائم" بمقدار (10%)، قابلة ارتفاع في نسبة "ممتاز" بمقدار (4%) كما هو مبين في الشكل (4).

الشكل (5): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 197 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في دورات المراجعة الثلاث



• تفوق المدارس الابتدائية في الأداء وتراجع المدارس الإعدادية

أظهرت مقارنة نتائج مراجعات أداء المدارس الحكومية بين الدوريتين الثانية والثالثة أن المرحلة الابتدائية جاءت في الصدارة من حيث مستوى الأداء، حيث حققت مدارس تلك المرحلة تقدماً في نسبة التقدير: "ممتاز"، فارتفعت نسبته من (11%) إلى (24%)، قبالها انخفاض في نسبة المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" من (21%) إلى (19%)، كما هو موضح في الشكل (6). أما المدارس الثانوية فقد تقلصت نسبة المدارس ذات التقدير: "مرض" مقابل نمو نسبة تقدير: "ممتاز" من (3%) إلى (9%)، وثبات نسبة "غير ملائم" على (26%)، كما يبين الشكل (7). وعلى الرغم من أن التقدم في أداء المدارس ذات التقدير: "ممتاز" يعد أمراً إيجابياً، إلا أن ثبات نسبة المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" مازالت تشكل خطراً يجب معالجته، خاصة أن هذه المرحلة تُعد مخرج النظام التعليمي بالمملكة.

ولعل من أكبر التحديات في نتائج أداء المراحل التعليمية هو ما برز في المرحلة الإعدادية، حيث حصلت مدرسة واحدة فقط على تقدير: "ممتاز"، وجاء مجمل نسبة المدارس ذات الأداء المرتفع في هذه المرحلة ثابتاً في آخر دورتين بنسب تتراوح ما بين (16% - 18%)، في حين تراجع نسبة المدارس ذات المستوى "مرض" بنسبة (21%)، وازدادت نسبة: "غير ملائم" بمقدار (22%)، حيث بلغت نسبة مجمل المدارس الإعدادية الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" (60%)، كما هو موضح في الشكل (8)، وتعد هذه النسبة أمراً بالغ الخطورة، وذات تأثير مباشر على مخرجات النظام التعليمي من جهة، ومدخلات المدارس في المرحلة الثانوية من جهة أخرى؛ الأمر الذي يستوجب الدراسة والمعالجة الفورية.

وتجدر الإشارة إلى أن دورة المراجعات الأولى كانت في الفترة ما بين 2008-2011، والدورة الثانية في الفترة ما بين 2011-2014، والدورة الثالثة في الفترة ما بين 2014-2018. وقد أبرزت النتائج بصورة عامة الآتي: زيادة نسبة المدارس الحكومية الحاصلة على تقدير: "ممتاز" مقابل ارتفاع في نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم"، وتغلبت المدارس الابتدائية في الأداء، وتراجع المدارس الإعدادية، وبرز نقاط للتعليم في المدارس ذات الأداء "ممتاز"، وارتفاع نسبة المدارس ذات الأداء "غير ملائم" في ظل التحديات التي تواجهها، كدور الممارسات التعليمية داخل الصفوف، وفاعلية القيادة المدرسية بمستوياتها المختلفة، وارتفاع نسبة المدارس ذات الأداء "غير ملائم"، وفاعلية نظام الدعم المقدم، وجودة التعليم الفني والمهني، وتفاوت الأداء بين البنين والبنات، وتكافؤ الفرص بينهما، وتفاوت أداء المدارس بين المحافظات، وفيما يلي سيتم استعراض النتائج العامة بصورة تفصيلية.

• زيادة نسبة المدارس ذات التقدير: "ممتاز" مقابل ارتفاع في نسبة المدارس ذات التقدير: "غير ملائم"

تواصلت ظاهرة نمو المدارس الحكومية الحاصلة على تقدير: "ممتاز" عبر الدورات، قبالها ارتفاع في عدد المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم". وقد شهدت الدورة الثالثة زيادة في معدل قطبية الدرجات؛ مما أضل نمط هذه الظاهرة التي بدأت في دورة المراجعة الثانية، واستمرت خلال الدورة الثالثة. ويبين الشكل (5) أن ذلك قد جاء على حساب التقديرين: "جيد"، و"مُرض". وقد أدت فاعلية برامج التمهين بما احتوته من تشخيص دقيق لاحتياجات المعلمين، وتقديم ما يلائمهم من برامج تطويرية ومتابعة تنفيذها داخل الغرف الصفية، وكذلك وجود نظام عمل مؤسسي مكتمل الأركان، وفاعلية الممارسات الصفية المتنوعة، دوراً بارزاً في تطوير الأداء في المدارس ذات التقدير: "ممتاز". بينما عانت المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" من عدم ثبات أركان العملية التعليمية، والمتمثلة في قدرة هذه المدارس على مواجهة التحديات المرتبطة بمستويات المدخلات من المراحل السابقة، أو/ وعدم ثبات الهيئات التعليمية والإدارية، وكذلك تباين مستوياتها وقدراتها.

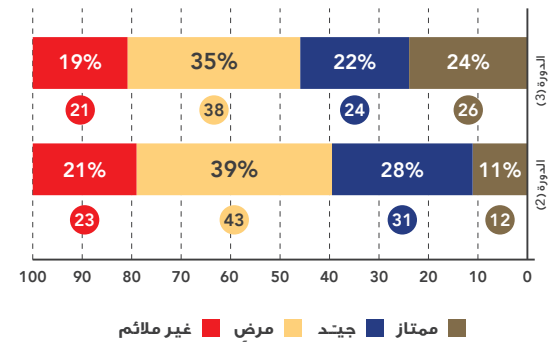
• بروز نقاط للتعلّم من المدارس ذات الأداء "ممتاز"

مع ارتفاع نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" في الدورة الثالثة للمراجعة، بلغ عدد المدارس الحكومية التي حازت على هذا التقدير (31) مدرسة، بواقع (28) مدرسة بنات؛ منها: (24) ابتدائية؛ (1) منها إعدادية، و(3) ثانوية، مقابل (3) مدارس ابتدائية بنين. وبعد تحليل تقارير أداء المراجعات نوعيًا مع التركيز على جوانب القوة في هذه المدارس، تركّزت أسباب تفوق أداء هذه المدارس في عدة عوامل، منها: فاعلية عمليات التخطيط الإستراتيجي من حيث واقعيتها وتنفيذها ومتابعتها، كما تميزت هذه المدارس بعمليات تطوير مهني لأداء المعلمين وفق رؤى واضحة للممارسات التربوية الحديثة، كما أنّ خطط هذه المدارس لم تركّز على جانب دون الآخر في تطوير قدرات الطلبة، بل ركّزت على تطوير الجانب الشخصي، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم مع إكسابهم المهارات القيادية، ورفع حسّ المشاركة لديهم، وتطوير سلوكياتهم وتوجهاتهم الإيجابية نحو التعلم، مع دعم فاعل بالبرامج المقدمة للطلبة بمختلف فئاتهم، خاصة طلبة صفوف الدمج، وصعوبات التعلم. كما تجلّى تطوير الطالب أكاديميًا في انعكاس الإستراتيجيات التعليمية التعليمية على الأداء، والتي تميزت بتحديثها لقدرات الطلبة، وتركيزها عليهم كمحور للعملية التعليمية، ومراعاتها أنماط التعلم المختلفة، وتبين أثر ذلك في اكتساب الطالب المهارات الأساسية، ومهارات التعلم الذاتي، والتفكير الناقد. وعليه، فإنّ مدارس أسباب التفوق لدى هذه المدارس في مملكة البحرين من قبل الجهات المعنية، سيؤدي بشكل مباشر إلى إثراء المدارس الأخرى، ورفع قدرتها في التعامل مع التحديات التي تواجهها، ويسهم كذلك في نشر الممارسات المتميزة.

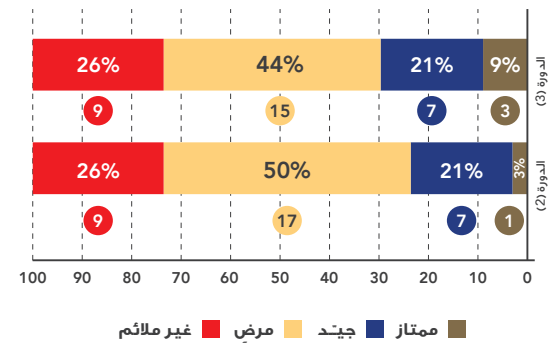
• ارتفاع نسبة المدارس ذات الأداء "غير ملائم" وأبرز مظاهر التحديات التي تواجهها

شهدت دورة المراجعات الثالثة للمدارس الحكومية استمرارًا في ارتفاع عدد المدارس ذات الأداء "غير ملائم" ليصل إلى (67) مدرسة، مشكّلة ما نسبته (32%) من مجمل المدارس، وذلك في زيادة غير مسبوقة عن الدورات الماضية، بواقع (21) مدرسة ابتدائية كانت جميعها مدارس بنين، و(37) مدرسة إعدادية، منها: (31) مدرسة للبنين و(6) مدارس للبنات، و(9) مدارس ثانوية، منها: (8) مدارس للبنين، ومدرسة للبنات. وبعد تحليل تقارير أداء المراجعات نوعيًا، مع التركيز على أبرز الملاحظات في هذه المدارس، تركّزت التحديات التي تواجهها أدائيًا في عدة عوامل، منها: ضعف آليات التقييم الذاتي، والتخطيط الإستراتيجي والتشغيلي، حيث افتقرت الخطط إلى الدقة، وملازمة التحديات الحقيقية لواقعها، علاوة على ضعف مؤشرات الأداء

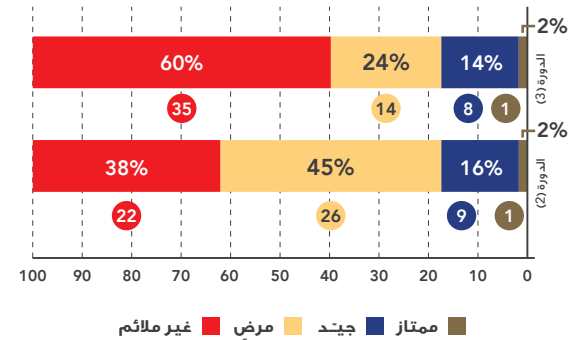
الشكل (6): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 109 مدرسة ابتدائية تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة



الشكل (7): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 34 مدرسة ثانوية (وتشمل المدارس المشتركة بين الإعدادية - الثانوية) تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة



الشكل (8): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 58 مدرسة إعدادية (وتشمل المدارس المشتركة بين الابتدائية - الإعدادية) تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة*



* تم استثناء مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين من المقارنة، حيث تم تغيير مرحلتها إلى ابتدائية إعدادية، ومدرسة صفية بنت عبد المطلب الابتدائية الإعدادية للبنات، حيث تم تغيير مرحلتها إلى ابتدائية في الدورة الثالثة.

والقياس وعدم دقتها، والتباين الواضح في آليات متابعتها.

كما بدت أدوار القيادة التعليمية في هذه المدارس معزولة عن مستوى الأداء للمعلمين داخل الصفوف، ولم تظهر القيادة الوسطى مستوى التمكين والدعم الكافيين؛ لرفع مستوى أداء المعلمين؛ مما أثر على فاعلية الإستراتيجيات المتبعة في التعليم والتعلم، والتمكين من مهارات إدارة الصف والوقت، وتوظيف التقويم بشكل يدعم تعلم الطلبة، وتقديم الدعم والمساندة لهم خاصة ذوي التحصيل المتدني منهم. وقد انعكس ذلك على جوانب الأداء المختلفة للطلبة من حيث إنجازهم الأكاديمي، حيث ظهر الضعف واضحاً على مستوى الأداء والمهارات التعليمية لدى الطلبة في جميع المواد الأساسية، خاصة في اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم. وفيما يتعلق بالتطور الشخصي، ظهر الطلبة في هذه المدارس بمستويات دافعية منخفضة نحو التعلم، صاحبها مشكلات سلوكية، وتراجع في ثقتهم بأنفسهم؛ مما أثر في تعلمهم، كما أثر - في بعض الأحيان - على الشعور بالأمن والسلامة في بعض هذه المدارس. إضافة إلى ذلك تقاسم العديد من هذه المدارس مشكلتين أساسيتين تمثلتا في نقص القيادة الوسطى، وعدم ثبات الهياكل التعليمية والإدارية؛ مما أدى إلى حصول العديد من هذه المدارس على توصيات بتقديم الدعم والمساندة الفورية من الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم؛ لضمان رفع مستوى الأداء فيها. وعليه؛ يُعد الوقوف على أوضاع هذه المدارس أمراً حيوياً؛ لرفع أداؤها، وضرورة دراسة الخيارات المتاحة للتعامل معها.

وقد شهدت المدارس ذات الأداء "غير ملائم" ضعفاً عاماً في مستويات الطلبة الأساسية في أغلب مهارات المواد الأساسية، كما لم تتضح القدرات والمهارات الشخصية لدى الطلبة في هذه المدارس بالشكل المطلوب، مع تراجع دافعيتهم نحو التعلم. ولم تتناسب عمليات التعليم والتعلم مع أوضاع الطلبة في تلك المدارس واحتياجاتهم، إضافة إلى تفاوت وعي القيادات المدرسية، وقدراتهم في تلك المدارس على التعامل مع انخفاض مستوى الأداء العام. وما يزيد صعوبة هذا التحدي الذي تواجهه هذه المدارس أن (49) منها حصلت على تقدير: "غير ملائم" في جميع المجالات، وكذلك في قدرتها على التحسن، كان منها (3) مدارس للبنات، و(46) مدرسة للبنين؛ الأمر الذي استوجب حصول العديد منها على توصيات بالتدخل الفوري من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم.

وتزداد حساسية الأمر في وجود شريحة من الطلبة

سيمضون كامل فترة تعلمهم في جميع المراحل في مدارس بمستوى أداء "غير ملائم". وتجدر الإشارة إلى أن (40) مدرسة ثبتت على الأداء "غير ملائم" في دورتي المراجعة الثانية والثالثة، كان منها (38) مدرسة للبنين، ومدرستان للبنات، في حين ثبتت (18) مدرسة على الأداء نفسه في دورات المراجعة الثلاث كانت كلها مدارس بنين.

وعليه توصي الهيئة باتخاذ إجراءات لتحسين الوضع في هذه المدارس، وتتضمن على سبيل المثال: تعيين أفضل الكفاءات الإدارية والتعليمية ذات الخبرة فيها، مع وقف تعيين حديثي العهد بالإدارة أو التدريس فيها، وإعادة توجيه الدعم المادي لها، بحيث يركز بشكل أكبر على دعم عمليات التعليم والتعلم، وتعزيز عمليات الدعم من فرق تحسين الأداء، مع إقامة حملات توعوية مكثفة؛ لرفع وعي أولياء الأمور في دعم تعلم أبنائهم، إضافة إلى تعزيز برامج التوأمة مع المدارس ذات المعطيات المشابهة، والتي استطاعت التعامل مع تحدياتها بنجاح؛ ضماناً لتحقيق أهداف رؤية المملكة الاقتصادية 2030.

• دور الممارسات التعليمية داخل الصفوف

تركز مراجعات الهيئة لأداء المدارس على مستوى ممارسات المعلمين داخل الصف، والمرتبطة بكافة جوانب التعليم والتعلم، وتعد مصدراً أساسياً في الحكم على قدرة المعلمين على إكساب الطلبة المهارات المطلوبة. وقد أثبتت المراجعات أن أداء المعلمين فيما يرتبط بإستراتيجيات التعليم والتعلم جاءت في المستويين: "جيد"، و"ممتاز"، فيما يقارب ثلث الدروس، إلا أن بقية المدارس مازالت تعاني من توظيف الإستراتيجيات المناسبة، والإدارة الصفية، وتوظيف التقويم في دروسها، علاوة على عدم فاعلية توظيف التعليم الإلكتروني، وقلة الصيانة الدورية اللازمة للأجهزة، كما لا يزال التركيز على تنمية مهارات التعلم لدى الطلبة دون المستوى المأمول في العديد من المدارس؛ الأمر الذي لا يسهم في إعداد الطلبة لمتطلبات المراحل التعليمية اللاحقة واحتياجات سوق العمل، وفي الوقت ذاته لا يتوافق مع تنمية مهارات القرن الواحد والعشرين لدى الطلبة.

وقد رُصدت جهود تطويرية متعددة لمستويات المعلمين فيما يرتبط ببرامج تطوير الكفاءة المهنية لدى المعلمين المقدمة من قبل المدارس داخلياً، والجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، وكلية البحرين للمعلمين، إلا أن تباين انعكاس أثر هذه الجهود يحتم إعادة النظر في آليات التنسيق بينها؛ لضمان فاعلية أكبر، وتفاذي تكرار الجهود، وتقديم الأنسب وفقاً لحاجات المعلمين التدريبية. كما أن دعم المعلمين بتمكينهم من إجراء البحوث الإجرائية

الطلبة ذوو التحصيل المتدني غالبية كبيرة في المدارس ذات المستويين "مرض" و"غير ملائم"؛ مما يؤثر في الأداء العام للمدارس، وكذلك تحقيق هذه الشريحة من الطلبة المستويات المتوقعة منهم. إضافة إلى ذلك، لا يزال الطلبة الذين لغتهم الأم غير العربية يواجهون تحديات في تقدمهم في بعض المدارس ذات الأداء "ممتاز" التي تعاملت بشكل متميز مع هذا التحدي، ويمكن الوقوف على ممارساتها لنقل تجاربها الناجحة والتعلم منها، إلا أن العديد من المعلمين في المدارس التي تواجه هذا التحدي ينقصهم التدريب اللازم للتعامل مع هذه الفئات.

• جودة التعليم الفني والمهني

لتحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب في رؤية البحرين الاقتصادية 2030، لابد أن تنعكس الجهود التطويرية على قطاعي التعليم الفني والمهني، إلا أنه مازال أداء الطلبة في المسار التجاري أفضل حالاً من المسار الصناعي، مع احتفاظ المسار العلمي بتفوقه عليهما. ولا يزال طلبة المدارس الصناعية يظهرون مستويات أقل من المستوى المتوقع في دروس المواد النظرية الأساسية مظهرين ضعفًا عامًا فيها، خاصة في اللغة الإنجليزية، مقابل مستويات أفضل في الدروس العملية، حيث يبدي الطلبة دافعية أكبر نحو تعلم هذه المواد، مسجلين قصص نجاح في المشروعات والمسابقات. وعلى الرغم من أهمية اكتساب مهارات اللغة الإنجليزية، وبعض الأساسيات النظرية لخبرجي المسارات التجارية والصناعية، إلا أن استمرار التفاوت فيها كان سبباً رئيساً في اكتساب الطلبة المهارات المطلوبة بصورة أدنى من المتوقع.

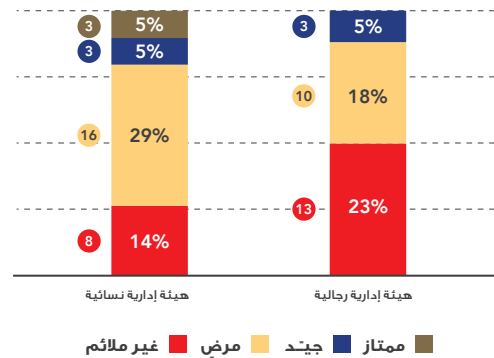
ولقد ركزت إدارات المدارس الصناعية خلال المراجعات على تأكيد ضعف المدخلات، وبأن العديد من الطلبة يكونون قد التحقوا بالمرحلة الثانوية دون استكمال متطلبات المرحلة الإعدادية؛ مما يُلقي على الحاجة التي برزت منذ مراجعات الدورات السابقة لإعادة النظر من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم في المناهج وطرائق تقديمها، ومراجعة معايير وآليات القبول في هذه المدارس، والاستفادة من الاختبارات التشخيصية، وتقديم دعم أكبر يتناسب ومستويات الطلبة عند التحاقهم بهذا المسار.

سيسهم بشكل مباشر في تحسين دافعيتهم وأدائهم؛ وبالتالي تحسين الممارسات التعليمية في الصفوف.

• فاعلية القيادة المدرسية بمستوياتها المختلفة

شكل عدم استقرار الهيئات الإدارية في المدارس، ونقص القيادات الوسطى وعدم ثباتها تحدياً كبيراً للعديد من المدارس التي حققت مستويات أداء منخفضة، أو سجلت تراجعاً في أدائها عن الدورة السابقة؛ الأمر الذي انعكس على حصر تركيز الإدارات في تلك المدارس على تطوير سلوك الطلبة، والبيئة المدرسية ومواردها، صاحبه ضعف في القدرة على تحسين الأداء العام، وتأسيس نظام إدارة وجودة فاعل. وتلخصت التوصيات في مجال القيادة والإدارة والحوكمة في التحديات التي تواجهها المدارس حول قدرة الإدارات على تطبيق العمليات الإستراتيجية المرتبطة بالتقييم الذاتي الدقيق، والاستفادة منه في تطوير الخطط الإستراتيجية والتشغيلية ومتابعة تنفيذها، علاوة على عدم تركيز برامج رفع الكفاءة المهنية على احتياجات المعلمين وآليات متابعتها. وعلى الرغم من أهمية الدور الفني لشريحة القيادات الوسطى في المدارس؛ مازال النقص في هذه الشريحة موجوداً في مدارس عدة؛ الأمر الذي يزيد العبء على القيادة العليا بالمدرسة، ويضعف جهود المتابعة الفنية للمعلمين. كما تجدر الإشارة إلى أن المدارس الابتدائية الحاصلة على تقدير: "ممتاز" كانت بإدارات نسائية. كما يبين الشكل (9)؛ الأمر الذي يثبت قدرة مدارس البنين على حصد تقديرات ممتازة.

الشكل (9): مقارنة نتائج (56) مدرسة ابتدائية للبنين وفقاً لجنس هيئاتها التعليمية والإدارية



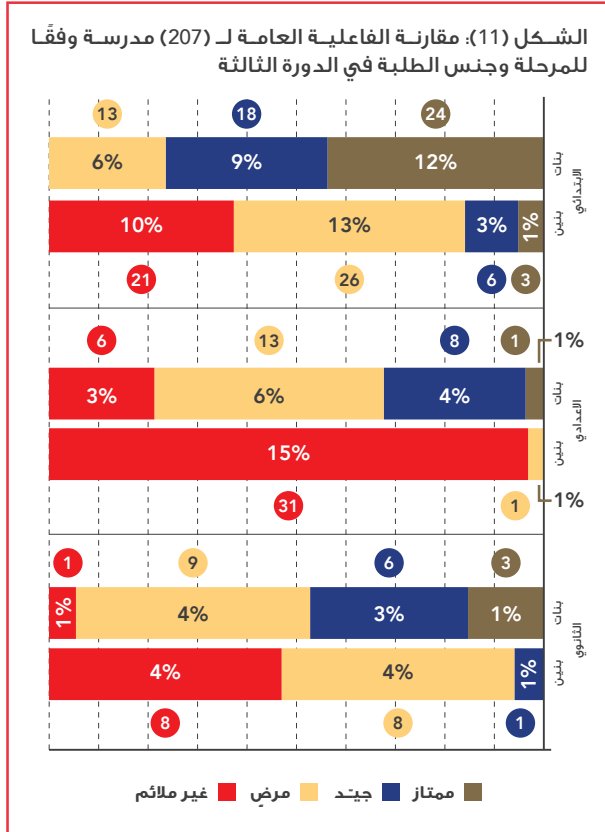
• فاعلية نظام الدعم المقدم

تقدم المدارس الحكومية نماذج جيدة فيما يتعلق بتقديم الدعم الأكاديمي والشخصي المناسبين للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ودمجهم في نظام التعليم الاعتيادي، وتوفير المتابعة اللازمة مع أولياء الأمور عن حالة أبنائهم، إلا أن التحديات المرتبطة بالتعامل مع الفئات مازالت مصدر قلق، حيث يشكل

عند التخرج لسوق العمل.

• تكافؤ الفرص في النظام التعليمي البحريني

خطت المملكة خطوات عملاقة في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في النظام التعليمي، حتى تلاشت - تقريباً - نسبة الأمية، وتساوت حظوظ البنات والبنين في النفاذية للتعليم، وحقق الحصول على الحقوق والفرص ذاتها للجنسين. وعند النظر بصورة أكثر تفصيلاً في الأداء العام للبنين والبنات، يبين الشكل (10) أن نتائج مدارس البنين المتدنية هي السبب الرئيس في تدني النظرة العامة لنتائج أداء المدارس الحكومية في مملكة البحرين، حيث جاءت نتائج مدارس البنات أكثر اعتدالاً، وممثلة قصة نجاح في نظام مراجعات جودة الأداء. ومازال مجمل أداء مدارس البنات في تقدير: "ممتاز"، و"جيد"، يفوق سبعة أضعاف مستوى أداء البنين تقريباً، في حين أن معدل "غير ملائم" في مدارس البنين يعادل ما يقارب عشرة أضعاف مثيله في مدارس البنات.

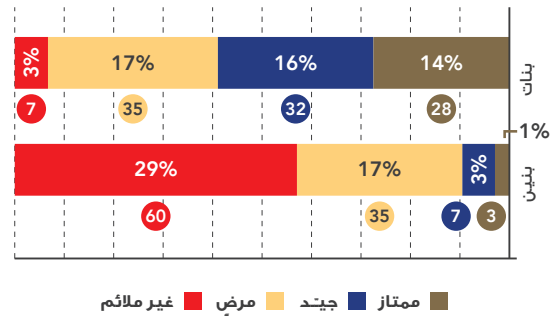


إن وجود الفجوة في الأداء لصالح البنات يعد ظاهرة عالمية، إلا أن الفارق في النظام التعليمي بمملكة البحرين يُعد كبيراً جداً. وإن في طبيعة التعليم المفصولة بناءً على الجنس في المملكة؛ فرصة لتجريب إعادة تصميم خبرة التعلم في مدارس الأولاد، بحيث يشمل التطوير كلاً من مناهج وإستراتيجيات التعليم والتعلم بصورة تتناسب وخصائص الأولاد النفسية، وطبيعة دافعيتهم وتعلمهم المختلفة.

• مقارنة أداء المحافظات

جاء تحليل نتائج أداء المدارس في الدورة الثالثة كما يوضح الشكل (12) ليثبت تفوق أداء مدارس محافظة المحرق على بقية المحافظات، حيث كانت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" الأعلى بين جميع المحافظات، في حين كانت نسبة المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" الأقل، في حين أن الأداء في المحافظة الجنوبية جاء الأضعف. وعلى الرغم من أن محافظة العاصمة تحتوي على العدد الأكبر من المدارس، إلا أن أدائها جاء في المرتبة الثانية. إن ضمان حصول كافة الطلبة على تعليم ذي جودة متساوية يعد حقاً أساسياً من حقوقهم، وعلى المعنيين في وزارة التربية والتعليم دراسة أسباب تراجع الأداء بشكل واضح في محافظتي الشمالية والجنوبية، ومحاولة دعم المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" فيها.

الشكل (10): مقارنة الفاعلية العامة من حيث أداء (207) مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثالثة وفقاً للجنس



ويظهر تفوق مدارس البنات واضحاً على عدة أصعدة، منها: تفوق مستويات الدعم الأكاديمي المقدم في مدارسهن على نظرائهن من البنين، حيث تتوفر للبنات بمختلف فئاتهن فرص أكبر للتقدم الأكاديمي. ويوضح الشكل (11) توزيع الفاعلية العامة للمدارس وفقاً للمراحل والنوع بصورة مفصلة، ويتضح منه أنه لا توجد مدرسة ابتدائية للبنات بمستوى "غير ملائم"، مع ارتفاع نسبة المدارس بمستوى "ممتاز"، وبشكل عام، فإن تقدم مدارس البنات على مدارس البنين في التقديرين: "ممتاز" و"جيد"، أصبحت ظاهرة مستمرة في المملكة. والمغلق في الأمر هو الإخفاق المتواصل لمدارس البنين من حيث زيادة نسبة "غير ملائم" في جميع المراحل التعليمية، وتركزها على وجه الخصوص في المرحلة الإعدادية. وعليه، فإن الفجوة في الأداء بين الجنسين مازالت تتسع بين البنين والبنات؛ الأمر الذي يخل بمبدأ إتاحة الفرص المتكافئة بين الجنسين في المملكة، ويفرض حاجة ملحة لدراسة هذه الظاهرة؛ لما لها من تداعيات على مستقبل البنين، ويحد من كفاءتهم واستعدادهم

9. دراسة أسباب ظاهرة تنامي الفجوة في الأداء بين البنين والبنات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها.
10. دراسة أسباب انخفاض الأداء في محافظتي الشمالية والجنوبية، ومحاولة دعم المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" فيها.

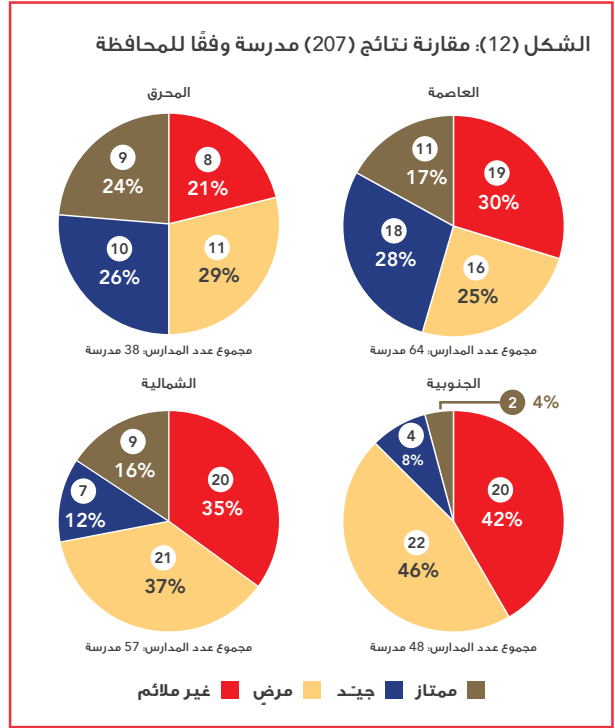
11. العمل على تقليل التباين بين نتائج تقييمات المدرسة، ونتائج الاختبارات والامتحانات الخارجية التي تجريها وزارة التربية والتعليم، أو الامتحانات الوطنية التي تنفذها هيئة جودة التعليم والتدريب، أو الدولية منها.

12. إعادة النظر من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم في معايير وآليات القبول في المدارس الصناعية والمناهج المقدمة فيها وطرائق تقديمها، بما يساهم في رفع مستويات أداء الطلبة وإعدادهم لسوق العمل.

2. تحديث الإطار العام لمراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة

جريباً على نهج هيئة جودة التعليم والتدريب في تطوير الممارسات، وتحديث معايير التقييم وأدواته، بما يتوافق والمعايير الدولية في مجال مراجعة الأداء المدرسي، ويتلاءم مع البيئة المدرسية في مملكة البحرين، ومن منطلق مسئولية الهيئة عن وضع المعايير الخاصة بضمان جودة التعليم في المدارس، ووضع النماذج الاسترشادية لكل من: مؤشرات قياس جودة الأداء، وعمليات المراجعة وضوابطها، قامت الهيئة - ممثلة في إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية، ومراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال - قبل انتهاء الدورة الثالثة لمراجعة أداء المدارس الحكومية، والدورة الثانية لمراجعة أداء المدارس الخاصة، بتنفيذ مراجعة تقييمية شاملة لدليل مراجعة أداء المدارس في مملكة البحرين، وكافة المعايير والإجراءات المرتبطة.

وبُنيت عملية تحديث الإطار وفقاً لمنهجية واضحة تركز على محاور رئيسية، تمثلت في: المقايسة المرجعية الدولية وذلك بعد مراجعة (18) نظاماً في دول مختلفة*، وتحليل واقع الأداء المدرسي المحلي بعد عشرة أعوام من تطبيق نظام تقييم الأداء الخارجي، وأخذ التغذية الراجعة، والتي تمثلت في عقد لقاءات داخلية للمراجعين، وقادة فرق المراجعة، ومديري ضمان الجودة، على هيئة جلسات حوارية استشارية؛ للاستفادة من الخبرات التراكمية لديهم، وتسجيل أهم ملحوظاتهم حول كل ما يتعلق بعملية مراجعة أداء المدارس. كما تم تعزيز مبدأ التشاورية، متمثلة في: التواصل وعقد اللقاءات مع الشركاء الرئيسيين، والجهات المعنية ذات العلاقة، منها: وزارة التربية والتعليم بمختلف مستويات التمثيل



1.2 التوصيات

بنهاية مراجعة أداء المدارس الحكومية للدورة الثالثة، وبعد تحليل نتائج هذه المرحلة ومقارنتها بالنتائج في الدورات السابقة، تم استخلاص أهم التوصيات التي يوصى بالأخذ بها لإحراز التقدم المطلوب، وهي كالاتي:

1. الاستفادة من الممارسات المتميزة في المدارس ذات المستوى "ممتاز" في تحسين أداء النظام التعليمي بشكل عام.
2. إطلاق مشروع بتنسيق متكامل بين الأطراف المعنية؛ يستهدف رفع أداء المدارس ذات الأداء "غير ملائم".
3. اتخاذ إجراءات فورية من الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم للتعامل مع المدارس المستقرة على المستوى "غير ملائم" في أدائها.
4. إعادة تقييم برامج التمهين والتطوير للقيادات المدرسية والمعلمين، والوقوف على الحاجة التدريبية وفق نتائج تشخيص مستمر لأدائهم، ورفع مستويات التكامل مع الجهات الأخرى المعنية.
5. تشجيع إجراء البحوث التربوية الميدانية؛ لدراسة الظواهر التي خلصت مراجعات جودة الأداء إليها خلال العشر سنوات الماضية.
6. العمل على تثبيت الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس، وتوفير المتطلبات خاصة البشرية منها.
7. دعم المعلمين بتمكينهم من إجراء البحوث الإجرائية؛ لتحسين ممارساتهم التعليمية في الصفوف.
8. تشخيص مشكلات المدارس الإعدادية بشكل مفصل من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، واستهدافها بحزمة من الإجراءات؛ لتطوير أدائها.

* خلصت مراجعة النظم المختلفة إلى تأكيد أن المحاور التي يتم مراجعتها وقياسها لا تخرج عن سياق تلك المتبناة في إطار مراجعة أداء المدارس لمملكة البحرين، الأمر الذي توافقت معه التغذية الراجعة المقدمة من المستشارين الدوليين في هذا المجال.

جودة المخرجات، ويشتمل على مجال الإنجاز الأكاديمي، ومجال التطور الشخصي، والمسئولية الاجتماعية، والثاني: محور جودة العمليات الرئيسية ويتضمن مجال التعليم، والتعلم، والتقويم، ومجال التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة، والثالث: محور ضمان جودة المخرجات، والعمليات متضمنًا مجال القيادة، والإدارة، والحوكمة. وما زالت الأحكام تصدر على المدارس فيما يتعلق بالفاعلية بوجه عام، وقدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور وفقًا لمقياس مكون من أربع درجات؛ هي: "ممتاز"، و"جيد"، و"مرض"، و"غير ملائم". وللاطلاع على دليل مراجعة أداء المدارس يمكن الرجوع إلى موقع الهيئة: www.bqa.gov.bh

3. الدورة الرابعة من مراجعات أداء المدارس الحكومية

بدأت الدورة الرابعة من مراجعات أداء المدارس الحكومية في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019 - 2018، وقامت خلالها إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بمراجعة أداء (20) مدرسة حكومية باستخدام الإطار الجديد للمراجعة في نسخته الرابعة. وقد شملت المراجعات التي تمت في المرحلة الأولى من الدورة الرابعة مراجعة أداء (13) مدرسة ابتدائية، وأربع مدارس إعدادية، وثلاث مدارس ثانوية. ويعرض هذا القسم من التقرير نظرة عامة على نتائج أداء (20) مدرسة حكومية تمت مراجعتها في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019-2018، ومقارنة أدائها بأخر مراجعة أجريت لها، إضافة إلى النتائج التراكمية العامة للمدارس الحكومية بمملكة البحرين؛ وفقًا لنتيجة آخر مراجعة أداء تمت للمدرسة، حيث يتيح ذلك الحصول على نظرة عامة عن أداء المدارس وفقًا لأحدث النتائج.

3.1 الفاعلية بوجه عام

تمثل أحكام الفاعلية العامة، كما يبينها الشكل (13)، صورتين مختلفتين نسبيًا، فعند مقارنة أداء المدارس بنتائجها في المراجعات السابقة جاءت النتائج بصورة متباينة من حيث توزيع نسب الأداء، في حين مازالت الصورة العامة لأداء المدارس الحكومية في مملكة البحرين مقلقة. ففيما يتعلق بمراجعات المرحلة الأولى من دورة المراجعات الرابعة، تقدم أداء المدارس ذات التقديرات: "ممتاز" و"جيد"، حيث بلغ مجموع نسبتيهما (60%)، في ظل تقلص نسبة المدارس ذات التقدير: "مرض" إلى (30%)، وظهور مدرستين بتقدير "غير ملائم" بنسبة (10%)، الأمر الذي أثر على صورة النتائج الحالية لهذه المدارس؛ نظرًا إلى أن دفعة المدارس التي تمت مراجعتها في هذه المرحلة لم تشتمل على مدارس ذات تقدير: "غير ملائم" في مراجعتها السابقة. وتظهر نتائج هذه الدفعة من

من قيادات عليا، واختصاصيين، ومديري مدارس ومعلمين، والمدارس الخاصة، وعينة من أولياء الأمور، ومستشار التعليم بالمملكة. وقد تم الأخذ في الاعتبار كافة تلك المرئيات وتدارسها بعناية، والتي تم على أساسها إصدار مسودة الإطار في شكله المبدئي.

كما عُرض الإطار الجديد في مسودته على الخبراء الدوليين كمستشارين خارجيين من ذوي الخبرة في المجال؛ لإبداء آراء محايدة، وتقديم المقترحات، وقد تم إجراء ما يلزم من تعديلات، وفقًا للتغذية الراجعة المقدمة منهم.

وقد كان للمنتدى الخامس لإدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة، والذي عقد في شهر سبتمبر 2018، تحت عنوان: "معايير وآليات مراجعة أداء المدارس: الحاضر والتطلعات"، أثر بارز في تجويد مسودة الإطار من خلال ورقة العمل الرئيسية والجلسات النقاشية مع حوالي (120) مختصًا في الشأن التربوي في قطاعي المدارس الحكومية والخاصة. وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة، والمجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب على الإطار، واعتماده من مجلس الوزراء الموقر، تم نشره في الجريدة الرسمية، وإصداره باللغتين العربية والإنجليزية، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة. كما قامت الإدارتان بتطوير مهارات منتسبيهما من قادة الفرق والمراجعين، وكذلك تدريب مدارس المملكة على معايير الإطار الجديد؛ لضمان تحقيق رؤية موحدة وشاملة لمفاهيم الجودة المتعلقة بمعايير مجالات المراجعة وإجراءاتها.

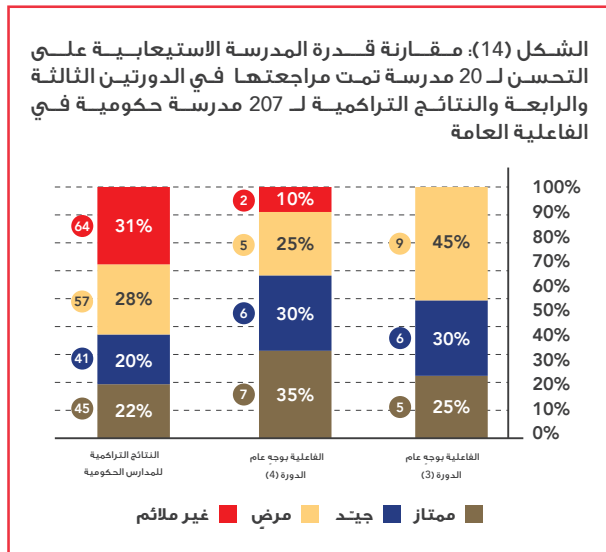
وقد تضمن الإطار العام للمراجعة - في شكله الجديد - مجموعة من التعديلات، كان أبرزها تحديد مهارات القرن الواحد والعشرين كمطلق أساسي لمجالات ومعايير التقييم، مع التركيز على تطوير المخرجات، بحيث تفرز العملية التعليمية أفرادًا متمكنين من المهارات الأكاديمية والحياتية الداعمة، وقادرين على التأقلم والمنافسة، ومواجهة التحديات. وارتكز الإطار على تعزيز المهارات التالية: التفكير الناقد، والتواصل والعمل الجماعي، والإبداع وحل المشكلات، والقيادة وصنع القرار، والمواطنة المحلية والعالمية، والريادة والمبادرة، والثقافة التكنولوجية، والتمكن اللغوي. إضافة إلى ذلك، يعطي الإطار الجديد وزنًا واضحًا لمعيار الأمن والسلامة في مجال التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة، حيث أصبح معيارًا محددًا للحكم؛ حرصًا على ضمان سلامة الطلبة وأمنهم فيما يتعلق بالبيئة المدرسية.

ينقسم الإطار الجديد إلى ثلاثة محاور، الأول: محور

الأكاديمي للفئات المختلفة من الطلبة؛ الأمر الذي أثر على دافعيتهم بشكل مباشر، وانعكس على تباين الأداء.

3.2 القدرة الاستيعابية على التحسن

يَصْدُرُ الحكم على القدرة الاستيعابية على التحسن؛ بناءً على تاريخ المدرسة في التميز أو التحسين المستمر، مع التركيز على دور القيادة وفاعليته في تقييم الوضع الحالي، وبناء الخطط، واستقرار التوجه المستقبلي للأداء. وعند مقارنة أداء (20) مدرسة في قدرتها على التحسن في آخر دورتي مراجعة يتضح من الشكل (14) ارتفاع نسبة المدارس ذات الأداء "جيد"، و"ممتاز" بمقدار (10%)، قابله ظهور نسبة (10%) للمدارس ذات الأداء "غير ملائم". وعلى غرار ما تم ذكره عن الفاعلية العامة للمدرسة من تباين الصورتين المرحلية والكلية، كما يبين الشكل ذاته التقدم في أحكام القدرة على التحسن للمدارس التي تمت مراجعتها في هذه المرحلة، حيث أبدت إدارات المدارس وعيًا مناسبًا وجهودًا مازالت بحاجة لبعض الوقت؛ لكي ينعكس أثرها بصورة أفضل في حال ثبات العوامل الرئيسة بالمدرسة، في حين لاتزال الصورة العامة متأثرة بالتحديات المرتبطة بالمدخلات، والمرافق، والبيئة المدرسية، وثبات الهيئات التعليمية والإدارية، حيث جاءت نسبة "غير ملائم" وهي تقارب ثلث المدارس.

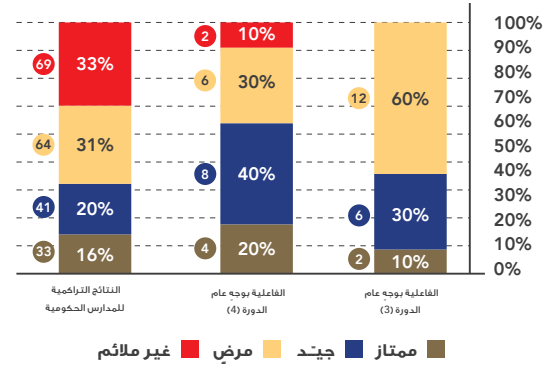


ويوضح الشكل (15) أنَّ (45%) من مجموع المدارس الحكومية في المملكة أظهر تقييمها الذاتي لأدائها نضجًا يُلَبِّئُ، حيث تطابقت تقديراتها الذاتية لأدائها مع أحكام فرق المراجعة؛ الأمر الذي يبعث على الثقة في قدرة هذه المدارس على التحسين في حال استقرت الهيئات التعليمية والإدارية فيها، ومع توافر الأدوات المناسبة لها. كما أنَّ (40%) من المدارس توافقت وبفارق درجة واحدة في تقييماتها الذاتية مع أحكام

المدارس تقدّمًا في نسبتي: "الممتاز" و"الجيد"، الأمر الذي يُعزّي إلى سعي إدارتها في متابعة توصيات مراجعات الهيئة السابقة، مع التركيز على تجويد عمليات التعليم والتعلم؛ والذي انعكس على تقدم الطلبة الأكاديمي والشخصي. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من ضمن المدارس التي تمت مراجعتها في هذه المرحلة مدرسة إعدادية للبنات تقدمت إيجابًا في أدائها من تقدير: "مرض" إلى "ممتاز".

إلا أنَّ الصورة العامة لفاعلية أداء المدارس الحكومية في المملكة مازالت تعاني من ارتفاع نسبة المدارس ذات الأداء "غير ملائم" فيها، والذي يصل إلى ثلث المدارس بنسبة (33%). ومن أبرز الأسباب التي يعزّي إليها هذا الارتفاع هو انخفاض المستويات الأكاديمية للطلبة، والتي تأثرت بشكل مباشر بجودة عمليات التعليم والتعلم والتقويم، إضافة إلى ضعف فاعلية برامج التطوير المهني المقدمة، وعدم كفاية آليات متابعتها. إلا أنه في حال البناء على التقدم في الأداء الذي بدأ في هذه المرحلة، واستمرار التركيز على توصيات الهيئة فور انتهاء عمليات المراجعة يزيد من فرص نجاح المملكة في تحسين الصورة العامة، وتقليل نسبة المدارس ذات الأداء "غير ملائم".

الشكل (13): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 20 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثالثة والرابعة والنتائج التراكمية لـ 207 مدرسة حكومية في الفاعلية العامة



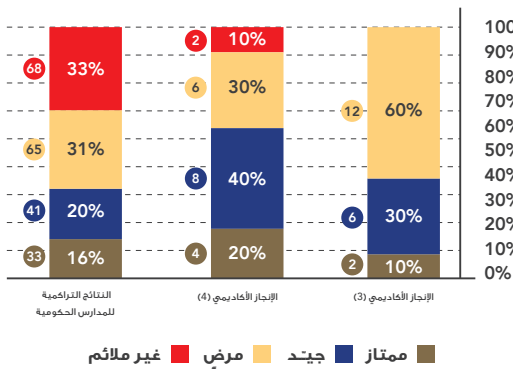
واستمرت ظاهرة تفوق مدارس البنات على مدارس البنين من حيث الأداء في المرحلة الأولى من دورة المراجعات الرابعة، حيث حصلت (10) مدارس للبنات على تقدير: "ممتاز"، و"جيد"، بواقع ثلاث مدارس لـ "ممتاز"، وسبع مدارس لـ "جيد"، مقابل مدرستين للبنين بواقع مدرسة حصلت على تقدير: "ممتاز"، وأخرى على تقدير: "جيد"، وجاءت جميع المدارس ذات المستوى: "غير ملائم" في هذه المرحلة من نصيب مدارس البنين. وتتركز أسباب ذلك في التباين الحاد في تطبيق إستراتيجيات تعليم وتعلم فاعلة، وعدم فاعلية آليات التواصل مع أولياء الأمور، وضعف الدعم

لديهم مثل القدرة على: التفكير الناقد، والتعلم الذاتي، والتمكن التكنولوجي.

وبين الشكل (16) - بالنسبة لنتائج هذه المرحلة عند مقارنة المدارس الـ (20) نفسها في آخر مراجعتي أداء - ارتفاعاً في نسبة "غير ملائم" لتصل إلى (10%)، حيث تراجع من تقدير: "مرض" إلى تقدير: "غير ملائم"، مقابل تقدم في نسبي المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" و"جيد"، بنسبة (20%). وقد استطاعت المدارس التي تميزت في هذا المجال من أن توجد آليات واضحة لتقييم مستويات الطلبة الحقيقية، حيث تقلصت الفجوة بين الأداء داخل الدروس والنتائج التحصيلية، علاوة على إظهار الطلبة مهارات تعلم فاعلة أسهمت في تقدمهم الأكاديمي.

إلا أن الصورة العامة لنتائج الإنجاز في المملكة مازالت مقلقة بوجود ثلث المدارس في التقدير: "غير ملائم"، وقد تمثلت أبرز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي للطلبة في عدم عكس نتائج الاختبارات المدرسية الداخلية والنتائج النهائية للمواد لمستوياتهم الحقيقية في الدروس التي تمت ملاحظتها من قبل فرق المراجعة، خاصة في اللغة الإنجليزية والرياضيات في مختلف المراحل التعليمية؛ الأمر الذي يتطابق مع نتائج الامتحانات الوطنية التي تنفذها هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة الامتحانات الوطنية أيضاً.

الشكل (16): مقارنة نتائج 20 مدرسة في مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي تمت مراجعتها في الدورتين الثالثة والرابعة والنتائج التراكمية لـ 207 مدرسة حكومية في الفاعلية العامة

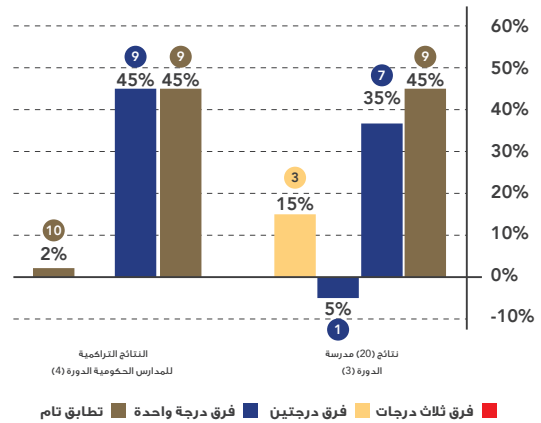


3.4 التطور الشخصي، والمسؤولية الاجتماعية

يركز هذا المجال بعد تحديثه في إطار المراجعة الجديد على السلوك الواعي للطلبة، والتزامهم الأخلاقيات المهنية، وتمثلهم قيم المواطنة، وثقتهم بأنفسهم، وقدرتهم على القيادة واتخاذ القرار، ومهارات تواصلهم، ووعيهم الصحي والبيئي، وقدرتهم على المنافسة والابتكار. واستمر ظهور

فرق المراجعة؛ الأمر الذي قد يُعدّ مقبُولاً نسبياً، إلا أن مصدر القلق هو عدم قدرة (15%) من المدارس على تقييم واقعها المدرسي بدقة، على الرغم من حصول كافة المدارس في هذه المرحلة على التدريب حول ملء استمارة التقييم الذاتي ومعايير دليل مراجعة أداء المدارس، وتضخم تقييماتها بمقدار درجتين عن أحكام فرق المراجعة؛ ومن أبرز التوصيات في هذا الشأن التركيز على التزام الموضوعية في التقييم، ومحاولة تفسير المعايير بدقة، وتوضيح الأدلة المرتبطة بكل حكم بصورة سليمة. كما أن الصورة العامة لمدارس المملكة لم تختلف كثيراً عن نتائج هذه المرحلة.

الشكل (15): نتائج 20 مدرسة تمت مراجعتها في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2018-2019، والنتائج التراكمية لـ 207 مدرسة حكومية، عند مقارنة تقديراتها في استمارات التقييم الذاتي مقابل الأحكام الصادرة لها



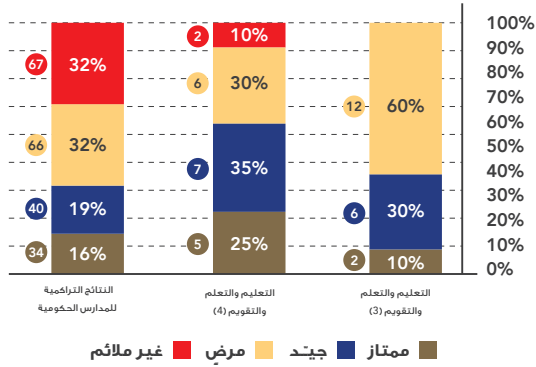
3.3 الإنجاز الأكاديمي

تركز عملية المراجعة على انعكاس أثر جميع ما تقوم به المدرسة من عمليات وضمان جودتها على المخرجات، ويعد إنجاز الطلبة الأكاديمي أحد مخرجات رئيسيين يتم تقييمهما بدقة خلال عملية المراجعة. ولقد شهد تقييم هذا المجال تغييراً نوعياً بعد استحداث معيار إضافي فيه، فيعد أن كان التقييم يركز على المستويات الأكاديمية، والتقدم المتوقع من الطلبة وفقاً لقدراتهم، يتم الآن التركيز على مهارات التعلم لدى الطلبة؛ ليصبح تقييم المجال محصوراً بشكل أكبر حول قدرات الطالب الأكاديمية ومهارات تعلمه.

عند تقييم مستويات إنجاز الطلبة، تأخذ فرق المراجعة مجموعة واسعة من الأدلة في الاعتبار، وتشمل مستوى أداء الطلبة في الامتحانات الخارجية والاختبارات التي تنظمها المدرسة، إضافة إلى مستويات الإنجاز والتقدم التي حققها الطلبة في الدروس التي تمت ملاحظتها من قبل فرق المراجعة، وتدقيق أعمالهم بدقة بمرور الوقت، ومستوى مهارات التعلم

الأفضل إلى التوظيف الفاعل لإستراتيجيات التعليم والتعلم، وتوفير بيئات تعلم منتجة وآمنة، وإنشاء الروتينات الصفية التي أسهمت بشكل مباشر في تسهيل عمليات الإدارة الصفية، ولم تظهر العوامل السالفة الذكر بصورة مرضية في المدارس ذات الأداء "غير ملائم". ولعل أبرز ما يؤثر على النتائج العامة لمدارس المملكة في هذا المجال، كما يوضحها الشكل (18)، حصول ما نسبته (32%) من المدارس على تقدير: "غير ملائم"، ويعود ذلك إلى عدم تعزيز مهارات التعلم المستقلة بدرجة كافية، حيث لا تركز أنشطة التعلم على تنميتها، إضافة إلى ضعف تقديم التغذية الراجعة البناءة للطلبة، والتي تعد مفصلية لنجاح عمليات التقييم من أجل التعلم، علاوة على عدم دقة عمليات التقييم ومعالجتها لمستويات التفكير الدنيا.

الشكل (18): مقارنة نتائج 20 مدرسة في مجال التعليم والتعلم والتقييم وتمت مراجعتها في الدورتين الثالثة والرابعة والنتائج التراكمية لـ 207 مدرسة حكومية في الفاعلية العامة

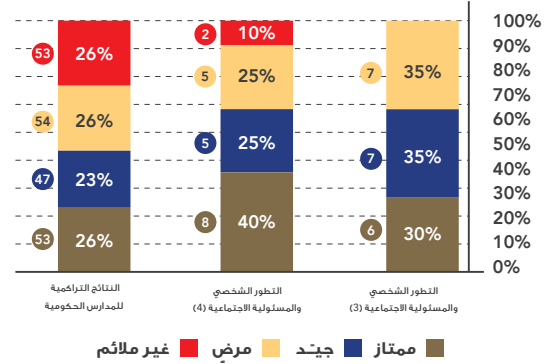


3.6 التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة

تعدّ عمليات دعم الطلبة على المستويين الأكاديمي والشخصي، وتعزيز خبراتهم ومواهبهم وإداعتهم، وتلبية احتياجاتهم الخاصة من أبرز ما تقوم به المدرسة؛ لمساندة الطلبة، ومساعدتهم على التطور والتمكين. ويركز الإطار الجديد على هذه المعايير، إضافة إلى إعطاء وزن أكبر لمعيار سلامة البيئة المدرسية وأمنها وملاءمتها، حيث أصبح معياراً ذا تأثير على فاعلية المدرسة العامة. ويوضح الشكل (19) عند مقارنة أداء (20) مدرسة في آخر دورتي مراجعة لها وجود تقدم بنسبة (5%) في مجمل أداء المدارس ذات التقديرين: "ممتاز" و"جيد"، وظهر هذا التقدم في مستوى ما يُقدّم من خدمات داعمة داخل المدارس، خاصة المدارس التي أظهرت وعياً واضحاً بمستويات طلبتها، واحتياجاتهم الأكاديمية والشخصية، ووفرت لهم فرصاً عديدة ومتنوعة؛ لتنمية ميولهم، ومواهبهم، وخبراتهم. في حين تكشف مقارنة الأداء كذلك عن ظهور نسبة (10%) من

التقدم في هذا المجال على نسق الدورات السابقة للمراجعة، حيث يظهر الشكل (17) أثر العمليات التي تقوم بها المدارس، وانعكاسه على سلوك الطلبة، ومدى ثقتهم ومشاركتهم بحماس في جوانب الحياة المدرسية المختلفة، بصورة أكبر من انعكاس هذه الجهود على إنجاز الطلبة الأكاديمي. وقد ثبتت نسبة (65%) من المدارس على تقديرات مرتفعة عند مقارنة نتائجها في المجال في آخر مراجعتين، قابلها مدرستين بتقدير: "غير ملائم" بنسبة (10%). وتعود النسب الجيدة في هذه المرحلة إلى ما أظهره الطلبة خلال الدروس، وفي الحياة المدرسية من قدرات جيدة على إقامة الفعاليات، وتصدر المشروعات، والمشاركات الوطنية، وقدرات تواصل، وحس مبادرة عالٍ. إلا أن الشكل (17) يؤكد كذلك على أن هناك بعض المخاوف بشأن مستوى التطور الشخصي في ربع المدارس بشكل عام في مملكة البحرين، حيث جاءت تقديرات التطور الشخصي فيها "غير ملائم"، ومازال عدد مدارس البنين هو العدد الأكبر بين هذه المدارس، ويعود ذلك إلى بعض السلوكيات غير السوية، وعدم تحمل الطلبة مسؤولية تعلمهم، إضافة إلى محدودية دعم بعض أولياء الأمور.

الشكل (17): مقارنة نتائج 20 مدرسة في مجال التطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية وتمت مراجعتها في الدورتين الثالثة والرابعة والنتائج التراكمية لـ 207 مدرسة حكومية في الفاعلية العامة

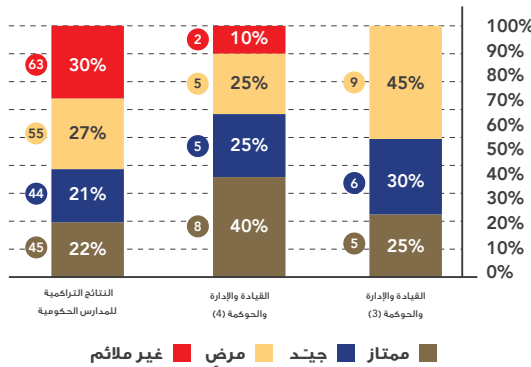


3.5 التعليم والتعلم والتقييم

إنّ للعمليات التي تقوم بها المدرسة دوراً أساسياً في تحقيق جودة مخرجات بصورة فضلى، وفي هذا المجال يقوم المراجعون بتقييم عناصر مختلفة من فاعلية عمليتي التعليم والتعلم والتقييم، ومدى تأثيرها على مستوى التقدم الذي يحرزه الطلبة. ويبين الشكل (18) عند مقارنة أداء (20) مدرسة في آخر دورتي مراجعة نموّاً إيجابياً في تقديرات المدارس التي حصلت على تقدير: "ممتاز"، و"جيد" بنسبة (15%)، قابلة تقلص في نسبة تقدير: "مرض" إلى النصف، وظهور (10%) بتقدير: "غير ملائم". ويعود تقدم مستوى التعليم والتعلم في المدارس ذات الأداء

على مستوى المملكة، فإن الصورة لاتزال بحاجة إلى متابعة في ظل وجود نسبة مقلقة تقارب ربع المدارس الحكومية والتي جاءت بتقدير: "غير ملائم". ولإحداث تطور فعلي، فلا بد من العمل على تثبيت الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس؛ لضمان تنفيذ الخطط الإستراتيجية بفاعلية، إضافة إلى تقديم الدعم المناسب للمدارس المتعثرة وفقاً لتوصيات الهيئة، وكذلك مراجعة الخطط الإستراتيجية لهذه المدارس بما يضمن تطورها للتحديات الفعلية التي تواجهها والعمل على معالجتها.

الشكل (20): مقارنة نتائج 20 مدرسة في مجال القيادة والإدارة والحكومة تمت مراجعتها في الدورتين الثالثة والرابعة والنتائج التراكمية لـ 207 مدرسة حكومية في الفاعلية العامة



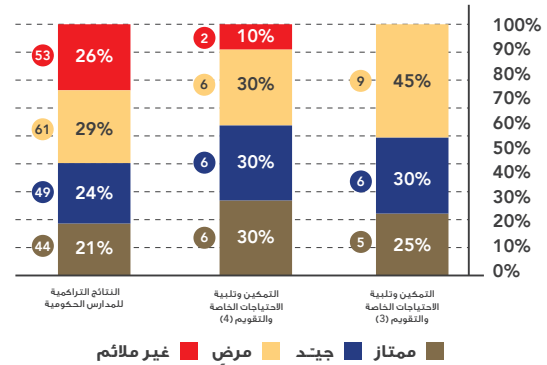
3.8 زيارات المتابعة للعام الدراسي (2019/2018)

لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس تجاه استيفاء التوصيات التي وردت في تقرير المراجعة؛ تنفذ زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في غضون ستة أشهر إلى عام. ولا تعد المدرسة مستوفية للتوصيات إلا في حال حصولها على تقدير: "تقدم كافٍ" لإعادة إدراجها ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة، أما في حال حصولها على أحد التقديرين: "قيد التقدم" أو "تقدم غير كافٍ"، فلا بد أن تخضع لزيارة متابعة ثانية. وفي العام الدراسي 2019-2018، قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية في هيئة جودة التعليم والتدريب بتنفيذ زيارات متابعة لعدد (20) مدرسة حاصلة على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثالثة للمراجعات.

وحسب الموضح في الشكل (21)، فقد خضعت ثمانية مدارس لزيارات متابعة ثانية، أحرزت فيها مدرسة واحدة مستوى: "تقدم كافٍ"، في حين حصلت ست مدارس منها على مستوى: "قيد التقدم"، ومدرسة واحدة على مستوى: "تقدم غير كافٍ". وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث مدارس من التي لم تجتز توصيات آخر مراجعة لها كانت قد حصلت على تقدير: "غير ملائم" في آخر ثلاث دورات مراجعة لها.

المدارس بتقدير: "غير ملائم"، حيث كان أبرز جوانب الضعف فيها دعم الطلبة أكاديمياً. ومازالت الصورة العامة للمدارس الحكومية فيما يرتبط بهذا المجال دون المستوى المأمول، في ظل وجود ما يقارب من ربع المدارس ضمن التقدير: "غير ملائم"، حسبما بيّنها الشكل (19)، وتتمحور أهم الأسباب في عدم اتساق ما يقدمه من دعم أكاديمي للطلبة مع احتياجاتهم المختلفة، وكذلك الضعف في مساندتهم تعليمياً داخل الصفوف الدراسية. وقد ظهرت في مدارس قليلة جداً ملاحظات ترتبط بمدى ملاءمة المباني والمرافق المدرسية للتعليم الآمن؛ الأمر الذي تطلب التواصل المستمر مع الجهات المسؤولة في وزارة التربية والتعليم، وبصورة فورية.

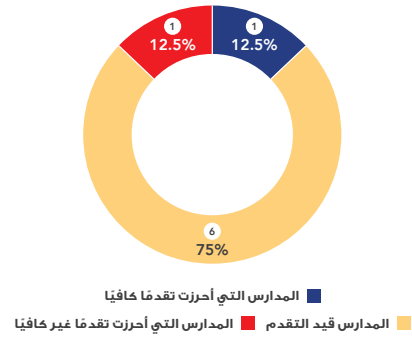
الشكل (19): مقارنة نتائج 20 مدرسة في مجال التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة والتقييم تمت مراجعتها في الدورتين الثالثة والرابعة والنتائج التراكمية لـ 207 مدرسة حكومية في الفاعلية العامة



3.7 القيادة والإدارة والحكومة

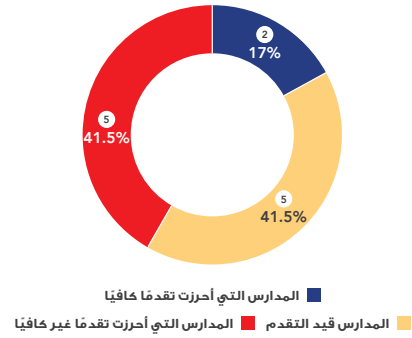
وفقاً للإطار الجديد، فإنه يتم التركيز في تقييم هذا المجال على عمليات التقييم الذاتي والجهود التحسينية، والتخطيط الإستراتيجي، وتطوير أداء العاملين، وقدرة القيادة على أن تكون مثلاً يُتخذى به في الالتزام ومتابعة الأداء المدرسي، إضافة إلى إدارة الموارد، وتفعيل الشركاء من داخل المجتمع المدرسي وخارجه. ويبين الشكل (20) وجود تقدم إيجابي بنسبة (10%) في مجموع نسبتي: "ممتاز" و"جيد" في نتائج هذه المرحلة، وتقلص التقدير: "مرض" إلى نسبة (20%)، مقابل ظهور نسبة (10%) للتقدير: "غير ملائم". وتعود أسباب النتائج الإيجابية إلى نجاح المدارس التي عملت على توصيات تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب السابقة بجدية، في تأسيس منظومات عمل راسخة، وتطوير برامج التمهين المقدمة؛ مما أدى إلى تطوير أداء المعلمين، ومتابعته بفاعلية، في حين عانت المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" في هذا المجال من تحديات جمة أبرزها: التعامل مع مفهوم جودة الأداء على أنه حدث، لا على أنه عملية تطويرية مستمرة. وبالنظر - بشكل عام - للنتائج التراكمية لهذا المجال

الشكل (21): مستوى التقدم لثمانى مدارس ذات تقدير: "غير ملائم" فى زيارة المتابعة الثانية لها فى العام الدراسى 2019-2018



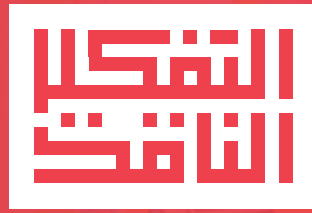
كما خضعت (12) مدرسة من التى حصلت على تقدير: "غير ملائم" فى الدورة الثالثة من المراجعات، لزيارة المتابعة الأولى لها فى العام الدراسى 2019-2018، حسب ما هو مبين فى الشكل (22). وأحزرت مدرستان منها مستوى: "تقدم كافٍ" بنسبة (17%)، فى حين حققت خمس مدارس منها مستوى: "قيد التقدم" بنسبة (41.5%)، وحصلت خمس مدارس أخرى على مستوى: "تقدم غير كافٍ" بما نسبته (41.5%). وسوف تخضع المدارس ذات المستويين: "قيد التقدم"، و"تقدم غير كافٍ" لزيارة متابعة ثانية.

الشكل (22): مستوى التقدم لـ (12) مدرسة ذات تقدير: "غير ملائم" فى زيارة المتابعة الأولى لها فى العام الدراسى 2019-2018





المدارس الخاصة وررياض الأطفال



ممحاة

قارورة ماء

براة

نَرسُنا اليوم

الصف الثاني

أقارن بين المدينة والقرية

المدينة

القرية

صاين عالي

سنيورة

في المدينة مجتمعات

مكان سكني

القرية صغيرة

المدينة كبيرة

القرية جميلة

الشوارع هنا عريضة

الشارع

النهارع زخمه

تحتل من الأشجار



المدارس الخاصة ورياض الأطفال

مقدمة

أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب، ممثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال الدورة الثانية من المراجعات في ديسمبر 2018، بمراجعة (62) مدرسة خاصة، وذلك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2018-2019. وبدأت الدورة الثالثة من مراجعات أداء المدارس الخاصة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي نفسه بمراجعة (6) مدارس خاصة.

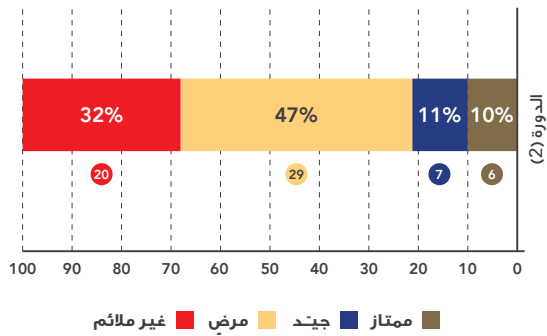
ويتناول هذا التقرير في قسمه الأول عرض نتائج الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة، ومقارنة نتائج المراجعات في الدورتين الأولى والثانية، مقدّمًا تحليلًا لأداء المدارس، ومُحدّدًا مواطني القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، ومتضمنًا توصيات لتطوير الأداء. كما يستعرض القسم الثاني من التقرير نتائج (6) مدارس خاصة تمت مراجعتها ضمن المرحلة الأولى من مراجعات الدورة الثالثة لمراجعة أداء المدارس الخاصة، إضافة إلى نتائج زيارات المتابعة لـ (12) مدرسة خاصة حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثانية من المراجعات، وقد أجريت لهم زيارات متابعة خلال العام الدراسي 2018-2019.

1. نظرة عامة لنتائج الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة، ومقارنتها بنتائج الدورة الأولى

يعرض هذا القسم نتائج الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الخاصة للفترة 2015-2018، ومن ثمّ مقارنة نتائجها مع نتائج الدورة الأولى للفترة 2011-2014، مبينًا التغييرات في أحكام الفاعلية بوجه عام بين الدورتين، مع تقديم تحليل مفصل حول أداء المدارس في مجالات المراجعة، وينتهي القسم بطرح أهم التوصيات لتطوير وتحسين الأداء.

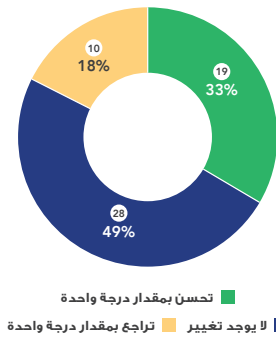
وجاءت نتائج الفاعلية العامة للمدارس الخاصة التي تمت مراجعتها خلال الدورة الثانية كما هو مبين في الشكل (23)، حيث حصلت (68%) من المدارس الخاصة على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل، من بينها (6) مدارس حازت على تقدير: "ممتاز"، و (7) مدارس حازت على تقدير: "جيد".

الشكل (23): الفاعلية بوجه عام لـ 62 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورة الثانية 2015 - 2018



وبمقارنة نتائج المدارس الخاصة في الدورتين الأولى والثانية من المراجعة، سيتم استثناء عدد (5) مدارس خاصة جديدة لم تتم زيارتها في دورة المراجعة الأولى، وإغلاق عدد (5) مدارس خاصة خلال الدورة الثانية من المراجعات؛ مما يجعل مجموع عدد المدارس المقارنة (57) مدرسة خاصة. ويتضح من الشكل (24) وجود تحسن طفيف في الفاعلية العامة للمدارس الخاصة، حيث ارتفعت نسبة المدارس الحاصلة على تقديري: "ممتاز"، و"مرضٍ" من نسبة (7%) إلى (11%)، ومن نسبة (40%) إلى (46%) على الترتيب، مع ثبات نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "جيد" عند (12%). وعلى الرغم من انخفاض نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" من (40%) إلى (32%)، إلا أنه مازالت هذه النسبة تعدّ مقلقة؛ لحاجة هذه المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" إلى متابعة دقيقة لأدائها، ومساندتها للتعامل مع التوصيات من قبل الجهات المعنية؛ لرفع مستوى الأداء فيها.

الشكل (25): التغييرات في أحكام الفاعلية بوجه عام لـ (57) مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية



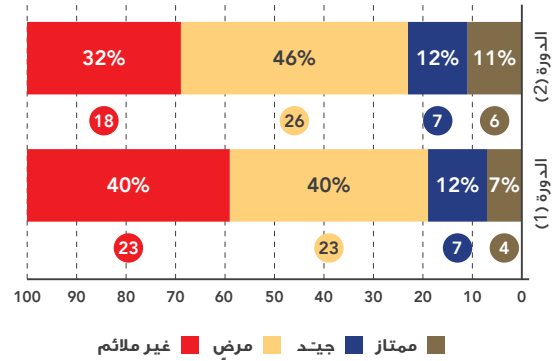
وفيما يلي عرض لنتائج أداء المدارس الخاصة بحسب محاور ومجالات إطار المراجعة للدورة الثانية، ومقارنتها بنتائج الدورة الأولى، لكل من المحاور الرئيسية: جودة المخرجات، وجودة العمليات الرئيسية، وضمان جودة المخرجات والعمليات.

• جودة المخرجات

يتضح من الشكل (26) تطابق أحكام الإنجاز الأكاديمي مع الفاعلية العامة للمدارس الخاصة، مع ارتفاع نسب الأحكام: "ممتاز"، و"جيد"، و"مرض" في الإنجاز الأكاديمي؛ عند المقارنة بين الدورتين، والذي يقدر بـ (2%)، و(1%)، و(6%) على الترتيب، قابلة انخفاض في نسبة الحكم: "غير ملائم" بما يعادل (8%). ويتبين في كثير من الأحيان، عدم توافق نتائج الاختبارات المدرسية أو الامتحانات الداخلية مع مستويات الطلبة الفعالية في الدروس والأعمال الكتابية خاصة في المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم"، مما يستدعي ضرورة التأكد من تطبيق آليات تقييم دقيقة تتطابق ومستوى الكفايات المطلوب تحقيقها من خلال المنهج المطبق.

كما يتضح من الشكل (26) استمرار الأداء الأفضل في مجال التطور الشخصي للطلبة، حيث زادت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" في هذا المجال من (14%) إلى (21%)، مقابل ارتفاع طفيف في المستوى: "غير ملائم" بنسبة (4%) وقد صحت هذه النسب تقلصاً واضحاً في تقدير: "جيد" بنسبة (12%) وارتفاعاً طفيفاً في تقدير: "مرض" بنسبة (2%)، ويُعزى الأداء الجيد والأفضل في هذا المجال إلى قدرة الطلبة الجيدة على توليهم المسؤوليات، وثقتهم بأنفسهم من خلال المشاركة الفاعلة في الحياة المدرسية، إضافة إلى قدرتهم على العمل الجماعي، وتبنيهم قيم المواطنة. لذا، ينبغي على المدارس التي تراجع فيها الأداء في مجال التطور الشخصي لطلبتها أو ظهر بمستوى "غير ملائم"، أن تبذل أقصى جهد؛ لتحسين سلوكهم، وتحفيزهم

الشكل (24): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 57 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

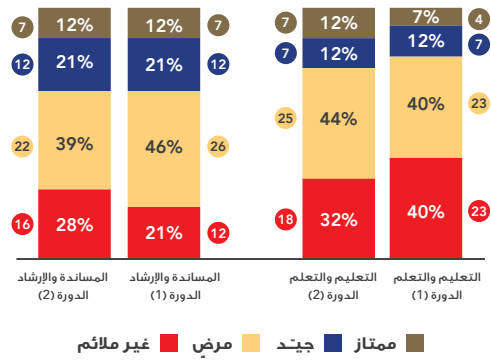


ويبين الشكل (25) التغيير في مستوى أداء المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها على مدى دورتي المراجعة الأولى والثانية، فقد تحسن أداء (19) مدرسة من المدارس الـ (57) التي تمت زيارتها، حيث تحسن أداء مدرستين من المستوى: "جيد" إلى المستوى: "ممتاز"، وأداء (6) مدارس من المستوى: "مرض" إلى المستوى: "جيد"، وتحسن أداء (11) مدرسة من المستوى: "غير ملائم" إلى المستوى: "مرض". وقد اتسمت المدارس التي تحسن أدائها، أو حافظت على مستوى أداء عالٍ بالقدرة على تنفيذ آليات العمل وفق خطط إستراتيجية واقعية، مبنية حسب أولويات العمل المنبثقة عن عمليات التقييم الذاتي الدقيقة والشاملة، إضافة إلى تركيز الخطط على رفع مستوى الإنجاز الأكاديمي للطلبة؛ بتحسين جودة عمليتي التعليم والتعلم. كما برز دور قيادات تلك المدارس في المتابعة الحثيثة للأداء، والتركيز على إدخال التحسينات والمبادرات المستمرة على جوانب العمل المدرسي.

كما استقر أداء (28) مدرسة على أحكام أدائها السابقة، حيث استقرت (4) منها عند المستوى: "ممتاز"، ومدرسة واحدة عند المستوى: "جيد"، و(11) مدرسة عند المستوى: "مرض"، إلا أنه من المقلق ثبات أداء (12) مدرسة في المستوى: "غير ملائم" على مدى الدورتين الأولى والثانية من المراجعات. وقد تراجع أداء (10) مدارس؛ (4) منها من المستوى: "جيد" إلى المستوى: "مرض"، و(6) منها من المستوى: "مرض" إلى المستوى: "غير ملائم"؛ وارتبطت أسباب تراجع أداء هذه المدارس بأمور متعلقة باستراتيجيات التعليم والتعلم، والتقويم، والإدارة الصفية، خاصة تلك المرتبطة بإدارة وقت التعلم؛ نتيجة ضعف آليات متابعة الأداء، وعدم تركيز برامج رفع الكفاءة المهنية على احتياجات المعلمين الفعالية، إضافة إلى عدم واقعية الخطط الإستراتيجية، وتحديات استقرار القيادات المدرسية العليا أو الوسطى أو الهيئة التعليمية.

نحو التعلم، وتوفير الظروف المناسبة؛ لمشاركتهم الإيجابية في الحياة المدرسية.

الشكل (27): مقارنة جودة العمليات لـ 57 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

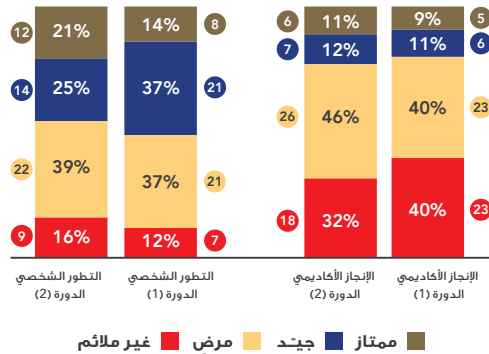


وترتبط فاعلية عمليات الدعم والمساندة المقدمين للطلبة بأثرها على إنجازهم الأكاديمي وتطورهم الشخصي، وشهدت الدورة الثانية من المراجعات ثباتاً في نسبة المدارس الحائزة على تقدير: "ممتاز" و"جيد"، كما هو مبين في الشكل (27)؛ نظراً لفاعلية الدعم المقدم للطلبة في هذه المدارس، وفاعلية تشخيص احتياجاتهم الأكاديمية والشخصية، وتبليتها، ومتابعة تقدمهم في تلك الجوانب، إضافة إلى تلبية اهتماماتهم، وتنمية قدراتهم وخبراتهم من خلال البرامج والأنشطة اللاصفية، وسلامة البيئة المدرسية، وأمنها بصورة عامة، في حين يُعزى ارتفاع نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" من (21%) إلى (28%)، على حساب انخفاض نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "مرض" في مجال دعم ومساندة الطلبة إلى التحديات التي تواجهها بعض المدارس والتي لاتزال قائمة من الدورة الأولى، والمتعلقة بقلّة فاعلية الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة، ومتابعة أثره، إضافة إلى حاجة عدد من المدارس الخاصة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة في جوانب الأمن والسلامة، والبنى التحتية لمبانيها؛ لضمان توفر بيئة تعليمية آمنة خالية من المخاطر.

• ضمان جودة المخرجات والعمليات

يُعَدُّ مجال القيادة والإدارة والحوكمة عنصراً مهماً في أداء المدارس بوجه عام؛ لارتباطه بضمان جودة كل من المخرجات والعمليات بالمدرسة، ويتضح من الشكل (28) حدوث تحسن في أداء هذا المجال بوجه عام، حيث يتبين انخفاض نسبة المدارس الخاصة الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثانية عن الدورة الأولى بنسبة بلغت (7%)، قابلةً لزيادة في نسبة المدارس الخاصة الحاصلة على التقديرات التالية: "ممتاز"، و"جيد"، و"مرض" في الدورة الثانية عن الدورة الأولى، وبنسب مقدارها: (1%)، (4%)، (2%) على التوالي لكل تقدير.

الشكل (26): مقارنة جودة المخرجات لـ 57 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية



• جودة العمليات الرئيسية

يتبين عند مقارنة نتيجة دورتي المراجعة في الشكل (27)، وجود تقدم في فاعلية عمليتي التعليم والتعلم في المدارس حيث ارتفعت النسب بواقع (5%) في تقدير: "ممتاز"، و(4%) في تقدير: "مرض"، صاحبه انخفاض بمقدار (8%) في تقدير: "غير ملائم". وتشابهت الأسباب المؤدية إلى تميز الممارسات التعليمية في الدورتين، خاصة فيما يتعلق بتوظيف إستراتيجيات تعليم وتعلم فاعلة تدمج الطلبة في عملية التعلم؛ ساهمت في تحقيق مستوى الإنجاز المرتفع للطلبة، إضافة إلى تحدي قدراتهم، وتنمية مهارات التفكير العليا لديهم، كما تميز التقويم بفاعليته وتبليته للاحتياجات التعليمية المختلفة؛ مما أسهم في نمو مهارات التعلم الذاتي لديهم، في حين ظهرت حاجة المدارس بشكل عام، وخاصة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم"، إلى تطوير الممارسات التعليمية المرتبطة بإستراتيجيات التعليم والتعلم، المتعلقة بملاءمة أساليب التقويم وتوافقها مع المنهج المطبق، وكفاءة توظيف أساليب التقويم لمساندة الطلبة بمختلف قدراتهم، والإدارة الصفية وعملياتها.

• قيادة وإدارة المدرسة

تعدُّ قيادة وإدارة المدرسة من المؤثرات الرئيسة في فاعلية عمل المدرسة، حيث تميزت المدارس الممتازة والجيدة بكفاءة فرق القيادة والإدارة فيها، من حيث تركيز جهودها على العمليات الرئيسة بالمدرسة خاصة التعليم والتعلم؛ لضمان رفع مستويات الطلبة الأكاديمية، وفي المقابل ظهر ضعف أداء بعض القيادات والإدارات المدرسية، حيث افتقد بعضها للخبرة والمعرفة اللازمين لتأسيس نظام جودة يضمن التطوير والتحسين، مع تركيز ضعف الأداء في هذا المجال حول عمليات التقييم الذاتي والتخطيط الإستراتيجي، إضافة إلى دور قيادة المدرسة في إدارة العاملين، وتطوير أدائهم.

• حوكمة المدارس الخاصة

لكل مدرسة خاصة مجلس إدارة، وذلك بحسب أنظمة جهة الترخيص ممثلة في إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم، لما لهذه المجالس من دور مهم في مراقبة أداء المدرسة، وتقديم الدعم الإستراتيجي، وقد تباين أداء مجالس الإدارات وفعاليتها في تنفيذ دورها، من حيث مساءلة القيادة المدرسية عن أداء المدرسة، وكذلك دور تلك المجالس في التوجيه الإستراتيجي للمدرسة، ودفعها نحو التحسين والتطوير. وقد ظهر بعض من حالات تضارب المصالح التي تعيق التطوير، كأن يكون مالك المدرسة هو من يتولى قيادتها ويرأس مجلس إدارتها، إضافة إلى ضعف إمداد المجلس بالخبرات المختلفة التي من شأنها إثراء تبادل الآراء، وتقديم الدعم اللازم للمدرسة.

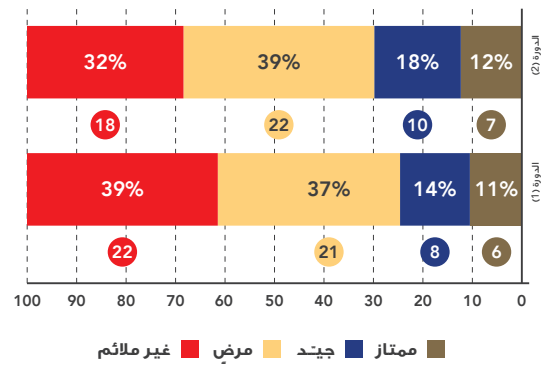
• مهارات اللغة العربية

تعمل المدارس على تنمية المهارات الأساسية للطلبة والمهارات التخصصية في المراحل التعليمية المختلفة، غير أنَّ تنمية مهارات اللغة العربية للطلبة الناطقين بها كانت هي الحلقة الأضعف في أغلب المدارس الخاصة، من حيث مهارات التعبير الشفهي والقراءة، وبشكل خاص مهارات الكتابة، وذلك على مختلف المراحل الدراسية؛ لذا تكررت توصية تنمية مهارات اللغة العربية لدى الطلبة في العديد من المدارس الخاصة، بما فيها بعض المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز".

• مهارات التعلم مدى الحياة

تعدُّ مهارات التعلم مدى الحياة من المهارات الضرورية للطلبة بوصفها جزءاً من تطورهم الشخصي، والتي تشمل مهارات حل المشكلات، والتفكير الناقد، ومهارات التواصل، والتفاوض، والنقاش، إضافة إلى مهارات الاستنتاج، والتحليل، والتركيب، لما لهذه المهارات من أهمية في تنمية دافعية الطلبة نحو

الشكل (28): مقارنة فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ 57 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية



ويرجع الأداء الأفضل للمدارس في هذا المجال إلى قدرة تلك المدارس على التخطيط الإستراتيجي، والتركيز على أولويات العمل، والمراقبة الحثيثة لكافة العمليات الرئيسة بالمدرسة؛ لتحسين الأداء أو المحافظة عليه، خاصة فيما يتعلق بإنجاز الطلبة وتطورهم الشخصي؛ معتمدة على كفاءة فرق القيادة والإدارة، في حين توافقت أسباب حصول المدارس على تقدير: "غير ملائم" في مجال القيادة والإدارة والحوكمة في الدورتين الأولى والثانية، حيث تمثل أهمها في: ضعف متابعة أثر برامج رفع الكفاءة المهنية على الممارسات الصفية، ومدى انعكاسها على أداء الطلبة في الدروس، وضعف آليات التقييم الذاتي، والاستفادة منها في التخطيط لتحسين الأداء المدرسي، وغياب مؤشرات الأداء في الخطة الإستراتيجية، وعدم متابعة تنفيذ بنودها، وقلّة وعي ودراية القيادة المدرسية بجوانب القوة، وتلك التي تحتاج إلى تطوير.

1.1 نظرة تحليلية في أداء المدارس الخاصة

أظهرت نتائج الدورة الثانية لمراجعة أداء المدارس الخاصة تحسناً في الأداء بصورة عامة، بزيادة نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز"، وانخفاض نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم"؛ نظراً لعمل عدد من تلك المدارس وفق توصيات المراجعة السابقة لها، وتركيزها على رفع مستوى الإنجاز الأكاديمي لطلبتها، في حين ثبتت (12) مدرسة على تقدير: "غير ملائم" على مدى دورتي المراجعات؛ الأمر الذي يستوجب تكثيف جهود جميع الأطراف المعنية؛ لضمان الارتقاء بتلك المدارس إلى مستويات أفضل، ولتحقيق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030. وبوجه عام، فإنَّ أهم العوامل المؤثرة في أداء المدارس الخاصة تمثلت فيما يلي:

السابقة، تم استخلاص أهم التوصيات لإحراز التقدم المطلوب، وهي كالآتي:

1. ضمان الأداء العالي والممارسات التربوية المتميزة في المدارس الممتازة، وضمان استدامة ذلك الأداء من خلال تبادل الخبرات، وإفادة المدارس الأخرى.
2. تنمية المهارات الأساسية للطلبة في مختلف المراحل الدراسية، إضافة إلى مهارات التعلم الذاتي.
3. تنمية مهارات اللغة العربية للطلبة الناطقين بها في مختلف المراحل الدراسية.
4. تطوير مهارات القيادات المدرسية في تطبيق خطط إستراتيجية محكمة، وواقعية تركز على التحسين، وتكون مبنية على تقييم ذاتي دقيق وصادق.
5. دعم المعلمين والإداريين بالبرامج التطويرية الفاعلة المبنية حسب احتياجاتهم التدريبية، ومتابعة أثر تلك البرامج على أداء الطلبة.
6. توظيف إستراتيجيات تعليم وتعلم فاعلة ومتنوعة، وآليات تقويم تلبي احتياجات الطلبة المختلفة، وترفع من إنجازهم الأكاديمي.
7. مراعاة عوامل استقرار الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس الخاصة.
8. مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية، ومتابعة الأداء.
9. متابعة جوانب الأمن والسلامة في المدارس الخاصة؛ لضمان توفير بيئة صحية آمنة للطلبة، وأعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية.
10. إنشاء فرق، أو أقسام داخلية؛ تُعنى بنشر ثقافة الجودة، والوقوف على كافة عمليات المدرسة ومتابعتها.

2. الدورة الثالثة من مراجعات أداء المدارس الخاصة

بدأت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال الدورة الثالثة من مراجعات المدارس الخاصة في فبراير 2019، وفقاً للإطار الجديد لمراجعة أداء المدارس في نسخته الرابعة، والذي يركز على تنمية مهارات القرن الواحد والعشرين، والذي تم التطرق له في الجزء الخاص بتقرير إدارة مراجعة المدارس الحكومية.

وقد شملت المراجعات التي تمت في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة مراجعة أداء عدد (6) مدارس خاصة تُعَدُّ جميعها مدارس مختلطة تخدم الجنسين؛ خمساً منها تغطي كافة المراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية، في حين اقتصرَت واحدة على

التعلم، وتمكينهم من مهارات التعلم الذاتي، وعلى الرغم من ظهور مجال التطور الشخصي بصورة أفضل من بقية المجالات في أغلب المدارس، إلا أن تنمية مهارات التعلم مدى الحياة ظهرت بصورة أقل من بقية المعايير في أغلب المدارس، وبصورة ضعيفة في المدارس التي جاء تقديرها في المستويين: "مرضٍ" و"غير ملائم"؛ نتيجة ضعف التركيز على تنمية تلك المهارات من خلال الإستراتيجيات التعليمية المتبعة في المدارس.

• المحكات الخارجية

توفر المحكات الخارجية بأنواعها المختلفة فرصاً للمدارس؛ لقياس مستويات الطلبة، وتقديمهم وفقاً لمعايير دولية محددة حسب المنهج المطبق للمدرسة، ويلجأ العديد من المدارس لتطبيق امتحانات خارجية في المراحل الدراسية المختلفة، خاصة في المراحل العليا من التعليم؛ لتزويد من فرص الطلبة في الحصول على شهادات معتمدة دولياً، غير أن قلة من المدارس التي تستوجب على جميع طلبتها التقدم لتلك الامتحانات الخارجية، حيث يتقدم الطلبة لهذه الامتحانات في معظم المدارس طوعاً، ويتضح عزوف العديد منهم عن اختيار التقدم لها؛ مما يحتم على فرق المراجعة عند تحليل نتائج تلك الامتحانات الأخذ في الاعتبار نسب الطلبة المتقدمين لهذه الامتحانات، وما يشكّلونه من نسبة مقارنة بأعداد الطلبة الكلية في المراحل الدراسية في المدرسة، إضافة إلى تدقيق جودة الامتحانات الداخلية للمدرسة، وتحليل نتائجها؛ للتأكد من مواكبتها لجودة الامتحانات الخارجية، وتوافقها مع كفايات المنهج المطبق فيها؛ لضمان عدم تضخم نتائج الطلبة في الامتحانات الداخلية؛ الأمر الذي يشير إليه العديد من تقارير المدارس الخاصة الحاصلة على تقديري: "غير ملائم"، أو "مرضٍ" في بعض الأحيان.

• أدوار أولياء الأمور

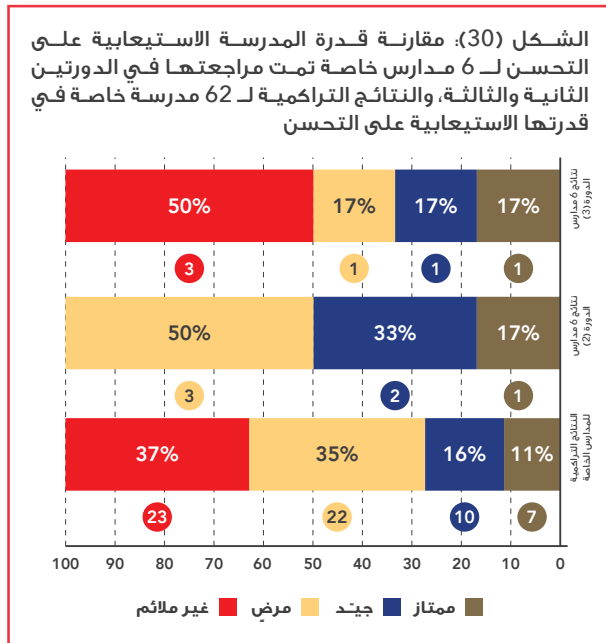
سعت أغلب المدارس الخاصة إلى التواصل مع أولياء أمور طلبتها؛ للحصول على مقترحاتهم؛ لتطوير المدرسة من خلال تأسيس مجالس الآباء وتفعيلها، وعقد اللقاءات المستمرة، ويلحظ في الفترة الأخيرة ازدياد وعي أولياء الأمور بدورهم في العملية التعليمية من ناحية متابعة أداء المدرسة، والاطلاع على تقارير جودة أداء مدارس أبنائهم الصادرة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب، ولا يزال أمام أولياء الأمور دور أكبر للدفع بجودة أداء المدارس الخاصة نحو الأفضل.

1.2 توصيات عامة

بنهاية الدورة الثانية لمراجعة أداء المدارس الخاصة، وبعد تحليل نتائج هذه الدورة ومقارنتها بنتائج الدورة

2.2 القدرة الاستيعابية على التحسن

عند مقارنة قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن في المدارس الست التي تمت مراجعتها في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2018-2019، يتضح تراجع أداء ثلاث مدارس إلى تقدير: "غير ملائم"، في حين توزعت بقية الأحكام على المدارس الثلاث الأخرى كما هو موضح في الشكل (30). وقد أثر التراكمية لأداء المدارس الخاصة من حيث قدرتها على التحسن، فقد ارتفعت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" لتصل إلى (37%)، وهو ما يُعدُّ أمرًا مقلِّفًا، خاصة لما يعكسه من تحديات تواجهها تلك المدارس في قدرتها على التحسن؛ لغياب التخطيط الفاعل الذي يركز على الارتقاء بالأداء العام للمدرسة، وعدم وجود تحسينات فاعلة على أرض الواقع، إضافة إلى عدم استقرار الهيئات الإدارية أو التعليمية في العديد من تلك المدارس.



2.3 الإنجاز الأكاديمي

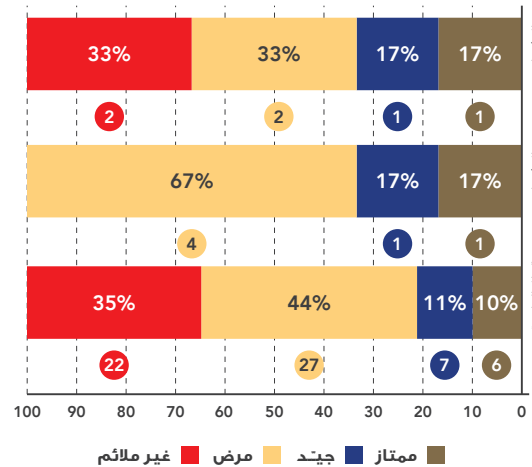
يتضح من الشكل (31) ثبات أحكام الإنجاز الأكاديمي للطلبة في أربع مدارس من المدارس الخاصة الست التي تمت مراجعتها، بحصول مدرسة واحدة على تقدير: "ممتاز"، وأخرى على تقدير: "جيد"، وحصول مدرستين على تقدير: "مرض"، في حين حصلت مدرستان على تقدير: "غير ملائم"، وذلك بعد تراجع أدائهما عن الدورة السابقة؛ حيث كان مرضيًا؛ نتيجة تراجع مستويات الطلبة الحقيقية في الدروس والأعمال الكتابية والذي لا يتوافق مع نتائجهم المرتفعة في الامتحانات الداخلية؛ وذلك لضعف آليات التقويم، وعدم فاعلية استراتيجيات التعليم والتعلم في إكساب الطلبة المهارات اللازمة. وقد ارتفعت النسبة التراكمية لأداء المدارس الخاصة

المرحلة الابتدائية. ويقدم هذا القسم من التقرير نظرة عامة على أداء الـ (6) مدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من مراجعات الدورة الثالثة ومقارنتها بأدائها في الدورة الثانية من المراجعات، ومدى تأثيرها على النتائج العامة للمدارس الخاصة بمملكة البحرين.

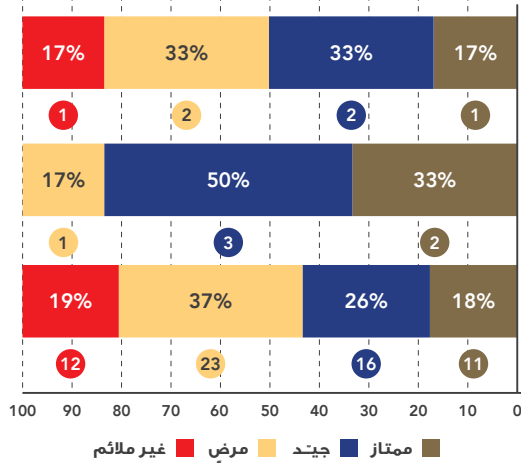
2.1 الفاعلية بوجه عام

يوضح الشكل (29) الفاعلية العامة للمدارس الخاصة الست التي تمت مراجعة أدائها في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2018-2019، ومقارنتها بأداء نفس المدارس في الدورة الثانية من المراجعات، وبحسب النتائج، فإنه يتبين ثبات أداء أربع مدارس على أحكامها السابقة، حيث ثبت أداء واحدة على تقدير: "ممتاز" بعد خضوعها لمراجعة خاصة، وواحدة على تقدير: "جيد"، في حين ثبتت مدرستان على تقدير: "مرض"، كما تراجع أداء مدرستين من تقدير: "مرض" إلى تقدير: "غير ملائم"، وبالتالي أثر ذلك على النتيجة التراكمية لأداء المدارس الخاصة؛ فقد ارتفعت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" لتصل إلى (35%) على حساب انخفاض نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "مرض" لتصل إلى (44%)، ومازالت نتائج المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" باعثة على القلق، حيث تواجه تحديات مختلفة تعيق من تقدمها وتحسين أدائها، كان من أهمها: عدم تركيز الخطط المدرسية على أولويات التحسين، وضعف أو غياب آليات المتابعة والتقييم كمتابعة برامج التطوير المهني للمعلمين، وتفاوت توظيف الإستراتيجيات التعليمية الفاعلة، كل ذلك أثر بشكل سلبي على إنجاز الطلبة الأكاديمي والشخصي.

الشكل (29): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 6 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدوريتين الثانية والثالثة، والنتائج التراكمية لـ 62 مدرسة خاصة في فاعليتها العامة



الشكل (32): مقارنة تطور الطلبة الشخصي والمسؤولية الاجتماعية لـ 6 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، والنتائج التراكمية لـ 62 مدرسة خاصة في مجال التطور الشخصي والمسؤولية الاجتماعية

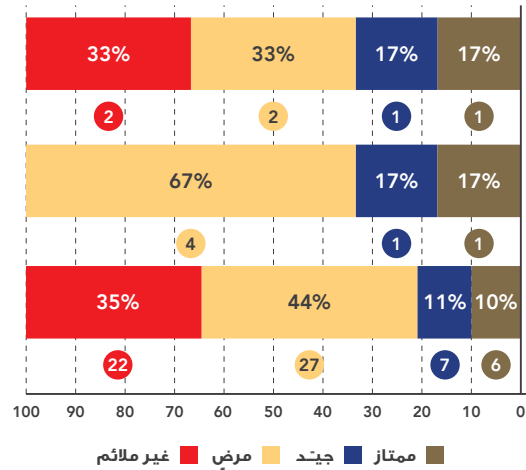


2.5 التعليم والتعلم والتقييم

ثبت أداء أربع مدارس في مجال التعليم والتعلم والتقييم من المدارس الست التي تمت مراجعتها كما هو موضح في الشكل (33)، حيث حصلت مدرسة واحدة على تقدير: "ممتاز"، وأخرى على تقدير: "جيد"، ومدرستان على تقدير: "مرض"، في حين تراجع أداء مدرستين عن الدورة السابقة بحصولهما على تقدير: "غير ملائم"، مما أدى إلى ارتفاع النسبة التراكمية للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" لتصل إلى (35%). وتميزت المدارس ذات الأداء الأفضل في هذا المجال بفاعلية إستراتيجيات التعليم والتعلم، وأساليب التقييم التي يوظفها المعلمون، فضلاً عن التوظيف الفاعل للموارد التعليمية والتكنولوجية لإثراء تعلم الطلبة، في حين اتسمت المدارس ذات الأداء "غير ملائم" بقلّة الاستفادة من نتائج التقييم لمساندة الطلبة بفئاتهم التعليمية المختلفة، وانخفاض المتوقع منهم، إضافة إلى ضعف إدارة وقت التعلم، مما أدى إلى قلّة دافعيتهم نحو التعلم، واندماجهم في العملية التعليمية.

في المستوى: "غير ملائم" لتصل إلى (35%)، كما انخفضت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "مرض" لتصل إلى (44%)، في حين ثبتت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز"، و"جيد" لتكون (10%)، و(11%) على الترتيب.

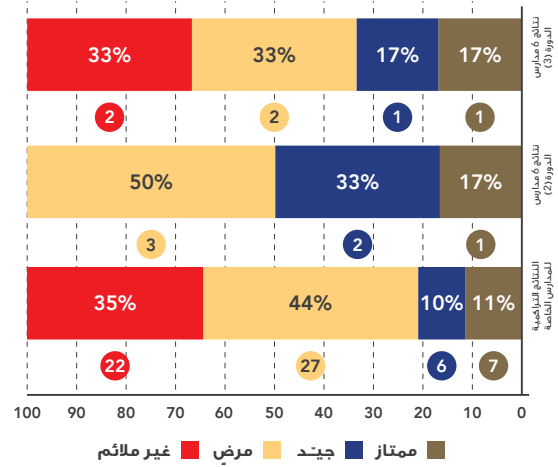
الشكل (31): مقارنة إنجاز الطلبة الأكاديمي لـ 6 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، والنتائج التراكمية لـ 62 مدرسة خاصة في مجال الإنجاز الأكاديمي



2.4 التطور الشخصي والمسؤولية الاجتماعية

يوضح الشكل (32) تراجع أداء بعض المدارس الست في هذا المجال عند مقارنتها بنتائجها في المراجعة السابقة، حيث تراجعت أحكام "ممتاز" و"جيد"، مقابل ارتفاع نسبة "مرض" وظهور مدرسة بتقدير "غير ملائم". ولا تزال نتائج تقديرات هذا المجال التراكمية للمدارس الخاصة متباينة، فقد بلغت نسب المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" و"جيد" (18%) و(26%) على الترتيب؛ لفاعلية الجهود التي تقوم بها تلك المدارس، وأثرها الإيجابي على التطور الشخصي للطلبة؛ نتيجة السلوك الواعي لدى الطلبة، وثقتهم بأنفسهم، وتحليلهم المسؤولية، وقيم المواطنة بصورة إيجابية، في حين بلغت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "مرض" (37%) ونسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في هذا المجال (19%). ولا تزال نسبة المدارس "غير الملائمة" تعدّ مرتفعة، خاصة مع حصولها على التقدير نفسه في بقية المجالات؛ مما يثير القلق نحو قدرتها على رفع مستوى أدائها العام؛ في ظل التحديات التي تواجهها، وقلّة الدعم المناسب المُقدّم لها.

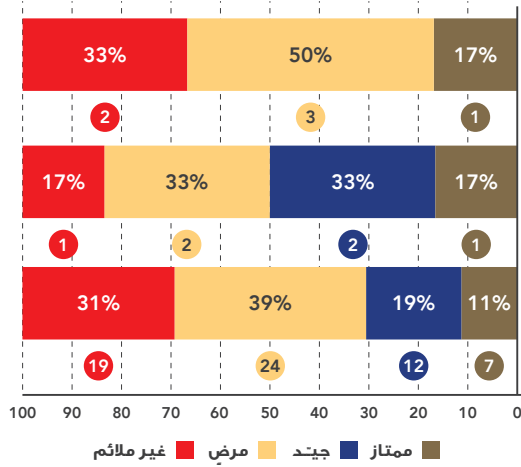
الشكل (33): مقارنة نتائج مجال التعليم والتعلم والتقويم لـ 6 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، والنتائج التراكمية لـ 62 مدرسة خاصة في مجال التعليم والتعلم والتقويم



2.6 التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة

عند مقارنة أداء المدارس الست التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات بنتائج الدورة السابقة في مجال التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة، يتضح ثبات مدرسة واحدة على تقدير: "ممتاز" وأخرى على تقدير: "مرض" كما هو مبين في الشكل (34)، في حين تراجع أداء ثلاث مدارس؛ مدرسة واحدة من تقدير: "جيد" إلى "غير ملائم"، وتراجع مدرسة تقدير: "مرض" إلى "غير ملائم"، في حين تحسن أداء مدرسة من تقدير: "غير ملائم" إلى "مرض". وعند النظر إلى النتيجة التراكمية لمجال التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة، جاءت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" و"جيد" (11%) و(19%) على الترتيب؛ نتيجة فاعلية إجراءاتها في تمكين الطلبة من التعلم، وتنمية التطور الشخصي، والمسؤولية الاجتماعية لديهم، وإثراء خبراتهم، ومواهبهم بمجموعة متنوعة من الأنشطة اللاصفية، في حين كان تقدير ما يقارب من ثلث المدارس بنسبة (31%) بالمستوى: "غير ملائم"؛ نتيجة عدم فاعلية الدعم المقدم للطلبة، خاصة فيما يتعلق باحتياجاتهم الأكاديمية، إضافة إلى وجود جوانب متعلقة بسلامة المباني والمرافق التعليمية، واستيفائها شروط الأمن والسلامة في عدد من المدارس، والتي يستوجب متابعتها.

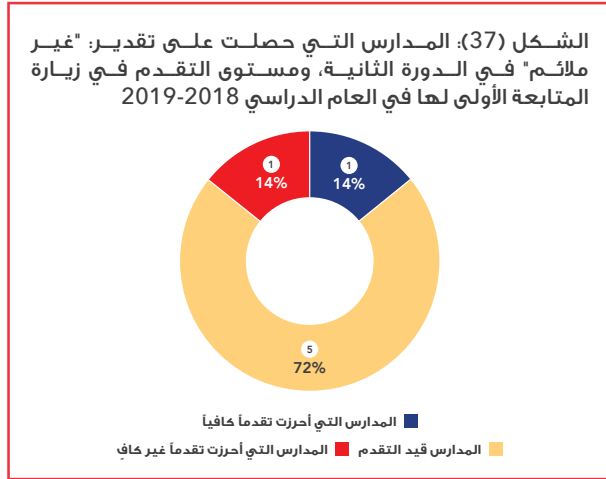
الشكل (34): مقارنة نتائج مجال التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة لـ 6 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، والنتائج التراكمية لـ 62 مدرسة خاصة في مجال التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة



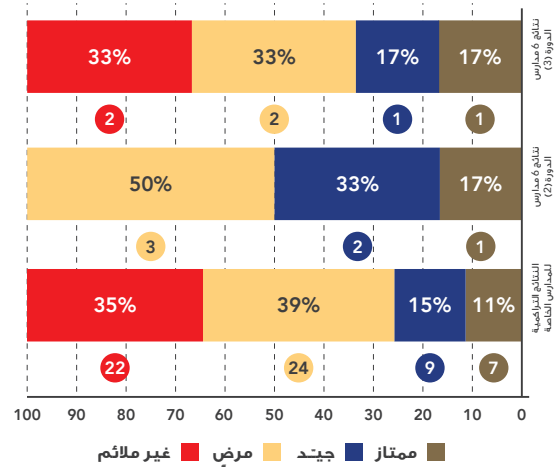
2.7 القيادة والإدارة والحوكمة

يتبين من الشكل (35) ثبات أربع مدارس من المدارس الست التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من مراجعات الدورة الثالثة مقارنة بنتائجها في الدورة السابقة في هذا المجال، حيث ثبتت مدرسة واحدة على تقدير: "ممتاز"، وأخرى على تقدير: "جيد"، ومدرستان على تقدير: "مرض"، في حين تراجع أداء مدرستين؛ بتراجع مدرسة واحدة من تقدير: "جيد" إلى "غير ملائم"، وأخرى من تقدير: "مرض" إلى "غير ملائم". في حين جاءت النتائج التراكمية للمدارس الـ (62) في القيادة والإدارة والحوكمة بنسبة (11%) بالمستوى: "ممتاز"، ونسبة (15%) بالمستوى: "جيد"، وجاءت تلك النسب أعلى عن أحكام الفاعلية العامة؛ نتيجة فاعلية خططها الإستراتيجية، وشمولية التقييم الذاتي، ودقة تحديد أولويات العمل المدرسي، وتركيز متابعتها للأداء؛ والذي ظهر أثره في جوانب العمل المدرسي، وفي الحكم الأمثل على مجالات المراجعة المتمثلة في التطور الشخصي للطلبة، ومجال التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة. وما زالت فاعلية مجال القيادة والإدارة بالمستوى: "غير ملائم" في أكثر من ثلث المدارس ونسبة (35%)؛ وهو الأمر الذي يثير القلق في قدرة هذه المدارس على التخطيط لتحسين أدائها، خاصة في ظل ضعف آليات التقييم الذاتي، وقلة الاستفادة منه في التخطيط، إضافة إلى ضعف عمليات متابعة الأداء، وبالأخص المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم والتقويم؛ مما يؤدي إلى عدم تركيز برامج التطوير المهني على الاحتياجات الفعلية للمعلمين، فضلاً عن التحديات التي تواجهها تلك المدارس من عدم استقرار الهيئات التعليمية، وفي بعض الأحيان الهيئات الإدارية كذلك.

قد استوفت العمل على التوصيات الواردة في آخر تقرير مراجعة لها، في حين حصل عدد (5) مدارس على: "قيد التقدم"، ومدرسة واحدة حصلت على: "تقدم غير كاف" بالنسبة لتوصيات المراجعة، كما هو مبين في الشكل (37)، وبذلك ستخضع هذه الفئة من المدارس الست لزيارة متابعة ثانية.



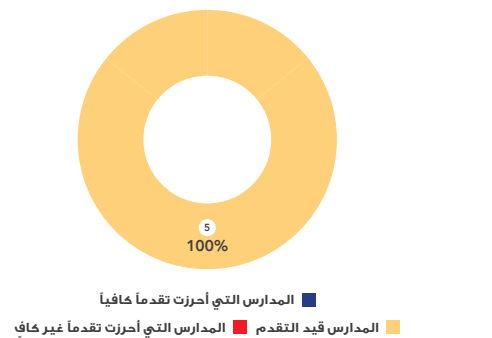
الشكل (35): مقارنة نتائج مجال القيادة والإدارة والحوكمة لـ 6 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، والنتائج التراكمية لـ 62 مدرسة خاصة في مجال القيادة والإدارة والحوكمة



2.8 زيارات المتابعة للعام الدراسي 2019-2018

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب، ممثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، بتنفيذ زيارات متابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في آخر زيارة مراجعة؛ لمتابعة التقدم الذي أحرزته تلك المدارس وفقاً لتوصيات تقرير المراجعة، حيث قامت الهيئة في العام الدراسي 2019-2018، بتنفيذ (12) زيارة متابعة للمدارس الخاصة الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" خلال الدورة الثانية من المراجعات، منها عدد (5) زيارات متابعة ثانية لتلك المدارس الخاصة، وأحرزت جميعها مستوى: "قيد التقدم" بالنسبة لتوصيات المراجعة، كما هو موضح في الشكل (36).

الشكل (36): المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الدراسي 2019-2018



كما خضعت (7) مدارس خاصة من المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثانية، لزيارة متابعة أولى خلال العام الدراسي 2019-2018، حصلت واحدة منها على مستوى: "تقدم كاف"، وبهذا تكون



مؤسسات التدريب المهني



التواصل
والعمل
الجماعي



مقدمة

تعمل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني على تقييم أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني بما يتناسب واحتياجات القرن الـ 21، ومواكبة مهاراته، ومعارفه اللامتناهية من حيث التمكين والتجويد في كافة مخرجات هذه المؤسسات مهارياً وتقنياً، وتمكين المتدربين، والمتعلمين، والقائمين على منظومة التعليم والتدريب بشكل عام. ويحتّم عليها ذلك العمل على تحسين وتعزيز الواقع التعليمي والتدريبي، ومتابعة وتقييم أدائه ومخرجاته، وصياغة وتحديث أطر مراجعاته باستدامة وفق معايير ومقاييس دولية وتطويرها؛ لتلائم بيئة التعليم في المملكة، إضافة إلى سعي الإدارة لنشر ثقافة التعليم الفني والمهني، وأهميته في الارتقاء بمخرجات المؤسسات التدريبية مهنيًا ومعرفيًا، والذي أصبحت من ضرورات التوظيف في سوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا.

لقد أنهت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، في ديسمبر 2018، مراجعات الدورة الثالثة، وفق خطة عمل المراجعات الممتدة من العام 2015 إلى 2018، تمت خلالها مراجعة أداء (96) مؤسسة تعليم وتدريب مهني؛ (67) منها مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(27) مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى مراجعة مؤسسات قائمتين بذاتهما. كما تم تحديث إطار المراجعة واعتماده ليكون الإطار المستخدم في الدورة الرابعة للمراجعات، والذي بدأ العمل به في فبراير 2019، حيث تم من خلاله تقييم أداء (10) مؤسسات تدريب؛ (8) منها مرخصة من قبل وزارة العمل، و(2) من قبل وزارة التربية والتعليم.

وينقسم هذا الجزء من التقرير إلى ثلاثة أقسام، حيث يقدم القسم الأول عرضاً لنتائج الدورة الثالثة من المراجعات، مع تحليل عام لنتائج المراجعات عبر الدورات الثلاث، ومقارنة أداء مؤسسات التدريب المهني خلال آخر دورتي مراجعة، وعرض أهم التوصيات التي تضمنتها تقارير المراجعة، والتي ستساهم - عند معالجتها - في تطوير أداء المؤسسات. ويستعرض القسم الثاني آليات، ونتائج تحديث الإطار الرابع لمراجعة مؤسسات التعليم والتدريب المهني، فيما يقدم القسم الثالث عرضاً مفصلاً لنتائج المرحلة الأولى من الدورة الرابعة لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، والتي تمت في الفترة من فبراير إلى يوليو 2019، كما يوضح نتائج زيارات المتابعة للعام الأكاديمي 2018-2019.

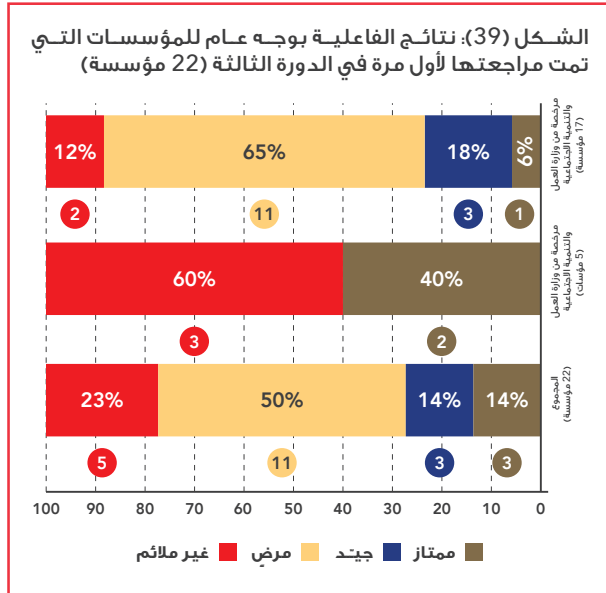
نظرة عامة لنتائج الدورة الثالثة من مراجعات أداء

مؤسسات التعليم والتدريب المهني

يسلط هذا القسم من التقرير الضوء على نتائج دورة المراجعة الثالثة لأداء مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، حيث تناولت المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وعددها (67) مؤسسة، والمؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم وعددها (27 مؤسسة)، إلى جانب مؤسسات قائمتين بذاتهما. وتختلف مؤسسات التعليم والتدريب المهني العاملة في المملكة من حيث الحجم والبرامج المقدمة؛ إلا أن غالبيتها مؤسسات صغيرة الحجم بإجمالي عدد متدربين يبلغ ما بين 500 إلى 1000 متدرب في السنة. وتسجل الغالبية العظمى من المتدربين في الدورات والبرامج التدريبية المقدمة من مؤسسات تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من العاملين بالقطاع الخاص؛ إذ يتكفل في الغالب أرباب الأعمال، أو صندوق العمل (تمكين) بنفقات تدريبهم.

وفيما يتعلق بطبيعة البرامج المقدمة، نجد أن مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقدم مجموعة واسعة من البرامج أو الدورات في المجالات المهنية، تتركز غالبيتها في مجال الإدارة والمواد التجارية؛ بالإضافة إلى تقنية المعلومات، والصحة والسلامة، والتأمين، وتجارة التجزئة، والهندسة، والضيافة والتمويل، وتصفيف الشعر والتجميل. من ناحية أخرى، تقدم مؤسسات التعليم والتدريب المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وبشكل أساسي، دروس التقوية، أو فصول المراجعة لطلبة المدارس وفقاً للمناهج المدرسية، أو فصول المراجعة للطلبة المنخرطين في التعليم العالي. وتقدم قلة من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم الدورات التي تؤدي إلى الحصول على المؤهلات البريطانية (الشهادة الدولية للثانوية العامة الإنجليزية (IGCSE)، ومستوى (A level)، كما أن دورات اللغة الإنجليزية هي الأكثر طرماً من قبل المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم؛ إذ تقدم هذه المؤسسات بعض دورات الإعداد لنظام اختبار اللغة الإنجليزية الدولي "إيلتس" (IELTS)، أو دورات الإعداد لامتحانات اختبار اللغة الإنجليزية بوصفها لغة ثانية (TOFEL). أما المؤسسات القائمتان بذاتهما؛ فهما أكبر مؤسسات تدريبيتين في مملكة البحرين؛ وتزاول إحداهما أنشطتها في قطاع الخدمات المصرفية، والتمويل والتأمين، فيما تستهدف المؤسسة الأخرى خريجي المدارس الثانوية الطامحين

(14%) حكم: "جيد". وتعكس هذه النتيجة وعي هذه المؤسسات بثقافة ضمان الجودة، وإطلاعها على متطلبات ضمان الجودة في مرحلة التأسيس؛ مما كان له كبير الأثر في قدرتها على تلبية معايير إطار مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب في دورته الثالثة. غير أن حكم: "غير ملائم" قد تركز في المؤسسات التي تقدم دروس التقوية؛ إذ جاءت الفاعلية العامة لجميع هذه المؤسسات بمستوى: "غير ملائم".

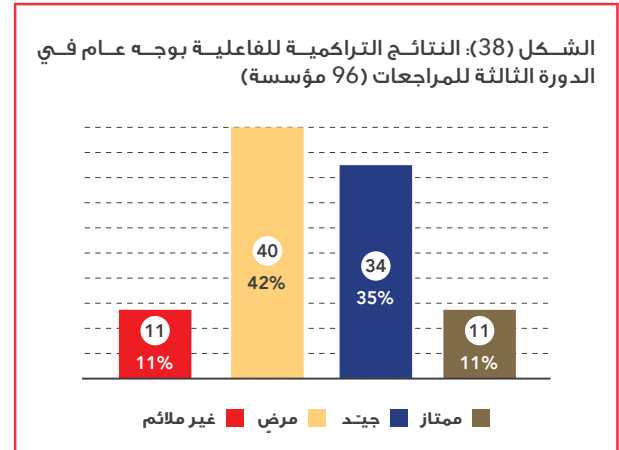


وعند تحليل نتائج المراجعات للـ (96) مؤسسة، التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة من المراجعات، نجد أن الأداء الأفضل لهذه المؤسسات جاء في جودة البرامج المقدمة والدعم والإرشاد، كما يتضح من الشكل (40)، في حين كان الأداء الأضعف لهذه المؤسسات في مجال القيادة والإدارة؛ لعدم وعي عدد من المؤسسات بدور قيادة وإدارة المؤسسة في تحديد التوجه الإستراتيجي وتطوير الأداء، وحصر مسؤولياتهم في تصريف الأعمال اليومية.

إلى استكمال دراستهم، والحصول على شهادات عليا في مجالات مختلفة في قطاع التعليم والتدريب المهني.

والجدير بالذكر أن عدم الاستقرار في تراخيص مؤسسات التدريب مازال مستمرًا؛ إذ شهدت الدورة الثالثة من المراجعات خروج (25) مؤسسة من السوق، في حين دخلت المراجعات (22) مؤسسة جديدة.

وفي الفترة ما بين مارس 2015 - ديسمبر 2018، أكملت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني دورتها الثالثة للمراجعات، حيث قامت خلالها بمراجعة (96) مؤسسة تعليمية وتدريبية. ويبين الشكل (38) أن عدد (85) مؤسسة بنسبة (88%)، حصلت على حكم: "مرض" أو أفضل فيما يخص الفاعلية بوجه عام؛ منها (11) مؤسسة حصلت على حكم: "ممتاز"، و(34) مؤسسة حصلت على حكم: "جيد"، فيما جاءت الفاعلية بوجه عام لـ (40) مؤسسة في المستوى "مرض". وتشير هذه النتائج إلى ازدياد دراية المؤسسات بمتطلبات ضمان الجودة، والاستفادة من مراجعات الهيئة السابقة وتوصياتها، والاستفادة من المؤتمرات، ومن ورش العمل والمنتديات التي تنظمها الهيئة بشكل دوري، ومن الشركاء ذوي العلاقة؛ الأمر الذي عزز في هذه المؤسسات أهمية ضمان الجودة، وتضمنتها لها في آليات العمل لديها؛ مما يجعل من هذه الممارسات أداة تقوّم مسار المؤسسة، وتصب بجهودها نحو ضمان مخرجات تعليمية وتدريبية عالية الجودة.

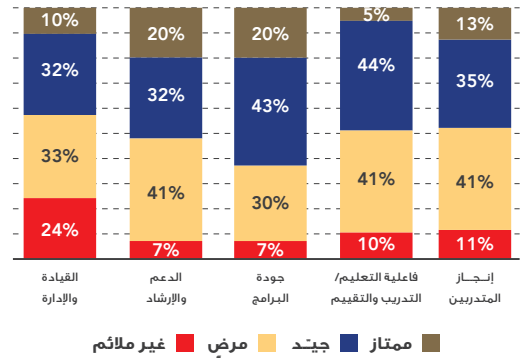


وتجدر الإشارة إلى أنه من بين الـ (96) مؤسسة التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة، هناك (22) مؤسسة تم ترخيصها مؤخرًا، وخضعت للمراجعة للمرة الأولى في هذه الدورة. تم رصد نتائجها في الشكل (39)؛ إذ حصلت (17) مؤسسة منها بنسبة (78%) على حكم: "مرض" أو أفضل، للفاعلية بوجه عام، حيث حققت (3) منها بنسبة (14%) حكم: "ممتاز"، و(3) منها بنسبة

مقارنة لنتائج الدورة الثانية والثالثة

يبين الشكل (42) أحكام المجالات التي حصلت عليها مؤسسات التعليم والتدريب في الدورتين الثانية والثالثة؛ إذ يتضح تحسن نتائج المؤسسات في ثلاثة مجالات، جاء أكثرها وضوحاً في الدعم والإرشاد، ومن ثم إنجاز المتدربين، يليه فاعلية التعليم والتدريب والتقييم. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة "غير ملائم" في جودة البرامج من (2%) إلى (7%)؛ والتي جاءت نتيجة عدم وجود آليات واضحة للتحقق من احتياجات سوق العمل، إضافة إلى عدم وجود سياسات وعمليات رسمية تتبعها المؤسسة لتصميم ومراجعة برامج دورات التدريب التي تقدمها، إلا أن التحسن جاء بصورة واضحة في ارتفاع نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم: "ممتاز" و"جيد"، من (54%) إلى (63%). غير أن نتائج المجال الخامس، والمتصل بالقيادة والإدارة مازال مقلّماً، ففي حين ازدادت نسبة "ممتاز" و"جيد" لتصل إلى (42%)، يشير الشكل (42) إلى ارتفاع نسبة "غير ملائم" لتصل إلى (24%)؛ نتيجة عدم التزام قيادة وإدارة هذه المؤسسات بالأدوار المتوقعة منها، من خلال متابعة وتقييم أداء المعلمين والمدربين العاملين فيها، وعدم متابعة إنجاز المتدربين، وتحليل نتائج الدفعات؛ للاستفادة منها في تطوير آليات عمل المؤسسة، وتحسين ما يقدمه. كما أن عددًا من هذه المؤسسات مازال يفتقر إلى وجود نظام داخلي مطبق لضمان الجودة، ولا تزال عملية وضع إستراتيجية واضحة وتفصيلية للمؤسسة في بداياتها.

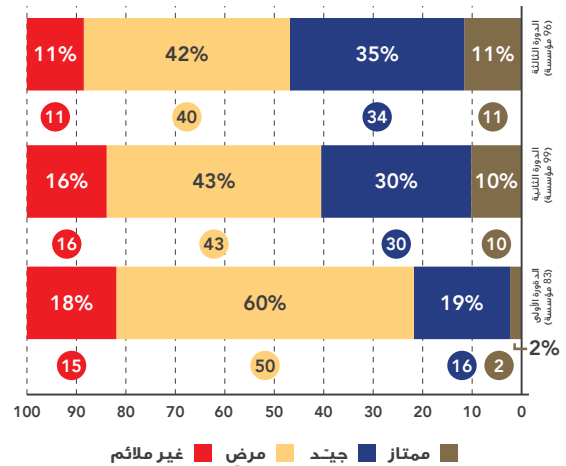
الشكل (40): نتائج مراجعات الدورة الثالثة حسب المجالات (96 مؤسسة)



مقارنة نتائج الدورات الثلاث

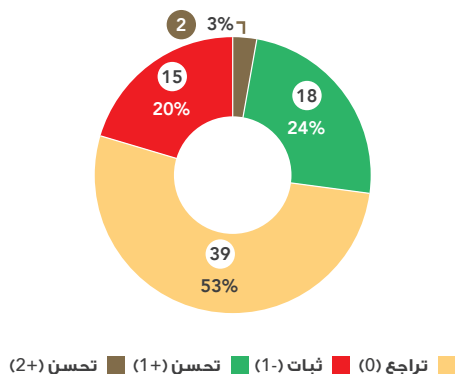
أكملت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني ثلاث دورات مراجعة، حيث امتدت الدورة الأولى من سبتمبر 2008، حتى ديسمبر 2011، والثانية من يناير 2012، إلى ديسمبر 2014. ويشير الشكل (41) إلى نتائج هذه الدورات الثلاث، والتي تشير إلى تحسن واضح في أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني العاملة في مملكة البحرين؛ إذ تقلصت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" من (18%) إلى (16%)، ومن ثم إلى (11%)، في حين يبين الشكل (41) ارتفاعاً واضحاً في نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: "ممتاز" و"جيد"، عبر الدورات الثلاث، حيث ارتفعت النسبة من (21%) إلى (40%)، وصولاً إلى (46%)، وذلك على الرغم من رفع سقف المتوقع من المؤسسات من دورة إلى أخرى، بالتوافق مع الممارسات الجيدة في مجال التعليم والتدريب الفني.

الشكل (41): النتائج التراكمية للدورات الأولى والثانية والثالثة

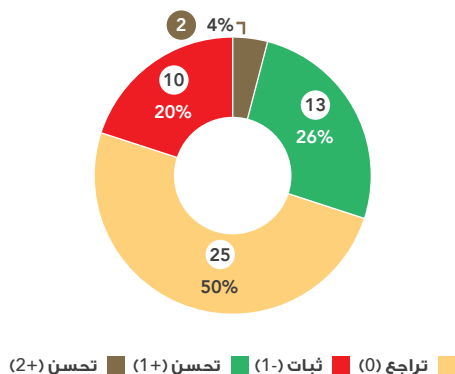


ومن أصل جميع المؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة، خضعت (74) مؤسسة منها للمراجعات في الدورتين الثانية والثالثة من المراجعات. وبمقارنة نتائج الفاعلية بوجه عام لهذه المراجعات، وبحسب المبين في الشكل (44)، نجد أنَّ هناك تحسناً في درجات (27%) من المؤسسات بفارق نقطة واحدة أو أكثر، في حين استقرت نتائج (53%) من هذه المؤسسات، وتراجعت نتائج (20%) من هذه المؤسسات بفارق نقطة واحدة، وكان أكثرها باعاً على القلق هو بقاء مؤسسة واحدة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم في المستوى "غير ملائم" (الشكل 8)، وتراجع (5) مؤسسات؛ (2) مرخصتان من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(3) مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، كما هو مبين في الشكل (8)) من المستوى "مُرَضٍ" إلى المستوى "غير ملائم". غير أنَّ التغيير الإيجابي والثبات على حكم: "مُرَضٍ" أو أفضل مازال هو السمة العامة لحركة هذه الأحكام، خاصة للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما هو مبين الشكل (45).

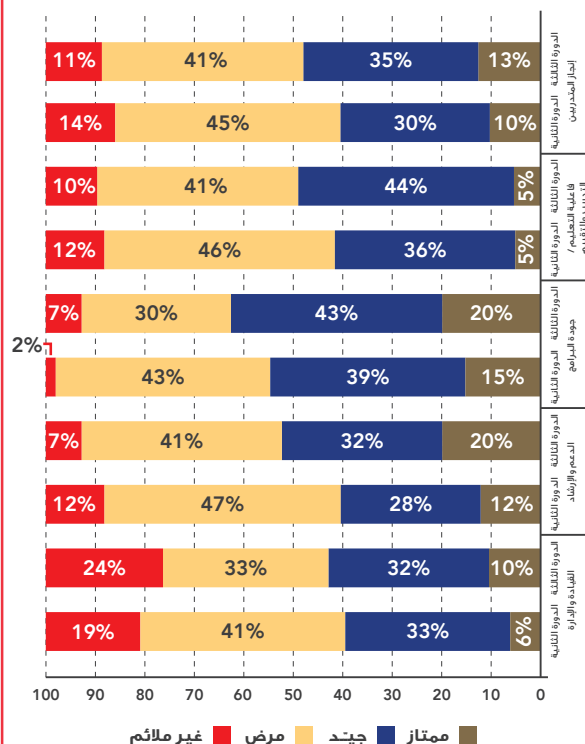
الشكل (44): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجه عام



الشكل (45) (أ): 50 مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

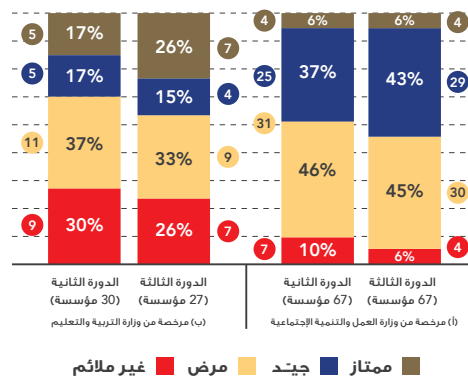


الشكل (42): مقارنة نتائج المراجعات حسب المجالات بين الدورتين الثانية والثالثة

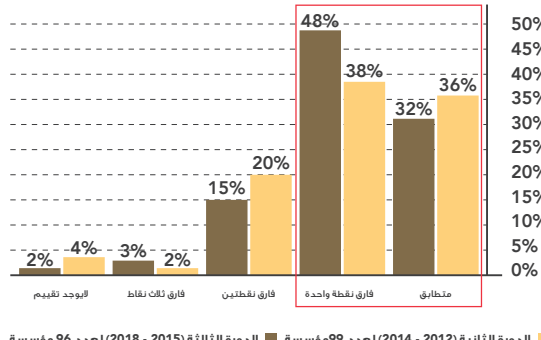


وإذا ما حللنا نتائج الفاعلية بوجه عام لهذه المؤسسات خلال الدورتين الثانية والثالثة، وذلك حسب جهة الترخيص كما هو مبين في الشكل (43)، نجد أنَّ هناك تحسناً في أداء المجموعتين، غير أنه في حين تقلصت نسبة "غير ملائم" للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتصل إلى (6%)، نجد أنَّ هذه النسبة تصل إلى (26%) للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وهو أمر يستدعي الانتباه، ومن الضروري معالجته.

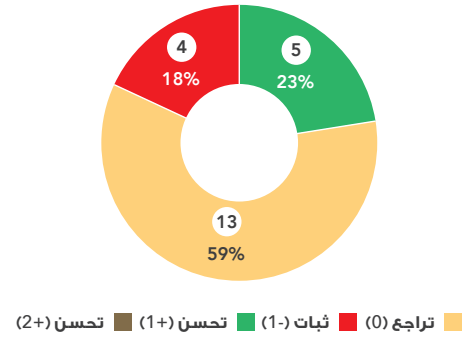
الشكل (43): مقارنة نتائج الفاعلية بوجه عام للدورتين الثانية والثالثة، حسب جهة الترخيص



الشكل (46): مقارنة بين الأحكام التي تمنحها المؤسسة لنفسها، وأحكام فرق المراجعة في الدورة الثانية والثالثة



الشكل (45) (ب): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجه عام حسب جهة الترخيص



وبوجه عام، تشير نتائج الدورة الثالثة من المراجعات إلى حدوث تطور عام في أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وإلى قدرة غالبية المؤسسات على تحقيق متطلبات المعايير المحددة في إطار المراجعة، كما تشير النتائج إلى تحسن في النظم المطبقة في هذه المؤسسات؛ لضمان جودة ما تقدمه، وضمان مستوى التعليم / والتدريب وآليات التقييم، والذي ساهم بدوره في تحسن نتائج الفاعلية بوجه عام، كما تم تفصيله آنفاً. غير أن التحدي ما زال قائماً فيما يتصل بالمعايير المتصلة بالقيادة والإدارة، والتي جاءت قدرة هذه المؤسسات على استيفاء متطلبات المعايير المتصلة بها بصورة أضعف. وقد كان لعمل الهيئة مع الجهات المرخصة لهذه المؤسسات، من خلال اللجان المشتركة أثر كبير في تحسين نتائج المؤسسات العاملة في المملكة، غير أن حصول نسبة (11%) من المؤسسات على حكم: "غير ملائم" في الفاعلية بوجه عام ما زال يشكل تحدياً، لابد من معالجته. وتشير التوصيات المتضمنة في تقارير المراجعة للدورة الثالثة إلى أنه لكي ترتقي مؤسسات التعليم والتدريب المهني بأدائها، لابد من أن تتحقق المؤسسات بصورة دورية ورسمية من احتياجات سوق العمل، إضافة إلى تبني سياسات وعمليات رسمية مبنية على منهجية تتبناها المؤسسة لتصميم ومراجعة برامج/ دورات التدريب التي تقدمها. كما يجب تطوير الآليات التي تنتهجها هذه المؤسسات؛ لقياس وتقييم مستوى المتدربين عند الالتحاق بالدورات والبرامج، ومستوى تطورهم، وإنجازهم في نهاية هذه الدورات والبرامج، إضافة إلى تحسين وتنويع طرائق التعليم والتعلم وتطويرها؛ لتناسب الاحتياجات والمستويات المختلفة للمتدربين، من خلال التخطيط للدروس وإدارتها بصورة أكثر فاعلية. كما أن هناك حاجة عند بعض مؤسسات التعليم والتدريب؛ لتطوير خططها الاستراتيجية؛ لتناسب مع رؤيتها وما تصبو للوصول إليه، إضافة إلى تطوير آلياتها المستخدمة لمتابعة أدائها بذاتها، بما في ذلك متابعة أداء المدربين والمتدربين، وتبني

تأصيل ثقافة التقييم الذاتي

أكدت هيئة جودة التعليم والتدريب أن ضمان جودة ما يقدم هو في الأساس مسؤولية مؤسسة التعليم والتدريب نفسها، كما بينت أهمية قدرة المؤسسة على القيام بتقييم ذاتي ناقد ومحاذ، ومن هنا جاء حرصها على تبني فلسفة قائمة على أن المراجعات التي تقوم بها لأي مؤسسة تعليم وتدريب، تبدأ من قيام المؤسسة بتقييم ذاتي بناءً على مؤشرات الهيئة المنشورة، يقدم للجان المراجعة كمرتكز تبدأ منه عمليات المراجعة، وتتضمن العملية منح المؤسسات أحكاماً لنفسها، يتم مقارنتها بنتائج المراجعة والأحكام التي يصدرها فريق المراجعة لكل مجال، ويبين الشكل (46) مقارنة بين تقييم المؤسسة لنفسها، وتقييم فريق المراجعة في الدورتين الأخيرتين، نجد أن هناك تحسناً طفيفاً في مجموع المؤسسات التي تطابقت أحكامها لفاعلية المؤسسة بوجه عام مع أحكام فريق المراجعة، أو اختلفت بفارق نقطة فقط؛ إذ ارتفعت هذه النسبة من (74%) إلى (80%)، والذي يدل على أن غالبية المؤسسات تعي واقعها بصورة مناسبة. غير أن نسبة (4%) من المؤسسات لم تمنح أي أحكام لنفسها في استمارة التقييم الذاتي، الأمر الذي يجب معالجته في الدورات القادمة.

نظام داخلي لضمان الجودة؛ يتم تطبيقه بصورة متناسقة وصارمة.

التوصيات

1. بنهاية الدورة الثالثة لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وبعد تحليل نتائج هذه الدورة ومقارنتها بنتائج الدورة السابقة، تم استخلاص أهم التوصيات لإحراز التقدم المطلوب، وهي كالتالي:
2. وضع خطط إستراتيجية تتناسب مع رؤية المؤسسة، وما تصبو للوصول إليه
3. انتهاج المؤسسات منهجية رسمية واضحة للتحقق بصورة دورية من احتياجات سوق العمل
4. تبني سياسات وعمليات رسمية لتصميم ومراجعة البرامج والدورات المقدمة
5. تحسين وتنويع طرائق التعليم والتعلم وتطويرها؛ لتناسب الاحتياجات والمستويات المختلفة للمتدربين، من خلال التخطيط للدروس، وإدارتها بصورة أكثر فاعلية
6. تطوير آليات قياس وتقييم مستوى المتدربين عند الالتحاق بالدورات والبرامج، ومستوى تطوّرهم وإنجازهم في نهاية هذه الدورات والبرامج
7. تطوير الآليات المستخدمة لمتابعة أداء المؤسسة، بما في ذلك أداء المدرّسين والمتدربين
8. تبني نظام داخلي لضمان الجودة؛ يتم تطبيقه بصورة متناسقة وصارمة.

تحديث الإطار العام لمراجعة مؤسسات التعليم والتدريب المهني

قُبيل نهاية دورة المراجعات الثالثة، وضعت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني خطة تنفيذية لتحديث إطار المراجعة؛ ليتناسب مع متطلبات وتوقعات الدورة الرابعة للمراجعات، جرياً على نهج الهيئة، واتباعاً لسياستها المتصلة بتحديث معايير التقييم وآلياته، بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية في مجال مراجعة مؤسسات التعليم والتدريب المهني، ونضج المؤسسات والمستوى العام لتأصيل ثقافة الجودة لدى هذه المؤسسات، أخذين في الاعتبار احتياجات مملكة البحرين حالياً وفي المستقبل.

وفي هذا السياق، شرعت الإدارة بداية في تقييم الدورة الثالثة للمراجعات من خلال تحليل نتائج التغذية الراجعة التي تتحصل عليها طوال فترة المراجعات من خلال: التغذية الراجعة من المؤسسة في اليوم الأخير من المراجعة، واستبانات ما بعد المراجعة. كما قامت الإدارة بتحصيل تغذية راجعة تفصيلية من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، والاستشاريين، والمراجعين الخارجيين، والأطراف ذات العلاقة حول إطار مراجعة الدورة الثالثة، ومعايير التقييم. إلى جانب ذلك، قامت الإدارة بدراسة الإطار

ومقايسته مرجعياً مع (4) أطر دولية، والاجتماع مع الإدارات المعنية بالهيئة، خاصة الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات؛ لضمان تحقيق ربط أكبر لمعايير التقييم مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. وقد عقدت الإدارة عدداً من الاجتماعات المكثفة، قامت من خلالها بدراسة كل هذه المدخلات مستندةً إلى: الخبرات التراكمية التي تكونت لدى جميع منتسبي الإدارة خلال سنوات عمل الهيئة، إضافة إلى تحليل النتائج التراكمية للدورة الثالثة من المراجعات، والتي تبين مدى نضج المؤسسات، ومستوى تأصيل ثقافة الجودة لديهم، وقدرتهم على فهم، وتلبية متطلبات معايير التقييم المدرجة في إطار المراجعة. ونتيجة لكل ذلك، تم تحديث الإطار وفق هذه المرئيات، وأصدرت الإدارة على أساس ذلك المسودة الأولى لإطار المراجعة في دورته الرابعة.

وفي المرحلة الثانية، تم جمع التغذية الراجعة حول الإطار المحدث من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى الإدارات المعنية بالهيئة. كما قامت الإدارة بتحكيم الإطار من قبل خبراء محليين ودوليين، وذلك وفق رؤية ورسالة الهيئة، ومقايسته مرجعياً مع الأطر الأربعة التي استخدمتها الإدارة في دراسة المقايسة المرجعية التي نفذتها سابقاً، والتأكد من مدى توافق الإطار مع المستويات الدولية، وتضمينه الجوانب الرئيسية التي تتضمنها أطر العمل الدولية الحديثة. وقد قامت الإدارة بدراسة كافة الاستجابات والردود، وتم إجراء ما يلزم من تعديلات، وفقاً للتغذية الراجعة المقدمة، وبعد ذلك تم الحصول على الموافقات الداخلية، حسب سياسات وإجراءات الهيئة. وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة والمجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب على الإطار واعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر، ونشره في الجريدة الرسمية، ومن ثم تم إصدار الإطار ودليل المراجعة باللغتين العربية والإنجليزية، ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة، لبدء العمل به في فبراير 2019.

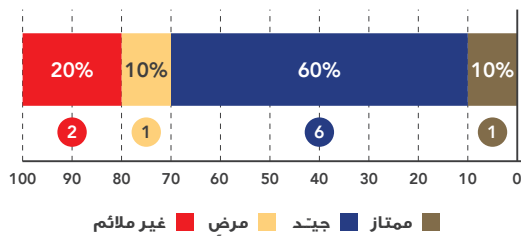
وقد تضمن إطار الدورة الرابعة من المراجعات عدداً من التعديلات، أهمها: دمج بعض المعايير ذات العلاقة، مع التركيز على وصف المعايير، بحيث تكون أدق وأكثر تحديداً، وزيادة ربط المعايير بمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. كما تم مراجعة معايير الثقل؛ لتناسب مع مستوى نضج المؤسسات، وتأصيل ثقافة الجودة لديهم. كما تم تجميع المعايير تحت خمسة مجالات رئيسة موازية للمجالات الخمسة المتضمنة في الإطار السابق. وعليه، يشتمل الإطار الجديد على المجالات التالية: إنجاز المتدربين، فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم، جودة الدورات/ البرامج، دعم المتدربين وإرشادهم، فاعلية القيادة والإدارة

الفاعلية بوجه عام

يُعد الحكم على فاعلية مؤسسة التعليم والتدريب المهني بوجه عام من أهم الأحكام التي يصدرها فريق المراجعة، ويتم التوصل إلى هذا الحكم استناداً إلى الأحكام التي تحصل عليها المؤسسة في المجالات الخمسة لعملية المراجعة، ويعُدُّ الحكم على إنجاز المتدربين محدداً لباقي الأحكام الأخرى؛ بمعنى أن سقف مستوى الحكم العام للمؤسسة سيكون محكوماً بمستوى حكم إنجاز المتدربين، بحيث لا يتخطاه، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار تحليل الدرجات الممنوحة للمجالات الأخرى، وربطها بالحكم على الفاعلية العامة؛ لتحقيق الاتساق التام بينهما.

وفي الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2018-2019، بدأت الإدارة في تنفيذ المرحلة الأولى من دورة المراجعات الربعية؛ إذ راجعت خلالها أداء (10) مؤسسات، جاءت نتائجها في الفاعلية بوجه عام إيجابية كما يبين الشكل (47)؛ فحصل عدد (8) مؤسسات على تقدير: "مرض" أو أفضل بنسبة (80%)؛ منها مؤسسة واحدة حصلت على تقدير: "ممتاز" بنسبة (10%)، وحصلت (6) مؤسسات على تقدير: "جيد" بنسبة (60%)، كما حصلت مؤسسة واحدة على تقدير: "مرض" بنسبة (10%). في حين حصلت مؤسستان على تقدير: "غير ملائم" بنسبة (20%)، إحداها مؤسسة جديدة، تمت مراجعتها للمرة الأولى.

الشكل (47): تحليل أحكام الفاعلية بوجه لمراجعات المرحلة الأولى من الدورة الربعية (10 مؤسسات)



وعند مقارنة الأحكام التي حصلت عليها هذه المؤسسات في الفاعلية بوجه عام مع أحكامها في الدورة الثالثة (مستثنيين مؤسسة واحدة تمت مراجعتها للمرة الأولى في الدورة الربعية)، يتبين من خلال الشكل (48) ثبات نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم "ممتاز" (وهي مؤسسة ثبت حكم الممتاز لفاعليتها بوجه عام لثلاث دورات على التوالي)، وتحسن أداء مؤسستان من المرضي إلى الجيد، فيما تراجع أداء مؤسسة واحدة من المرضي إلى غير الملائم. كما يبين الشكل (48) أيضاً، النتائج التراكمية لأداء مؤسسات التعليم والتدريب في الفاعلية بوجه عام والذي جاء بصورة مناسبة حيث وصلت نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم "مرض" أو أفضل إلى (86%).

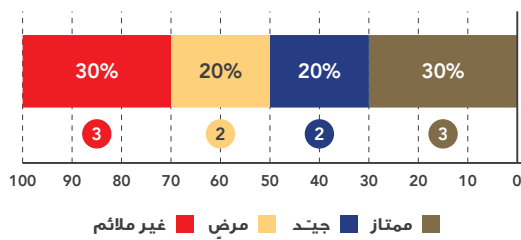
والحكومة. وما زالت الأحكام تصدر على المؤسسة فيما يتعلق بأدائها في هذه المجالات وفاعليتها بوجه عام، وقدرتها على التحسن والتطور وفقاً لمقياس مكون من أربع درجات هي: "ممتاز"، و"جيد"، و"مرض"، و"غير ملائم". وللإطلاع على دليل مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني يمكن الرجوع إلى موقع الهيئة: www.bqa.gov.bh

الدورة الربعية من مراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني

بدأت الدورة الربعية من مراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني في فبراير 2019، حيث قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بتنفيذ المرحلة الأولى من المراجعات، والتي امتدت في الفترة من فبراير إلى يوليو 2019، وشملت مراجعة (10) مؤسسات تعليمية وتدريبية؛ (8) منها مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(2) مرخصتان من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث تقوم فرق المراجعة بتقييم أداء مؤسسات التدريب في خمسة مجالات، هي: إنجاز المتدربين، وفاعلية التعليم / التدريب والتقييم، جودة البرامج المقدمة، دعم المتدربين وإرشادهم، فاعلية القيادة والإدارة والحكومة، ويتم تقييم كل من هذه المجالات وفقاً لمعايير إطار المراجعة المحددة لكل مجال؛ للوصول إلى الأحكام حول مدى فاعلية المؤسسة بوجه عام، ومدى قدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور، والتي تصدر وفق مقياس مكون من أربع درجات، هي: "ممتاز"، و"جيد"، و"مرض"، و"غير ملائم". ويقدم هذا القسم من التقرير نظرة عامة على أداء الـ (10) مؤسسات التي تمت مراجعتها خلال المرحلة الأولى من الدورة الربعية للمراجعات، إضافة إلى النتائج التراكمية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني بمملكة البحرين وفقاً لنتيجة آخر مراجعة أداء تمت للمؤسسة، حيث يتيح ذلك الحصول على نظرة عامة عن أداء هذه المؤسسات وفقاً لأحدث النتائج. وتعمل حالياً في مملكة البحرين (86) مؤسسة تدريب مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(27) مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى مؤسستين قائمتين بذاتهما. والجدير بالذكر أن هناك 27 مؤسسة لم يتم مراجعتها من قبل الهيئة حتى نهاية العام الأكاديمي 2018-2019؛ نتيجة عدم الاستقرار في تراخيص مؤسسات التعليم والتدريب، وعدم استمرارية عملها، حيث إن (26) مؤسسة من هذه المؤسسات جديدة؛ تم الترخيص لها حديثاً، فيما توجد هناك مؤسسة تدريب واحدة لم يتم مراجعتها لعدم تقديمها لأي أنشطة تدريبية تُذكر. لذلك، يبين هذا الجزء من التقرير النتائج التراكمية لـ (88) مؤسسة تعليم وتدريب مهني.

على التحسن والتطور من خلال إمكانياتها في تقديم الدعم اللازم لرفع مستوى إنجاز المتدربين وخبراتهم، إضافة إلى تاريخ التحسين لدى المؤسسة، وأثر المبادرات التي تتخذها في تطوير عمليات التعليم والتدريب والتقييم، كما أن لقيادة وإدارة المؤسسة دوراً أساسياً في رسم خطط المؤسسة الإستراتيجية، والدفع بدفعة التطوير في الاتجاه السليم من خلال الدقة في عمليات التخطيط والتقييم الذاتي، ومتابعة هذه التغييرات من خلال توفر حوكمة رشيدة للمؤسسة.

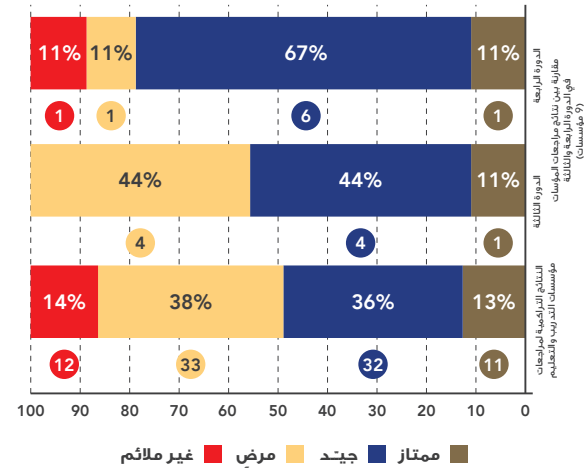
الشكل (50): تحليل أحكام القدرة على التحسن لمراجعات المرحلة الأولى من الدورة الرابعة (10 مؤسسات)



وحسب ما هو موضح في الشكل (50)، فمن مجموع الـ (10) مؤسسات التي خضعت للمراجعة في المرحلة الأولى من الدورة الرابعة للمراجعات في العام الأكاديمي 2018-2019، حصلت (70%) منها على حكم: "مرض" أو أفضل، في حين نالت ثلاث مؤسسات حكم: "غير ملائم" بنسبة (30%)، أحدهما مؤسسة جديدة تمت مراجعتها لأول مرة.

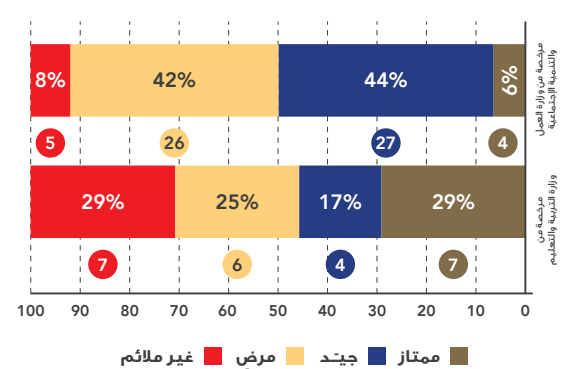
كما أنه عند مقارنة أحكام القدرة على التحسن والتطور للمؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الرابعة والثالثة (الشكل 51)، نجد تحسناً في نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم "ممتاز" وذلك نتيجة لقدرة هذه المؤسسات على تطوير وتحسين أداؤها في المجالات المختلفة وتحليل واقعها بصورة دقيقة والاستفادة من النتائج في بناء خططها المستقبلية. غير أن من الملاحظ أيضاً تغير حكم مؤسسة واحدة من "مرض" إلى "غير ملائم".

الشكل (48) مقارنة أحكام الفاعلية بوجه عام في الدورة الرابعة والثالثة للمراجعات والنتائج التراكمية لـ (88) مؤسسة تعليم وتدريب مهني



وبالنظر إلى النتائج التراكمية لمراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني حسب جهة الترخيص، وحسب المبين في الشكل (49)، نجد أن (92%) من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على ذلك، في حين حصلت نسبة (71%) من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم قد حصلت على حكم: "مرض" أو أفضل، كما تبلغ نسبة المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، والحاصلة على حكم: "غير ملائم" في الفاعلية بوجه عام (29%)، وهي نسبة تسترعي الانتباه، خاصة بعد مرور ثلاث دورات من المراجعات.

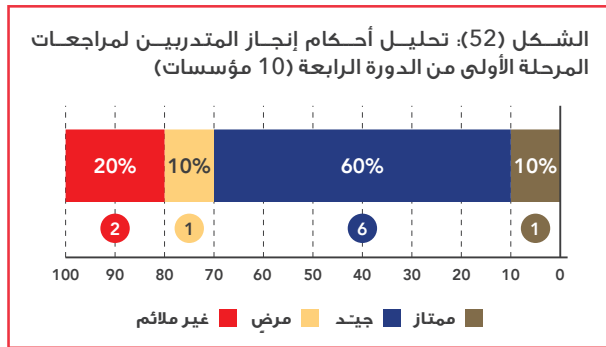
الشكل (49): النتائج التراكمية لأحكام مؤسسات التعليم والتدريب المهني في الفاعلية بوجه عام حسب جهة الترخيص



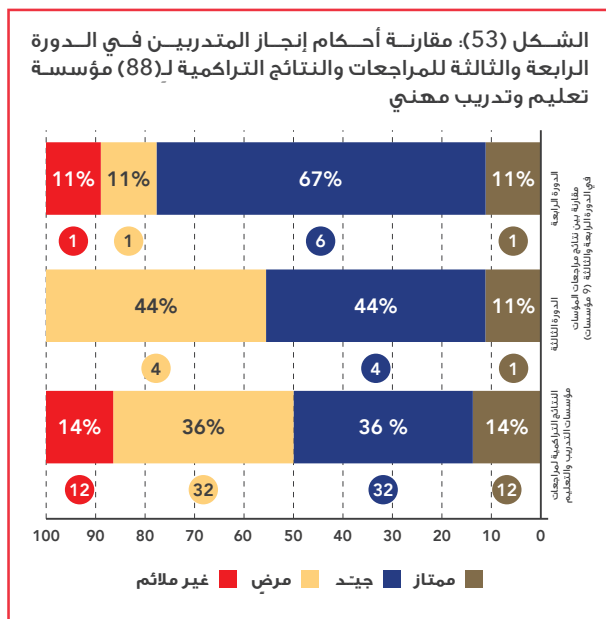
القدرة على التحسن والتطور

إن امتلاك مؤسسة التعليم والتدريب المهني للموارد والإمكانات التي تساعد على تحسين مستوى أدائها بصورة مستدامة يحدد مدى قدرتها على التحسن والتطور؛ إذ يُنظر إلى قدرة المؤسسة

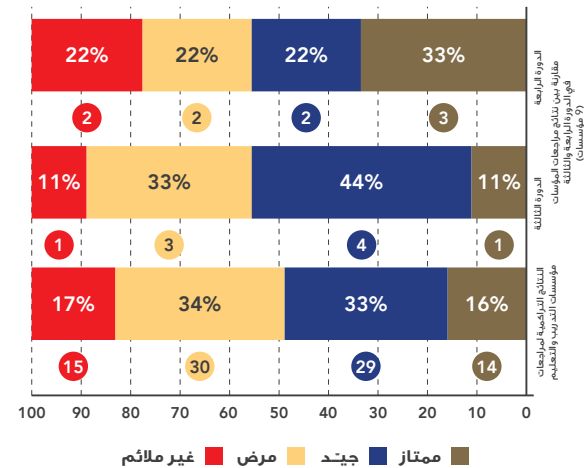
المجال، تمكنت من الحصول على هذا الحكم في ثلاث دورات متتالية.



وعند مقارنة الأحكام التي حصلت عليها المؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الرابعة والثالثة، يتبين من الشكل (53) ثبات حكم مؤسسة واحدة على حكم "ممتاز"، فيما تحسن حكم مؤسستان من "مرض" إلى "جيد" وتراجع إداء مؤسسة من المرض إلى الغير ملائم. وقد أظهرت النتائج التراكمية (الشكل 16) حصول ما يقارب نصف المؤسسات التي تمت مراجعتها وفق آخر مراجعة لها على حكم: "جيد" أو أفضل، في حين شكلت نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم: "غير ملائم" (14%). وقد امتازت المؤسسات الحاصلة على حكم: "جيد" أو أفضل بتمكن المتدربين ببرامجها من اكتساب مستوى عالٍ من المهارات والمعارف، وحصولهم على المؤهلات المطلوبة في الوقت المناسب، وقدرتهم على التحليل النقدي والعمل المستقل والجماعي، إلا أنه يجب على المؤسسات ذات الأداء الأقل بذل جهد مضاعف؛ لتطوير مهارات المتعلمين ومعارفهم المتعلقة بخبرة التعلم، والتي تعكس متطلبات سوق العمل، وتوفير الظروف المناسبة التي من شأنها رفع مستوياتهم إلى الأفضل.



الشكل (51) مقارنة أحكام القدرة على التحسن والتطور في الدورة الرابعة والثالثة للمراجعات والنتائج التراكمية لـ (88 مؤسسة تعليم وتدريب مهني)



ووفقاً للنتائج التراكمية بحسب نتيجة آخر مراجعة أداء تمت والتي بينها الشكل (51)، فقد حصلت ما نسبته (83%) من المؤسسات على حكم: "مرض" أو أفضل، في حين حصلت (17%) من المؤسسات، بواقع (15) مؤسسة، على حكم: "غير ملائم"، وهو أمر يستدعي الاهتمام، خاصة أن الحكم يرتبط سلباً بقدرة المؤسسة على تلبية متطلبات معايير المراجعة المتصلة بمجال القيادة والإدارة والحوكمة.

إنجاز المتدربين

تركز فرق المراجعة عند تقييم أداء المؤسسة في هذا المجال على مدى ما يحققه المتدربون من تطوير في مهاراتهم، ومعارفهم المهنية، والكفايات المناسبة ذات الصلة، وقدرتهم على الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها مع تحقيقهم مخرجات التعلم المطلوبة، كما يركز هذا المجال على مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون في البرنامج المقدم وغير المستويات، مقارنة بمستوى تحصيلهم المسبق، إلى جانب مدى التزام المتدربين وقدرتهم على تقييم ما تعلموه بشكل ناقد، والقدرة على العمل الفردي والجماعي.

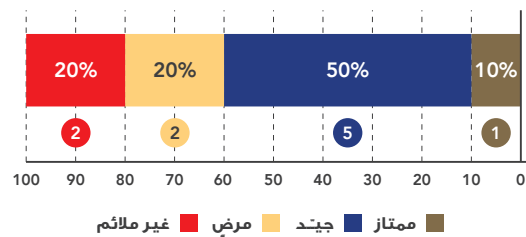
ومن خلال تحليل النتائج المراجعة التي حققتها مؤسسات التعليم والتدريب في هذا المجال في المرحلة الأولى من الدورة الرابعة للمراجعات خلال العام الأكاديمي 2018-2019، وكما هو موضح في الشكل (52)، نجد أن (70%) من المؤسسات حازت على حكم: "جيد" أو أفضل، والمتمثلة في (7) مؤسسات من أصل الـ (10) مؤسسات التي تمت مراجعتها. فيما حصلت مؤسستان، إحداها تمت مراجعتها للمرة الأولى على حكم "غير ملائم". والجدير بالذكر، أن المؤسسة الحاصلة على حكم: "ممتاز" في هذا

فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم

يتناول هذا المجال فاعلية العملية التعليمية من خلال توظيف المعلمين والمدرسين لخبراتهم، واستخدامهم إستراتيجيات تعليم وتدريب تدعم تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، وتوظيفهم طرائق تقييم رصينة، والتخطيط للدروس وإدارتها بصورة تلبى الاحتياجات الفردية للمتعلمين، وتحفزهم على التعلم الذاتي، وتنمي لديهم التفكير الناقد ومهارات التفكير العليا، وتعزز عملية التعلم مدى الحياة.

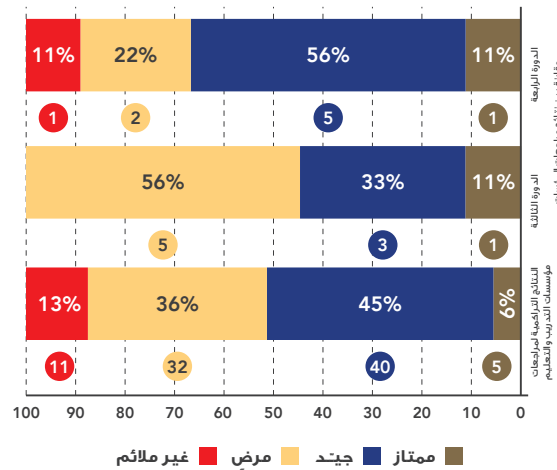
ومن خلال تحليل نتائج المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الرابعة للمراجعات في العام الأكاديمي 2018-2019، يلخص الشكل (54) الأحكام التي حققتها المؤسسات العشر في هذا المجال، حيث حصل عدد (8) مؤسسات على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل بما نسبته (80%)، من بينها مؤسسة واحدة احتفظت بالمستوى "ممتاز" خلال الثلاث دورات الأخيرة، و(5) مؤسسات حققت مستوى "جيد" بما نسبته (50%). وفي المقابل لم تحقق مؤسستان تدريبيتان متطلبات المعايير المتصلة بهذا المجال، وحصلتا على تقدير: "غير ملائم". وهذه النسب في عمومها متسقة مع النسب التي تم تحقيقها في النتائج التراكمية للمراجعات كما يتضح من الشكل (55). وعند مقارنة أحكام فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم التي أحرزتها المؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الرابعة والدورة الثالثة كما يتبين من الشكل (55)، نلاحظ تحسناً أداء مؤسستان من المستوى المرضي إلى المستوى الجيد، فيما تراجع أداء مؤسسة واحدة من المستوى المرضي إلى المستوى الغير ملائم.

الشكل (54): تحليل أحكام فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم لمراجعات المرحلة الأولى من الدورة الرابعة (10 مؤسسات)



وتميزت المؤسسات الحاصلة على حكم: "جيد" أو أفضل باعتماد المدرسين فيها على إستراتيجيات تعليم وتعلم متنوعة تتناسب مع احتياجات المتدربين، وتحفز قدراتهم ومهاراتهم العليا، كما أن أدوات التقييم المستخدمة تتصل بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج المقدم، ويتم التأكد من رصانتها من خلال آليات تدقيق رسمية يتم تطبيقها بصورة متسقة ومنظمة، ويتم استخدام نتائج التقييمات

الشكل (55): مقارنة أحكام فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم في الدورة الرابعة والثالثة للمراجعات والنتائج التراكمية لـ (88) مؤسسة تعليم وتدريب مهني



في تطوير خطط الدروس بما يتناسب مع احتياجات المتدربين. في حين مازالت المؤسسات الأقل أداءً تواجه تحديات لا بد من معالجتها مثل: عدم رصانة أدوات التقييم، وعدم الاستفادة من نتائج التقييمات التكوينية والتجريبية في التخطيط للدروس بما يتناسب والاحتياجات المختلفة للمتدربين، إضافة إلى أن المدرب مازال، في عدد من الدروس محوز العملية التعليمية. كما أن عددًا قليلًا من المؤسسات مازال لا يحتفظ بسجلات أداء دقيقة للمتدربين تعكس المستوى الفعلي لأدائهم خلال البرامج التدريبية.

جودة الدورات/ البرامج

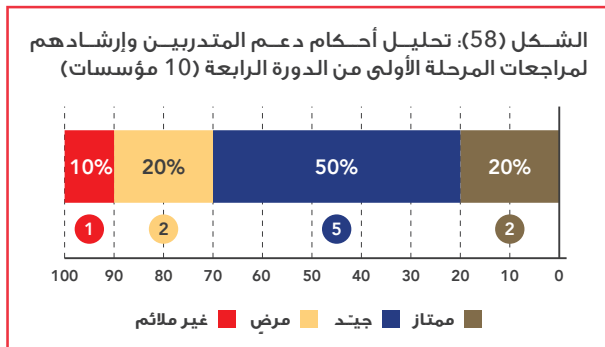
يركز هذا المجال على طرح المؤسسة برامج تتناسب مع احتياجات السوق والمتدربين، على أن يتم تخطيط هذه البرامج، وبناءها بصورة مناسبة من خلال آليات معتمدة لتصميم البرامج والموافقة عليها وتحديثها بصورة دورية، مع ضمان استيفائها متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، عندما يلزم ذلك، إضافة إلى توفير مصادر التعلم المطلوبة، وتنفيذ سياسة قبول مناسبة.

ويبين الشكل (56) أن الأحكام الصادرة في هذا المجال للمؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الرابعة حصول (9) مؤسسات، بنسبة (90%) على حكم: "مرضٍ" أو أفضل، من بينها مؤسسة حصلت على حكم: "ممتاز"، و(6) مؤسسات حصلت على حكم: "جيد"، فيما حصلت مؤسسة واحدة فقط على حكم: "غير ملائم".

إلى ذلك، فقد تباينت سياسات القبول التي تتبناها هذه المؤسسات من حيث تحديد المتطلبات بصورة واضحة، ومدى مناسبتها لمتطلبات البرنامج، وتطبيقها، ومراجعتها بصورة دورية.

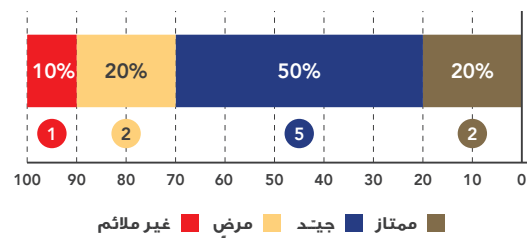
دعم المتدربين وإرشادهم

لكي يتسنى إصدار حكم على أداء المؤسسة في هذا المجال، يقوم فريق المراجعة بتقييم مدى تنفيذ المؤسسة لآليات رسمية لتقديم الدعم والإرشاد للمتدربين، وإتاحة الفرص التي تساهم في تعزيز قدراتهم، إضافة إلى فاعلية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة، ووجود آليات رسمية؛ لتحديد ودعم المتدربين من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويشير الشكل (58) إلى أن نسبة (90%) من المؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الرابعة حصلت على تقدير: "مرض" أو أفضل، وهي صورة تعكس مدى تحسن أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني في هذا المجال.

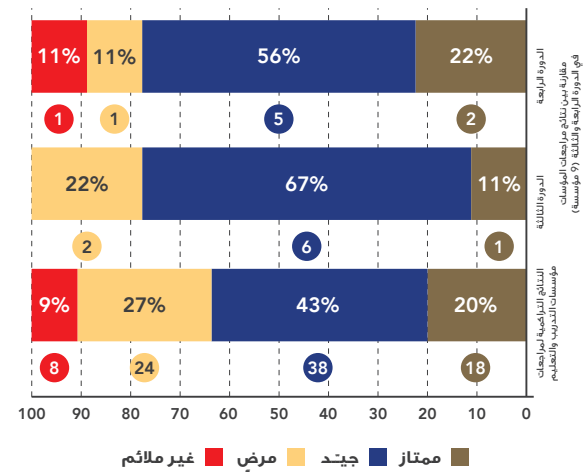


وعند مقارنة نتائج المراجعات في هذا المجال للمؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة والرابعة، يتضح من الشكل (59) أن هناك ارتفاع في نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم "ممتاز" و"جيد" لتصل إلى (78%)، قابله تراجع أداء مؤسسة واحدة من المستوى المرضي إلى المستوى غير الملائم. وبشكل عام تشير النتائج التراكمية لأداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني إلى قوة في أداء المؤسسات في هذا المجال، حيث يتبين من الشكل (59)، أن نسبة (91%) من المؤسسات قد حصلت على حكم "مرض" أو أفضل، فيما كان أداء (9%) من المؤسسات دون المستوى المطلوب. ويرجع هذا إلى تبني هذه المؤسسات لسياسات وإجراءات رسمية، ساهمت بصورة فاعلة في تطوير أداء المتدربين. كما وفرت هذه المؤسسات برامج تهيئة عند البدء في كل دورة للمتدربين، ساهمت في تعريف المتدربين بمتطلبات هذه البرامج بصورة مناسبة، أُنزِت في التجربة التعليمية والتدريبية التي تحُصل عليها المتدرب، إلا أن فرق المراجعة رصدت تبايناً في توفر سياسات وآليات رسمية لتحديد المتدربين المعرضين لخطر الإخفاق التدريبي والتعليمي، كما مازالت بعض المؤسسات لا تمتلك سياسات واضحة؛ لتحديد ودعم المتدربين

الشكل (56): تحليل أحكام جودة الدورات/ البرامج لمراجعات المرحلة الأولى من الدورة الرابعة (10 مؤسسات)



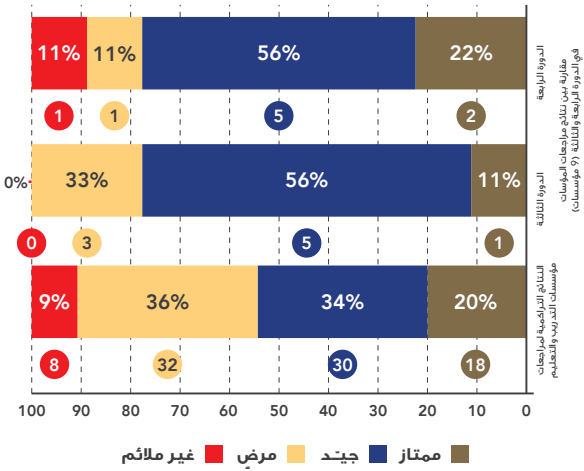
الشكل (57): مقارنة أحكام جودة الدورات/ البرامج في الدورة الرابعة والثالثة للمراجعات والنتائج التراكمية في مؤسسة تعليم وتدريب مهني



وعند مقارنة نتائج المراجعات في هذا المجال للمؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة والرابعة، يتضح من الشكل (57) أن هناك ارتفاع في نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم "ممتاز"، قابله ارتفاع في نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم "غير ملائم"، حيث تحسن أداء إحدى المؤسسات من الجيد إلى الممتاز، فيما تراجع أداء مؤسسة أخرى من المستوى المرضي إلى الغير ملائم. ويتضح أيضاً من النتائج التراكمية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني وذلك حسب نتائج آخر مراجعة تمت لها (الشكل 57)، أن أداء المؤسسات في هذا المجال هو أفضل من أدائهم في مجالي إنجاز المتدربين وفاعلية التعليم/ التدريب والتقييم. وتكمن أبرز نقاط القوة في إمام هذه المؤسسات باحتياجات سوق العمل المحلية، وتواصلها المستمر مع الأطراف ذات العلاقة عند التخطيط لتقديم البرامج وتصميمها، كما توجد هناك ممارسات جيدة فيما يتصل ببناء محتوى البرامج المقدمة، إلا أن قدرتها على صياغة مخرجات التعلم المطلوبة، وربط أدوات التقييم مع هذه المخرجات مازال في بداياته، كما أن غالبية البرامج المحلية مازالت محدودة من حيث الساعات المعتمدة. إضافة

من ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة.

الشكل (59): مقارنة أحكام دعم المتدربين وإرشادهم في الدورة الرابعة والثالثة للمراجعات والنتائج التراكمية لـ (88) مؤسسة تعليم وتدريب مهني

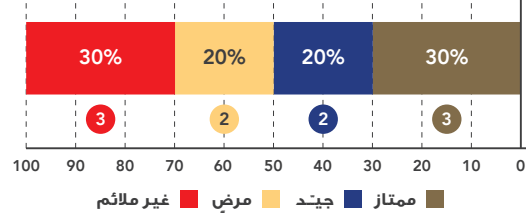


فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة

تستند الأحكام الصادرة في هذا المجال إلى تقييم مدى فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة في تبني خطط إستراتيجية تعتمد على تقييم ذاتي ناقذ، ودقيق، ورصين، أخذة في الاعتبار نتائج تحليل إنجاز المتدربين. بالإضافة إلى وجود هيكل تنظيمي مناسب يعتمد سياسات وإجراءات واضحة، خاصة فيما يتصل بترتيبات ضمان الجودة، وتقييم أداء الموظفين، وتقييم احتياجاتهم الخاصة، مع وجود بيئة تعلم مناسبة تضمن صحة، وسلامة الموظفين والمتدربين.

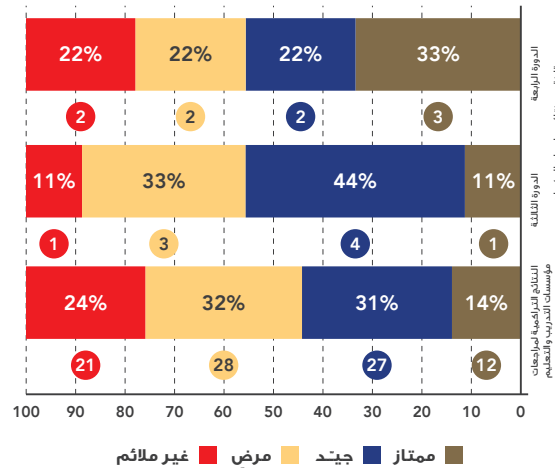
ويتضح من الشكل (60) أن نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" و "مرض" في المراجعات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الرابعة، بلغت (30%)، و (20%) على التوالي؛ مما يعكس تدني أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني في هذا المجال مقارنة ببقية المجالات الأخرى. ويرجع هذا لعدم استيفاء مؤسسات التعليم والتدريب متطلبات المعايير المتصلة بهذا المجال.

الشكل (60): تحليل أحكام فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لمراجعات المرحلة الأولى من الدورة الرابعة (10 مؤسسات)



غير أنه عند مقارنة أحكام مراجعات هذه الدورة مع الدورة الثالثة للمؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورتين، كما يبين الشكل (61) نجد تحسن في نسبة المؤسسات الحاصلة على حكم "ممتاز"، وذلك من خلال تحسن أداء مؤسستين من "جيد" إلى "ممتاز"، فيما تراجع أداء مؤسسة واحدة من "مرض" إلى "غير ملائم". وتشير النتائج التراكمية للمؤسسات حسب آخر مراجعة لها (الشكل 61) أن نسبة (24%) من المؤسسات قد حصلت على حكم "غير ملائم"، وهي نسبة مقلقة.

الشكل (61): مقارنة أحكام فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة في الدورة الرابعة والثالثة للمراجعات والنتائج التراكمية لـ (88) مؤسسة تعليم وتدريب مهني



وقد اتسمت المؤسسات التي حصلت على حكم: "ممتاز"، و "جيد"، بقدرتها على وضع خطط إستراتيجية، تم ترجمتها إلى خطط تشغيلية ساهمت في الارتقاء بأداء المؤسسة، من خلال تنفيذها عمليات تقييم ذاتي مُمنهجة ودقيقة، فجاءت قراراتها مبنية على تحليل للنتائج التي تم تحقيقها على أرض الواقع، سواءً اتصل ذلك بإنجاز المتدربين أو أداء الموظفين. غير أن وعي القيادة والإدارة العليا للمؤسسات ذات الأداء الأقل بدورهم الإستراتيجي مازال ضعيفاً، فما زالت هذه القيادات ومسئولو الإدارة العليا ترى دورها محصوراً في "تيسير" مهمة التدريب من حيث توفير المدربين الجيدين، وتقديم برامج يقبل عليها المتدربون، ومن ثم لا تولي أهمية لدورها الإستراتيجي في متابعة أداء منتسبي المؤسسة من الفريق الإداري والمدربين، ومراقبة وتحليل مستويات إنجاز المتدربين، وتطورهم، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير على المدى القصير والطويل.

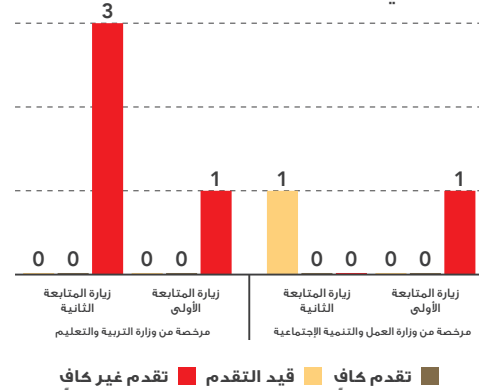
زيارات المتابعة للعام الأكاديمي 2018-2019

وبناءً على إطار الدورة الثالثة لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، تخضع مؤسسات التدريب الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في الفاعلية

بوجه عام لزيارتي متابعة بحد أقصى من قبل فرق المراجعة؛ لتقييم مدى فاعلية المؤسسة في تنفيذ خطة العمل التحسينية، لاستيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. ويتم إصدار الأحكام بشأن مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسة وفقًا لمقياس مكون من ثلاث درجات: "تقدم كافٍ"، و"قيد التقدم"، و"تقدم غير كافٍ".

وفي العام الأكاديمي 2018-2019، تم إجراء (6) زيارات متابعة؛ منها زيارتان لمؤسستين مريضتين من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(4) لمؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. ويلخص الشكل (62) نتائج هذه الزيارات؛ إذ حققت إحدى المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تحسناً ملحوظاً في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بعد خضوعها لزيارة المتابعة الثانية، فيما لم تتمكن المؤسسة الأخرى من تحقيق كل التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخاص بها في زيارة المتابعة الأولى لها. إلا أنه من الملاحظ أن أيًا من المؤسسات الأربع المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم لم تتمكن من تحقيق أي تقدم يذكر. ويُعزى عدم تحقيق التحسين في هذه المؤسسات إلى عدم فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم، والذي أثر سلباً على إنجاز المتدربين، وافتقار تلك المؤسسات لأنظمة ضمان الجودة الشاملة، وعدم كفاية مراقبة أداء كل من المتدربين والمدرسين؛ الأمر الذي انعكس سلباً على فاعلية المؤسسات التدريبية بشكل عام.

الشكل (62): تحليل الدرجات الممنوحة لزيارات المتابعة في العام الأكاديمي 2018-2019



ومن هنا، يتبين أنه خلال العام الأكاديمي 2018-2019، لم تتمكن أي من مؤسسات التدريب الـ (6) التي قامت الهيئة بتنفيذ زيارات متابعة لها من الحصول على حكم: تقدم كافٍ، إلا مؤسسة واحدة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في تنفيذها التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخاص بها.



مؤسسات
التعليم العالي



الشراكة
التكنولوجية



مقدمة:

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء نوعين من المراجعات، هما: مراجعات "الجودة المؤسسية"، ومراجعات "البرامج الأكاديمية"، وتصدر الإدارة أحكاماً بشأن كلا النوعين، وفقاً لمجموعة من المؤشرات والمعايير المعروفة مسبقاً، والتي يتم العمل على تطويرها بشكل مستمر وفقاً للممارسات العالمية الجيدة في التعليم العالي. كما تحرص الهيئة على التواصل مع مجلس التعليم العالي من خلال اللجنة التنسيقية المشتركة لتطوير التعليم العالي، وكذلك من خلال تمثيلها الدائم في اللجنة الأكاديمية التابعة لمجلس التعليم العالي. كما تقوم الهيئة كذلك بالتواصل والتنسيق المستمر مع كافة الجهات المعنية بالتعليم العالي في المملكة.

وقد أنهت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من مراجعات الجودة المؤسسية في العام 2011، ثم جرى تطوير إطار المراجعة المؤسسية (الدورة الثانية) المعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (38) لسنة 2015، ووفقاً لذلك؛ فقد بدأت الدورة الثانية من المراجعات المؤسسية في العام الأكاديمي 2018-2019. ومن المقرر أن تنهي الهيئة المراجعات المؤسسية لكافة مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين في مطلع العام 2020.

أما بالنسبة لمراجعات أداء البرامج الأكاديمية، فقد تم تنفيذ الدورة الأولى منها على مرحلتين: المرحلة الأولى: في الفترة ما بين 2008 و 2011، وقد شملت المراجعات عينة من البرامج الأكاديمية المطروحة في بعض مؤسسات التعليم العالي آنذاك. المرحلة الثانية: والتي امتدت من العام 2012، إلى العام 2017، وخلال تلك الفترة تمت مراجعة أداء جميع البرامج المطروحة في مختلف الكليات بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم الانتهاء من الدورة الأولى من المراجعات - بمرحلتها - في ديسمبر 2017، وتم اعتماد ونشر آخر دفعة من تقارير هذه البرامج في أكتوبر 2018، والتي شملت تقارير (149) برنامجاً أكاديمياً في مجالات مختلفة تضمنت برامج أكاديمية في مجال إدارة الأعمال، وتقنية المعلومات، والقانون، والطب والعلوم الصحية، والهندسة، والعلوم الإنسانية، والتربية، والعلوم الاجتماعية؛ تُطرح في (45) كلية تابعة إلى (16) *مؤسسة تعليم عالٍ آنذاك.

* تمت مراجعة 11 مؤسسة تعليم عالٍ خاصة، ومؤسسات حكوميتين، ثلاث مؤسسات مغلقة حالياً.

ومن المقرر أن تبدأ الدورة الثانية من مراجعات البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019-2020 باستخدام إطار المراجعة للدورة الثانية المعتمد من مجلس الوزراء الموقر وفقاً للقرار رقم (17) لسنة 2019. وسوف تشمل تلك المراجعات كافة البرامج المطروحة في (15) مؤسسة تعليم عالٍ مرخصة من مجلس التعليم العالي، ومنها برامج أكاديمية سوف تُطرح في ثلاث مؤسسات تعليم عالٍ جديدة، وهي: كلية الضيافة، الجامعة البريطانية - البحرين، والجامعة الأمريكية - البحرين، وتشمل تلك البرامج تخصصات في الهندسة، وتقنية المعلومات والاتصالات، وإدارة الأعمال، وإدارة الفنادق الدولية.

ويستعرض هذا الجزء من التقرير النتائج التراكمية للدورة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية بمرحلتها الأولى والثانية، مبيّناً مدى تحسن جودة أداء البرامج الأكاديمية المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي بين مرحلتين المراجعة، والنتائج التراكمية للزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية، وكذلك آخر مستجدات الدورة الثانية لمراجعات الجودة المؤسسية.

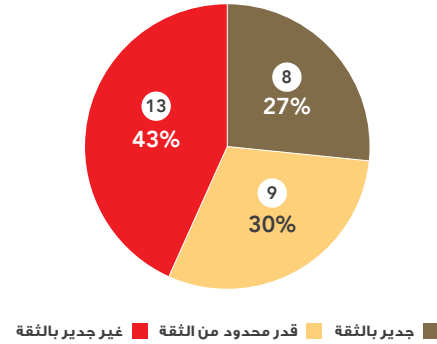
1. النتائج التراكمية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الأولى

خلال الأعوام الأكاديمية 2009-2011، قامت الهيئة بمراجعة (30) برنامجاً أكاديمياً، تضمنت (12) برنامجاً بكالوريوس في إدارة الأعمال، وخمسة برامج بكالوريوس في القانون، وثمانية برامج ماجستير في إدارة الأعمال، وخمسة برامج ماجستير في تقنية المعلومات. وقد حصلت ثمانية برامج بنسبة (27%) من البرامج التي تمت مراجعتها على حكم: "جدير بالثقة"، وتسعة برامج بنسبة (30%) منها على حكم: "قدر محدود من الثقة"، في حين حصل (13) برنامجاً بنسبة (43%) من هذه البرامج على حكم: "غير جدير بالثقة"، كما هو موضح في الشكل (63).

وبحسب الشكل (63)، فقد استوفى (13) برنامجاً فقط المؤشر الأول (برنامج التعلم)، والمؤشر الثالث (المعايير الأكاديمية للخريجين)، فيما لم تستوف بقية البرامج وعددها (17) برنامجاً، وتشكل نسبة (57%) من البرامج التي تمت مراجعتها هذين المؤشرين المهمين؛ مما أثار القلق حول النتيجة الإجمالية لمستوى جودة أداء البرامج الأكاديمية المطروحة في مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين حينذاك، والتي تشير إلى أن تلك المؤسسات مازالت بعيدة عن تقديم

برامج أكاديمية ذات جودة مقبولة.

الشكل (63): النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية - المرحلة الأولى

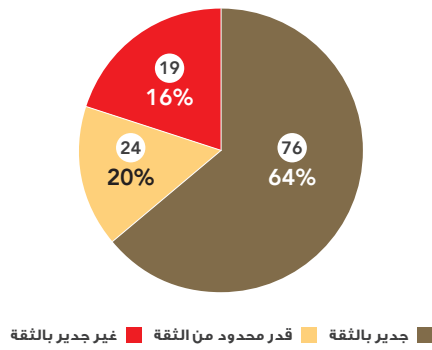


2. النتائج التراكمية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى

بدأت مراجعات المرحلة الثانية من الدورة الأولى للبرامج الأكاديمية في العام 2012، وتم نشر آخر تقاريرها في أكتوبر 2018، حيث قامت هيئة جودة التعليم والتدريب خلال تلك الفترة بمراجعة (119) برنامجاً أكاديمياً مطروحاً في (42) كلية تابعة إلى (13) مؤسسة تعليم عال. تضمنت هذه البرامج سبعة برامج بكالوريوس وبرنامج ماجستير في مجال الطب والعلوم الصحية، و(13) برنامج بكالوريوس وبرنامج ماجستير في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات، وثلاثة برامج بكالوريوس وبرنامج ماجستير في القانون، و(32) برنامج بكالوريوس، وتسعة برامج ماجستير في إدارة الأعمال، و(16) برنامج بكالوريوس في مجال الهندسة، وتسعة برامج بكالوريوس وبرنامج ماجستير في مجال التصميم، بالإضافة إلى خمسة برامج بكالوريوس في العلوم، وبرنامج بكالوريوس في التربية، وأحد عشر برنامج بكالوريوس إضافة إلى خمسة برامج ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية والخدمات.

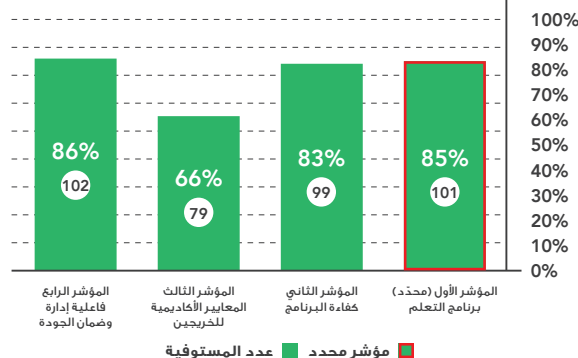
وبمراجعة النتيجة الإجمالية لكافة تلك المراجعات، يتبين حصول (76) برنامجاً بنسبة (64%) من البرامج التي تمت مراجعتها على حكم: "جدير بالثقة"، و(24) برنامجاً بنسبة (20%) على حكم: "قدر محدود من الثقة"، في حين حصل (19) برنامجاً بنسبة (16%) من هذه البرامج على حكم: "غير جدير بالثقة"، كما هو موضح في الشكل (64).

الشكل (64): النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية - المرحلة الثانية



وبشكل عام، عند مقارنة نتائج مراجعات المرحلة الأولى 2009-2011، والمرحلة الثانية 2012-2017، من الدورة الأولى، نجد أن نتائج مراجعات المرحلة الثانية كانت أفضل من المرحلة الأولى، حيث حاز (76) برنامجاً أكاديمياً بنسبة (64%) من إجمالي عدد البرامج التي تمت مراجعتها على حكم: "جدير بالثقة"، وذلك بزيادة قدرها (37%) عن النتائج التراكمية للمرحلة الأولى، كما انخفضت نسبة البرامج الحاصلة على حكم: "قدر محدود من الثقة" من (30%) إلى (20%)، وكذلك انخفضت نسبة البرامج الحاصلة على حكم: "غير جدير بالثقة" من (43%) إلى (16%). وعند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر (الشكل 65)، وتحليل نتائج المراجعات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجان المختلفة لجميع المراجعات، نجد أن نسبة (85%) من البرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها استوفت المؤشر (1): "برنامج التعلم"، حيث بلغ عددها (101) برنامج من أصل (119) برنامجاً، وذلك بزيادة قدرها (42%) عن النتائج التراكمية للمرحلة الأولى. كما ارتفعت نسب البرامج التي استوفت المؤشر الثاني "كفاءة البرنامج" من (60%) إلى (83%)، والمؤشر الثالث "المعايير الأكاديمية للخريجين" من (43%) إلى (66%)، والمؤشر الرابع "فاعلية إدارة وضمان الجودة" من (60%) إلى (86%).

الشكل (65): عدد البرامج المستوفية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل (119) برنامجاً أكاديمياً في المرحلة الثانية من الدورة الأولى 2012-2017



الهيئة من إنجاز تلك التوصيات من خلال زيارتها
التبعية لمؤسسات التعليم العالي.

• قيام بعض البرامج الأكاديمية بتطوير منهجية وأسلوب التعلم القائم على العمل، استناداً إلى توصيات الهيئة في هذا الشأن، حيث لاحظت الهيئة في زيارتها التبعية لبعض البرامج وجود تنويع في قائمة المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها الكليات للتدريب، والاتجاه نحو تخصيص ساعات معتمدة للتعلم القائم على العمل، وتحقيق التوازن في التقييم بين جهة العمل والمشرف الأكاديمي.

• إغلاق بعض المؤسسات وبعض البرامج التي لم تستوف مؤشرات المراجعة في المرحلة الأولى من مراجعات البرامج الأكاديمية.

وفيما يلي جدولٌ يعرضُ مقارنةً بين النتائج التراكمية للمرحلتين الأولى والثانية من الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية:

المعايير	جدير بالثقة	محدود من الثقة	غير جدير بالثقة	مجموع البرامج الأكاديمية
عدد البرامج في المرحلة الأولى	8 (27%)	9 (30%)	13 (43%)	30
عدد البرامج في المرحلة الثانية	76 (64%)	24 (20%)	19 (16%)	119

الجدول (1): مقارنة النتائج التراكمية لمراجعات المرحلة الأولى والثانية من الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية

وبالنظر إلى تقارير المرحلة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية للدورة الأولى والتي تم نشرها، نجد أنه توجد بعض الجوانب التي لاتزال في حاجة إلى تحسين، وفقاً لمتطلبات مراجعة البرامج الأكاديمية، وإن تفاوتت في حدتها من برنامج إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، وقد اشتملت تلك الجوانب - بحسب كل مؤشر من المؤشرات - على التالي، فبالنسبة لـ:

المؤشر (1): برنامج التعلم: يُظهر البرنامج ملاءمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلم المطلوبة، والتقييم.

من أهم الجوانب التي أوصت تقارير الهيئة بمعالجتها، ما يلي:

• ضعف بنية بعض المناهج من ناحية العمق والسعة،

3. ملاحظات عامة حول نتائج الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية

كانت نتائج مراجعات المرحلة الثانية للدورة الأولى للمراجعات البرامجية أفضل من نتائج المرحلة الأولى، حيث ارتفعت نسبة البرامج الأكاديمية التي حازت على حكم: "جدير بالثقة"، من (27%) إلى (64%)، كما انخفضت نسبة البرامج الحاصلة على حكم: "محدود من الثقة" من (30%) إلى (20%)، والحاصلة على حكم: "غير جدير بالثقة" من (43%) إلى (16%)، وبقراءة تقارير المراجعة الصادرة عن الهيئة بخصوص تلك البرامج، يتبين أن التحسن في أداء معظم البرامج التي تمت مراجعتها في المرحلة الثانية يُعزى إلى ما يلي:

• إبقاء مؤسسات التعليم العالي بالمملكة عناية أكبر في رسم أهداف برامجها وخطتها الأكاديمية، وربطها برسالة البرنامج، والكلية والجامعة، ومراجعة الخطط الدراسية وتحسينها، لضمان التقدم الأكاديمي والتوازن بين النظرية والتطبيق، وتوزيع الأعباء الأكاديمية للطلبة عبر سنوات الدراسة.

• اهتمام مؤسسات التعليم العالي بالمملكة بإعداد ملفات المقررات بشكل جيد، وشمولها لتوصيف دقيق لمحتوى المقرر، وطرائق التدريس والتعليم، وسياسات التقييم وإجراءاتها.

• بذل مؤسسات التعليم العالي في المملكة عناية أكبر في دعم الطلبة ونظم إدارة المعلومات، وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة البرامجية ومؤشراتها.

• إنشاء المجالس الاستشارية للبرامج، وتتبع تقدم الطلبة ووجهات الخريجين، وفقاً لتوصيات الهيئة التي تمت متابعتها في الزيارات التبعية.

• إنشاء نظم وآليات لإدارة الجودة الداخلية، وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة البرامجية.

• استفادة القائمين على بعض البرامج التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى، والمؤسسات التي تقدمها، من التوصيات التي حصلت عليها، والزيارات التبعية، والورش التدريبية التي تعقدها الهيئة في تطوير كافة برامجها.

• استفادت بعض المؤسسات من الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية في تعزيز وتطوير مختلف السياسات والإجراءات لديها، حيث عدلت هذه المؤسسات من سياساتها، وأضافت إليها وفقاً لتوصيات الهيئة، وبخاصة سياسة كشف الانتحال الأكاديمي، والمقاييس المرجعية الرسمية، وقد تأكدت

وغياب بعض المقررات الأساسية، وعدم التوازن بين النظرية والتطبيق في العديد من المقررات الدراسية، خاصة في البرامج الهندسية التي تهدف إلى تغطية أكثر من تخصص في الوقت نفسه.

• مخرجات التعلم المطلوبة لبعض البرامج غير مناسبة لطبيعة البرنامج ومستواه، وغير قابلة للقياس، حيث تشير تقارير مراجعة هذه البرامج إلى الحاجة لتدريب أعضاء الهيئة الأكاديمية على منهجية التعلم المبني على تحقيق المخرجات؛ ويعد ذلك الأمر مثيراً للقلق خاصة بعد مرور أكثر من (10) سنوات على توجه مملكة البحرين لتبني التعلم القائم على المخرجات في التعليم العالي.

• ضرورة توظيف إستراتيجيات تعليم وتعلم متنوعة تنمي لدى الطالب حس المسؤولية الفردية تجاه التعلم الذي يتلقاه، إضافة إلى تنمية قدرته على التعلم المستقل من خلال توفير بيئة تعليمية مناسبة.

المؤشر (2): كفاءة البرنامج: يُعد البرنامج كفاءةً من حيث عدد الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المتاحة، والتوظيف، والبنية التحتية، ودعم الطلبة.

من أهم الجوانب التي أوصت تقارير الهيئة بمعالجتها، ما يلي:

• ضعف سياسات وإجراءات قبول الطلبة المتبعة في العديد من البرامج الأكاديمية، والتي لم تتم مقايستها مرجعياً مع سياسات وإجراءات البرامج المماثلة. بالإضافة إلى عدم وجود اختبارات قبول لبعض البرامج الأكاديمية ذات الطبيعة الخاصة مثل التصميم؛ للتأكد من ملائمة قدرات الطلبة المقبولين لأهداف واحتياجات البرنامج.

• عدم وجود خطط علاجية وبرامج تحسين كافية لرفع مستويات الطلبة المقبولين، وتمكينهم من تلبية احتياجات بعض البرامج، حيث تشير الإحصاءات المقدمة من بعض المؤسسات إلى طول المدة التي يقضيها الطلبة في تلك البرامج؛ للتمكن من استيفاء متطلباتها، وهذا الأمر لا يتوافق مع الممارسات الجيدة، ويشكل هدراً للموارد البشرية والمالية للمؤسسة.

• ضرورة التوسع في تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد؛ ممن يمتلكون خبرة عملية مناسبة، وألا تتقيد المؤسسات بالحد الأقصى المسموح به لنسبة الطلبة إلى عضو هيئة التدريس كأساس وحيد لتحديد عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يتم تعيينهم، حيث يجب مراعاة الجوانب المختلفة للتخصص، والتخصصات الفرعية.

• زيادة أعباء التدريس على أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ نتيجة عدم التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة المسجلين في الكثير من البرامج الأكاديمية، إلى جانب عدم الاستقرار في عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية، وفي كثير من الأحيان النقص في أعدادهم؛ مما يؤثر بشكل سلبي على كفاءة تقديم البرنامج للطلبة، وتقديم الإرشاد الأكاديمي المناسب لهم من ناحية، وعلى قدرة أعضاء هيئة التدريس في إجراء الأبحاث العلمية وخدمة المجتمع من ناحية أخرى؛ مما يؤثر سلباً على ترقية أعضاء هيئة التدريس.

• محدودية أثر تطبيق سياسة تقييم أعضاء هيئة التدريس في معظم البرامج التي تمت مراجعتها. كذلك الحال بالنسبة لنظام تتبع استخدام الموارد المادية؛ فعلى الرغم من وجود هذا النظام، وإمكانية الحصول منه على مختلف المعلومات والإحصاءات والتقارير، إلا أن الاستفادة منه لاتزال محدودة، ولا ترقى إلى المستوى الإستراتيجي الذي يساهم في تطوير ما يقدم من برامج أكاديمية.

• افتقار العديد من المؤسسات إلى بنية تحتية وموارد مادية كافية ومناسبة، توفر للطلبة مساحات للنقاش، وكذلك فقر المختبرات، ونقص البرمجيات المتطورة التي تحفزهم على الاستخدام الأمثل لها، إضافة إلى حاجة المكتبات إلى عدد مناسب من مصادر التعلم المتنوعة كالكتب، والمجلات والدوريات العلمية؛ الفصلية منها والدورية، وافتقارها إلى أماكن مناسبة للاطلاع الفردي والجماعي، كما أن ضعف خدمات المرافق الترفيهية المتوفرة في الحرم الجامعي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعامل الطلبة مع الحرم الجامعي على أنه مكان لتلقي المحاضرات فقط.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين:

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في مملكة البحرين، وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

من أهم الجوانب التي أوصت تقارير الهيئة بمعالجتها، ما يلي:

• استخدام أساليب تقييم غير متنوعة، وبصورة لا تتلاءم مع مستوى بعض البرامج الأكاديمية وغير مناسبة؛ للتأكد من تحقق مخرجات التعلم المطلوبة لتلك البرامج، خاصة تلك المتصلة بمهارات التفكير العليا، ومهارات التحليل وحل المشكلات، حيث يُعد أسلوب الحفظ، وتذكر المعلومات الأسلوب الأكثر شيوعاً. كما رصدت لجان المراجعة حالات كثيرة من عدم ملائمة درجة صعوبة الامتحان مع مستوى

المخرجات المطلوبة للمقررات.

- عدم وجود آليات رسمية للمقايضة المرجعية للمستوى الأكاديمي للطلبة والخريجين؛ مما لا يُمْكِن القائمين على البرنامج من ضمان توافق مستوى أداء الطلبة والخريجين مع مستوى نظرائهم في البرامج المماثلة محلياً، وإقليمياً، ودولياً.

- غياب آليات مناسبة ومطبقة للاعتدال الداخلي والخارجي لأدوات التقييم الرئيسة في كثير من البرامج، والذي يجب تطبيقه قبل وبعد إجراء التقييم؛ للتأكد من ملائمة أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وعدالة التصحيح والدرجات التي تُمنَح للطلبة. وعلى الرغم من قيام بعض المؤسسات بتطوير سياسة الاعتدال الداخلي والخارجي، والبدء في تنفيذها وفقاً لتوصيات الهيئة؛ غير أن تنفيذ هذه الآليات لا يتم في كثير من البرامج بشكل مهني ومنظم، وإن كان له تأثير إيجابي على عدد من البرامج التي تم إجراء زيارة تتبعية لها.

- الحاجة إلى تطوير الآليات المستخدمة لتقييم مخرجات التعلم المطلوبة لكل من البرنامج والمقررات الدراسية، وتحديد مدى تحقق هذه المخرجات والمواصفات المطلوبة للخريجين.

- محدودية دور المجالس الاستشارية في تطوير البرنامج، حيث إنه لا يزال في أطواره الأولى، وتأمل الهيئة في تعزيز الاستفادة بشكل أكبر من هذه المجالس، والتي تضم في عضويتها خبراء من ذوي التخصص، وأرباب الأعمال، وخريجي البرنامج، لما لها من دور أساسي في إثراء وتطوير البرامج ومخرجاتها.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة: تساهم الترتيبات المتخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

من أهم الجوانب التي أوصت تقارير الهيئة بمعالجتها، ما يلي:

- التفاوت في تطبيق آليات ضمان الجودة في الكليات المختلفة في المؤسسة نفسها، وضعف فاعلية هيكل إدارة الجودة داخل بعض المؤسسات؛ مما يؤدي إلى ضعف قدرة بعض البرامج في تلبية متطلبات المؤشر الثالث الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين، حيث إن وجود إدارة قوية داخل المؤسسة؛ من شأنه أن يعالج أي نواقص في المؤشرات الأخرى.

- تطوير عمليات الجودة، حيث يجب على القائمين على البرنامج العمل على دمج الآليات المختلفة لضمان

جودة ما يُقدَّم، وأن يتم تنفيذها بصورة منتظمة ومتكاملة، مع قياس مدى فاعليتها وتطويرها؛ لضمان استمرارية تطور هذه البرامج؛ لتواكب التطور في التعليم العالي، والتخصص بشكل أساسي.

- حاجة بعض البرامج لتحقيق ثبات واستقرار في الموظفين الأكاديميين والإداريين، وإلى وجود طاقم متفرغ لتنفيذ عمليات ضمان الجودة، وتعزيز عمليات المتابعة، وأن تكون جودة ما يقدم مسئولية جميع القائمين على البرنامج، وجزءاً من الواجبات اليومية.

- عدم قيام الغالبية العظمى من البرامج التي تمت مراجعتها بتنفيذ آلية رسمية لاستشراف حاجات سوق العمل، عند تطوير البرنامج، أو عند طرح برامج جديدة، وقد بدا ذلك واضحاً في بعض البرامج التي قُصِرَتْ فيها مواصفات الخريجين عن تلبية متطلبات سوق العمل خاصة البرامج العملية السريعة التطور.

4. إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)

اتبعت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في عملية مراجعة إطار مراجعة البرامج الأكاديمية للدورة الثانية وتطويره، سياسة وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب الخاصة بتطوير أطر المراجعات، والتي تتطلب استشارة خبراء بحرينيين ودوليين ذوي خبرة في المجال؛ للاستفادة من خبراتهم، وأخذ التغذية الراجعة من الشركاء الرئيسيين عن الإطار السابق والإطار المقترح، والمقايضة المرجعية مع الأطر الدولية؛ لضمان موازنة المستويات العالمية. وبعد أخذ توصيات الخبراء والشركاء الرئيسيين وتضمينها في الإطار المقترح، تم عرضه على اللجنة الأكاديمية بهيئة جودة التعليم والتدريب، وأخذ موافقة مجلس إدارة الهيئة والمجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب ومن ثم اعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر بقرار رقم (17) لسنة 2019. وستبدأ الدورة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي 2019-2020.

5. المراجعة المؤسسية (الدورة الأولى)

أجرت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بالهيئة الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية في الفترة من 2008 إلى 2011، حيث تم خلال تلك الفترة مراجعة (14) مؤسسة تعليم عال مرخصة آنذاك من قبل مجلس التعليم العالي، وذلك بشكل تجريبي، حيث لم تشتمل نتائج المراجعات على أي أحكام، واقتصرت فقط على وضع توصيات بشأن الجوانب التي تحتاج إلى تحسين كما تمت الإشارة بشكل واضح للجوانب الإيجابية.

6. المراجعة المؤسسية (الدورة الثانية)

بدأت الدورة الثانية من مراجعة الجودة في مؤسسات التعليم العالي في أكتوبر من العام 2018، ومن المتوقع الانتهاء منها في يناير من العام 2020. وقد قامت الهيئة بالإعلان عن ذلك من خلال زيارات رسمية قامت بها الرئيس التنفيذي والإدارة العليا للهيئة لمؤسسات التعليم العالي الخاضعة لنطاق اختصاص الهيئة بالمراجعة وفقاً لمرسومها. وتم عقد أربع ورش عمل لمنسوبي مؤسسات التعليم العالي، أجرتها الهيئة في مقرها بضاحية السيف؛ لتدريبهم على إطار المراجعة وعملياتها، وكتابة تقرير التقييم الذاتي، وتقديم الأدلة الداعمة. كما نفذت الهيئة ورش عمل أخرى لتدريب المراجعين المحليين؛ للاستعانة بهم بعد ذلك في المراجعات. وفي الفترة من أكتوبر 2018 إلى سبتمبر 2019، تمت مراجعة ونشر تقارير ست مؤسسات تعليم عالٍ.

تشتمل تقارير مراجعات الجودة المؤسسية على أحكام، وتوصيات بشأن كيفية تعزيز قدرة المؤسسة لإجراءات ضمان الجودة لديها من خلال الأدوار المحورية، التي تقوم بها المؤسسة، وهي: التعليم والتعلم، بالإضافة إلى البحث العلمي والمشاركة المجتمعية، فضلاً عن أدوارها في الرسالة والحوكمة والإدارة. ويتم الحكم على مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء المعايير الثمانية، والمؤشرات الذي يشتمل عليها إطار عمل الدورة الثانية من المراجعات المؤسسية، والتي تتضمن مجموعة من المتطلبات والتوقعات لكل مؤشر، والتي يتعين على المؤسسة استيفاء معظمها، وهي كما يلي:

• المعيار الأول - الرسالة والحوكمة والإدارة.

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة بيان رسالة ملائم ومترجم إلى خطط إستراتيجية وتشغيلية، وأن يكون لها نظام حوكمة، وإدارة راسخة وفاعلة يُمكنُ كلا منهما من أداء مسئولياتهما المتنوعة؛ من أجل تحقيق الرسالة. ويشتمل المعيار على (6) مؤشرات تتضمن رسالة المؤسسة، الحوكمة والإدارة، الخطة الإستراتيجية، الهيكل التنظيمي، إدارة المعايير الأكاديمية، والشراكة، واتفاقيات التعاون والتعليم عبر الحدود.

• المعيار الثاني - ضمان الجودة وتعزيزها

يتطلب هذا المعيار وجود نظام ضمان جودة فعال يضمن فاعلية إجراءات ضمان الجودة لدى المؤسسة، ونزاهة المؤسسة في كافة جوانب العمل الأكاديمي والعمليات الإدارية. ويشتمل المعيار على (3) مؤشرات تتضمن ضمان الجودة، المقاييس المرجعية والاستبانة، وأمن سجلات، وشهادات الطلبة.

• المعيار الثالث - مصادر التعلم وتقنية

المعلومات والاتصالات والبنية التحتية

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة مصادر تعلم، وتقنية معلومات واتصالات، وبنية تحتية مناسبة وكافية؛ للعمل بفاعلية بوصفها مؤسسة تعليم عالٍ، بحيث تدعم عمليات المؤسسة الأكاديمية والإدارية. كما يشتمل على (3) مؤشرات تتضمن مصادر التعلم، تقنية المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية.

• المعيار الرابع - جودة التعليم والتعلم

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة نظام تخطيط أكاديمي شامل، مع هيكل وإجراءات إدارية واضحة ومفعلة؛ لضمان جودة برامج التعليم والتعلم، وجودة تقديمها. ويشتمل على (7) مؤشرات تتضمن إدارة برامج التعليم والتعلم، معايير قبول الطلبة، إعداد البرامج الأكاديمية ومراجعتها، تقييم الطلبة والتدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم ونتائجه، صياغة مخرجات تعلم ملائمة للبرامج والمقررات الدراسية المطروحة وقياس مدى تحققها، الاعتراف بالتعلم المسبق، وإدارة الدورات القصيرة.

• المعيار الخامس - خدمات مساندة الطلبة

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة خدمات إدارة ومساندة أكاديمية فاعلة وفعالة للطلبة. ويشتمل على مؤشر واحد عن كفاءة هذه الخدمات، ومدى إسهامها في تشجيع التطور الشخصي للطلبة.

• المعيار السادس - إدارة الموارد البشرية.

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة الموارد البشرية، بما فيها التطوير المهني للموظفين، بحيث تدعم بشكل واضح الأنشطة التشغيلية المختلفة فيها وتعززها. كما يشتمل المعيار على مؤشرين للموارد البشرية، والتطوير المهني للموظفين.

• المعيار السابع - الأبحاث

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة خطة أبحاث إستراتيجية ملائمة لرسالتها، ومترجمة إلى خطة تشغيلية ذات مصادر جيدة، ويتم تنفيذها ومراقبتها. كما يشتمل المعيار على مؤشرين للأبحاث العلمية، والدراسات العليا.

• المعيار الثامن - مشاركة المجتمع

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة خطة واضحة، ومطبقة، ومتوافقة مع رسالتها للمشاركة المجتمعية. كما يشتمل المعيار على مؤشر واحد لأنشطة المشاركة المجتمعية، والسياسات والإجراءات المتعلقة بها.

7. تحليل نتائج المراجعات المؤسسية للدورة

الثانية:

منذ بدء مراجعات الجودة المؤسسية، تمت مراجعة أداء (50%) من مؤسسات التعليم العالي المرخصة في مملكة البحرين، حيث تم نشر ستة تقارير عن أداء أربع جامعات خاصة، واثنين حكوميتين. وقد حاز جميعها على حكم عام: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة"؛ لاستيفائها جميع متطلبات المؤشرات التي تنطبق عليها. وقد حازت تلك المؤسسات على عدة تزيكات، والتي تشير إلى الممارسات الجيدة، وتتجاوز التوقعات المنصوص عليها في المؤشر، ومن أهمها:

- يتم إبلاغ الأطراف ذات العلاقة في هذه المؤسسات بشكل مستمر بقضايا ومتطلبات وإجراءات ضمان الجودة، وهم على قدر جيد من الوعي حول الدور الذي يقومون به؛ لتعزيز ضمان الجودة ضمن مؤسساتهم التعليمية؛ مما يشير إلى خطوات إيجابية في نشر ثقافة الجودة في هذه المؤسسات.

- يوجد استخدام واضح لعدة أساليب لجمع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، أهمها الاستبانات، كما توجد جهود جادة للاستفادة من التغذية الراجعة الناتجة عنها في إدخال التحسينات على الجودة.

- هناك جهود جادة مبذولة لربط نظام إدارة وتقييم أداء الموظفين في هذه المؤسسات بفرص التطوير المهني المقدمة لهم من قبلها.

- يتسم الدعم الطلابي المقدم في هذه المؤسسات وبأشكاله المختلفة (دعم أكاديمي، قنوات اتصال مفتوحة، خدمات ومصادر تعلم، أساليب التعامل مع الشكاوى والتظلمات، إلخ.) بتقديم ملحوظ تجاه زيادة في الفاعلية، والشمولية، والنزاهة، والشفافية.

- يتميز النهج التعليمي في بعض من هذه المؤسسات بجعل الطالب محور العملية التعليمية، وذلك من خلال أساليب التعليم والتعلم والتقييم التي توفر فرص التعلم التفاعلي، والمستقل، وتشجع على التفكير النقدي، والإبداع، وحل المشكلات.

وبصفة عامة توجد بعض التوقعات التي لم يتم استيفائها بشكل كافٍ في معظم المؤسسات التي تمت مراجعتها، وصدر بشأنها بعض التوصيات، ومن أهمها:

- إجراء عملية منظمة ورسمية للمراجعة الدورية لرسالة المؤسسة؛ والتأكد من الاستفادة من التغذية الراجعة المراجعة من الأطراف ذات العلاقة المناسبين، وتوثيق خطوات عملية مراجعة الرسالة وإقرارها، وذلك

قبل نشرها.

- إدراج مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس على مستوى المؤسسة؛ من أجل رصد الأهداف، والغايات، وتحقيقها بشكل أكثر سلاسة في المراجعة القادمة للخطة الإستراتيجية، والتأكد من أن الخطط التشغيلية لجميع الوحدات الإدارية والأكاديمية تخضع للمراجعة المنتظمة؛ من أجل تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة والأهداف المحددة، وتبلغ نتائج هذه المراجعات من خلال منظومة اللجان؛ حتى يكون كل من الإدارة العليا ومجلس الأمناء على دراية بها.

- تبسيط الهيكل التنظيمي للجان على مستوى الجامعة والكليات، وتخفيف الواجبات المنوطة بها؛ من أجل تعزيز فاعلية الإجراءات المتخذة وسرعة تنفيذها، مع وضع إجراءات لتقييم مدى فاعلية اللجان، وتحديد ما إذا كان عدد الاجتماعات هو العدد المطلوب فعلياً أم لا، والتحقق من مستوى أداء اللجان إزاء الاختصاصات المنوطة بها.

- تحسين سياسة، وإجراءات المقايسة المرجعية؛ لتغطي المجالات الثلاثة الرئيسة لأنشطة الجامعة (التعليم والتعلم، والأبحاث، والمشاركة المجتمعية)، وتوسيع نطاق تطبيقها، بحيث تشمل عددًا أكبر من الجامعات المحلية والإقليمية والدولية، والاستفادة من نتائج المقايسات المرجعية في تحسين جودة أداء المؤسسة، مع إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة المقايسة المرجعية.

- وضع خطط منتظمة ومنهجية لتحديث البنية التحتية والأجهزة، والتأكد من أن كافة المرافق المتوفرة تلبي احتياجات الطلبة، وأن مستوى نمو البنية التحتية المتاحة متوافقاً مع مستوى نمو أعداد الطلبة المتوقع.

- وضع وتطبيق نهج إستراتيجي؛ لمواصلة تعزيز مصادر المكتبة، مع التركيز بصفة خاصة على المراجع والمصادر، والتأكد من أن عمليات تقييم المكتبة مفصلة بشكل واضح في السياسات والإجراءات ذات الصلة، مع مراجعة مدى ملاءمة ساعات دوام المكتبة، وتعديلها وفقاً لذلك.

- مراجعة معايير القبول العامة والخاصة بها، وشروط التسجيل ببعض المؤسسات؛ للتأكد من كونها مناسبة، وأن لدى الطلبة مؤهلات ذات علاقة، ومعارف، ومهارات سابقة؛ مما يؤهلهم للنجاح في دراستهم، والتأكد من أن المعلومات المراجعة بشأن مستوى تقدم الطلبة والوجهة الأخيرة للخريجين يستفاد منها؛ لتعزيز الوصول إلى المعايير الأكاديمية المرجوة. وبصفة عامة فإن مؤسسات التعليم العالي

تقييم التقدّم المتحقق في البرنامج استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات الهيئة.

تركز الزيارة التتبعية على تقييم الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة استجابة للتوصيات التي وردت في تقرير المراجعة. وتقوم الهيئة بتشكيل لجنة للزيارة التتبعية عن كل برنامج أكاديمي لم يحصل على حكم: "جدير بالثقة"؛ لفحص مدى التحسن في تقديم البرنامج وفقًا لكل توصية وردت ضمن كل مؤشر من المؤشرات الأربعة، وتصدر لجنة الزيارة التتبعية حكمها فيما إذا كانت كل توصية "معالجة بالكامل"، أو "معالجة جزئيًا"، أو "غير معالجة". وبناءً على تلك النتائج يصدر حكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدم ملائم"، أو "تقدم غير ملائم" في تحسين أداء البرنامج بشكل عام. علمًا أنه إذا حصل البرنامج على حكم: "تقدم غير ملائم"، فسيخضع لمراجعة تتبعية ثانية تجريها لجنة أخرى لفحص مدى التقدم الذي أحرزه البرنامج منذ الزيارة التتبعية الأولى.

وقد قامت الهيئة بإجراء (23) زيارة تتبعية تشمل الزيارات التتبعية الأولى والثانية لبرامج أكاديمية مطروحة في مؤسسات التعليم العالي؛ حصلت معظم البرامج الأكاديمية في الزيارة التتبعية الأولى على حكم: "تقدم ملائم"، وعددها (18) برنامجًا أكاديميًا، باستثناء خمسة برامج حصلت على حكم: "تقدم غير ملائم"، وبالتالي خضع أربعة منها لزيارة تتبعية ثانية، حيث حصل ثلاثة برامج منها على حكم: "تقدم ملائم".

ومن المتوقع أن تستكمل الهيئة الزيارات التتبعية لبقية البرامج التي تمت مراجعتها مؤخرًا، ولم تحصل على حكم: "جدير بالثقة"، وعددها (13) برنامجًا في العامين 2019 و2020.

وبصفة عامة تعكس نتائج الزيارات التتبعية التي تم نشرها تحسنًا في جودة البرامج الأكاديمية، حيث تُظهر عدد من مؤسسات التعليم العالي قدرة على تحسين هيكل برامجها وعملياتها الأكاديمية والإدارية؛ استجابة للتوصيات التي وردت في تقارير المراجعة.

التي تمت مراجعتها بحاجة لوضع سياسة رسمية، ومنظمة لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي ومساعدتهم، وتنفيذها بشكل متسق على مستوى جميع البرامج.

• ضمان وضع ونشر سياسات رسمية متكاملة عن النزاهة الأكاديمية، وتعزيز الوعي بها؛ تشمل التعريفات، والأفعال، والإجراءات، وبصفة خاصة وضع وتطبيق نظام شامل للجزاءات المتعلقة بمختلف المخالفات الأكاديمية؛ للحد من هذه الممارسات بشكل قوي وفعال. وقد ظهرت الحاجة في مراجعة بعض المؤسسات إلى ضرورة توفر المعلومات المتعلقة بالمعايير المتوقعة للنزاهة الأكاديمية - أثناء مرحلة القبول - لاطلاع الطلبة، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

• من أكثر التوصيات تكرارًا في المراجعات، الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم لأعضاء هيئة التدريس، وضمان توفير الوقت الكافي لهم لإجراء أبحاث علمية متميزة؛ لنشرها في مجلات ودوريات علمية مرموقة، وذات مستوى مقبول؛ مما يساعدهم على التقدم للترقية الأكاديمية، ومن ناحية أخرى تعزيز الجهود الرامية إلى تنمية ثقافة البحث العلمي، والقدرة البحثية على مستوى المؤسسة بوجه عام، كذلك أشارت التوصيات إلى ضرورة إعادة تقييم سياسة البحث العلمي لدراسة أثر المكافآت البحثية على جودة الأبحاث، وأثر النشاط البحثي في الجامعة على المجتمع البحريني، أو السياق المحلي.

• بالنسبة للمشاركة المجتمعية، فقد ورد العديد من التوصيات حولها، والتي تضمنت الحاجة إلى النظر بعمق أكبر إلى ما يمكن أن تمثله أنشطة المشاركة المجتمعية، لاسيما فيما يتعلق برؤية ورسالة المؤسسة، ورصد احتياجات المجتمع الفعلية من خلال آلية منهجية لجمع التغذية الراجعة من مختلف الأطراف ذات العلاقة، وبناءً عليها يتم تحديد أنشطة المشاركة المجتمعية، وتعريف كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بدورهم في هذا المقام، مع أهمية العمل باستمرار على تحسين وتطوير الخدمات المجتمعية التي تقدمها المؤسسة.

8. النتائج التراكمية لزيارات البرامج الأكاديمية التتبعية

قامت الهيئة أيضًا بعقد عدد من الزيارات التتبعية، والتي تعدّ جزءًا من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر، حيث أجرت الهيئة زياراتها التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي حصلت على حكم: "قُدِّر محدود من الثقة" أو "غير جدير بالثقة" في مراجعات الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية، حيث تمّ

الامتحانات الوطنية



الإبداع وحل
المشكلات



مقدمة

نُفذت هيئة جودة التعليم والتدريب - ممثلة في إدارة الامتحانات الوطنية - امتحاناتها للعام 2019 على طلبة المدارس الحكومية، إضافة إلى طلبة بعض المدارس الخاصة المشاركة بصورة اختيارية؛ إذ أدى طلبة الصف السادس الامتحانات الوطنية في دورتها الحادية عشرة خلال شهر أبريل، كما أدى طلبة الصف الثاني عشر الدورة السابعة من الامتحانات الوطنية خلال شهر مارس. وقد تعاونت المدارس المشاركة في تنفيذ هذه الامتحانات وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في هيئة جودة التعليم والتدريب.

في الدورة الحادية عشرة للعام 2019، أدى الامتحانات الوطنية جميع طلبة الصف السادس من (101) مدرسة حكومية، إضافة إلى (15) مدرسة خاصة شاركت بصفة اختيارية. وبوجه عام، فقد بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا لأداء الامتحانات الوطنية لهذه الدورة (12,315 طالباً وطالبة) من المدارس الحكومية، و(722 طالباً وطالبة) من المدارس الخاصة المشاركة.

وقد بُنيت هذه الامتحانات وفق المنهج الوطني؛ لتقيس كفايات المواد الأربع الأساسية، وهي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم.

ومن جهة أخرى، نُفذت الهيئة - هذا العام 2019 - الدورة السابعة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات، وقد أدى هذه الامتحانات الوطنية (37) مدرسة حكومية، إضافة إلى مشاركة (7) مدارس خاصة بصفة اختيارية، وبلغ مجموع الطلبة الذين أَدُوا الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر (10,217 طالباً وطالبة) من المدارس الحكومية، و(439 طالباً وطالبة) من المدارس الخاصة المشاركة.

وقد أُنجزت هيئة جودة التعليم والتدريب تصحيح جميع الامتحانات الوطنية في مملكة البحرين بالتعاون مع معلمين متخصصين في المواد. وقامت الهيئة بتحليل نتائج الامتحانات الوطنية؛ لمعرفة مستوى الأداء، وقد ساهم قسم تقييم التعليم الدولي بجامعة كامبردج في تأكيد سلامة إجراءات تحليل هذه النتائج.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي إجراء أي مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية ومستوى أداء

طلبة المدارس الخاصة؛ نظراً إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أَدُوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

1. الامتحانات الوطنية للصف السادس

1.1 أسس تقييم الأداء

صدر قرار من مجلس الوزراء الموقر رقم (05 - 2379) "بالموافقة على وضع خطة لتطوير نظام وطني موحد للامتحانات؛ يتم تنفيذه بشكل متدرج وصولاً لاستكمال العمل فيه بحلول العام 2020، وتشرف عليه الهيئة...". وعلى إثر هذا القرار، سعت هيئة جودة التعليم والتدريب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم انطلاقاً من شراكتها الإستراتيجية في تنفيذ القرار الصادر؛ إذ عُقدت العديد من الاجتماعات التنفيذية والتنسيقية والفنية بين قيادات هيئة جودة التعليم والتدريب ووزارة التربية والتعليم، شارك فيها عدد من المسؤولين والاختصاصيين في إدارة الامتحانات الوطنية بالهيئة، ونظراً لهم من إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم؛ لوضع الخطة التنفيذية وتطبيقها بكفاءة عالية.

وفي العام 2018، تم تطوير نظام إصدار نتائج الامتحانات الوطنية بما يتوافق ومتطلبات النظام الوطني الموحد للامتحانات؛ إذ أصدرت الهيئة النتائج بنظام واحد هو نظام درجة الامتحان الوطني، وفق مقياس يتراوح ما بين (0 - 100)، وهذا النظام يتيح مقارنة أداء الطلبة في العام نفسه، وعبء الأعوام المختلفة. وترتبط درجة الامتحان الوطني بالقدرة المطلقة المستمدة من "نموذج راش"؛ أحد نماذج نظرية الاستجابة للفقرة الاختبارية.

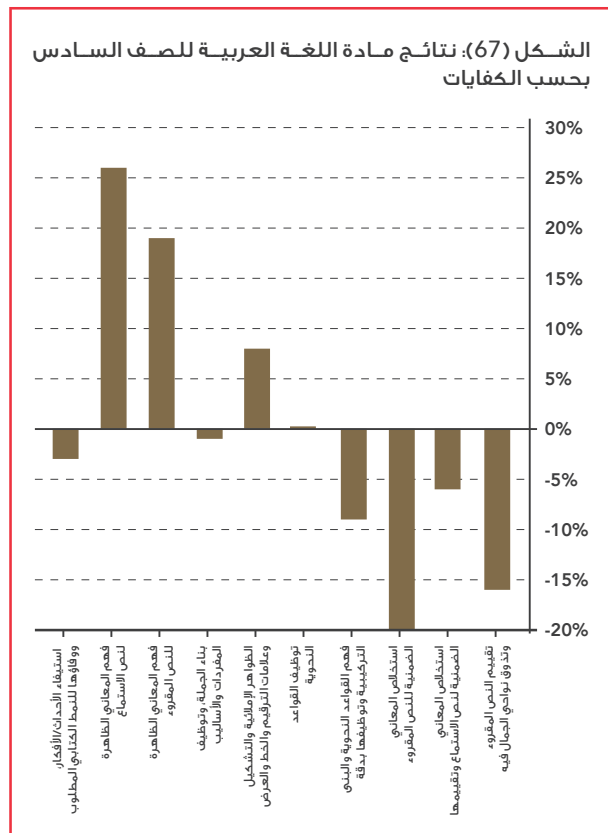
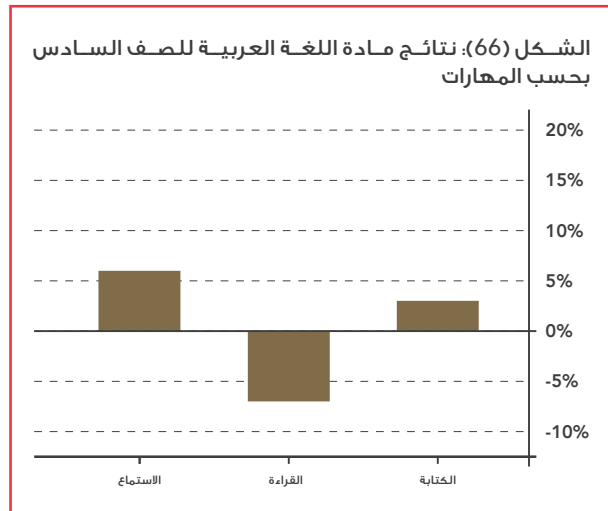
وقد أُخْتُسِبَتْ درجات الطلبة وفق المجموع النهائي لكل ورقة امتحان. ومن جهة أخرى، تم احتساب الدرجات لكل مادة وفق كل فقرة اختبارية في أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة بين المواد تمثل نسبة (10%) من مجموع الطلبة؛ وذلك لإجراء تحليل تفصيلي حول أداء طلبة هذه العينة.

وتوخّياً للسرية، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بإعداد امتحانات مختلفة كل سنة، مع الحرص على توافق مستوى محتواها والمواصفات الإحصائية لها في كل السنوات، ومع كل الجهود التي تبذلها

في جميع المواد مقارنةً مع سنة القاعدة الأساس 2018.

وتُبيّن الأشكال: (من 66 إلى 73) أداء الطلبة في (المهارات، المجالات، الكفايات) لمواد اللغات والمواد التقنية؛ إذ إنّ القيمة الموجبة في هذه الأشكال تشير إلى الأداء الأفضل، في حين أنّ القيمة السالبة تشير إلى عكس ذلك.

اللغة العربية:



أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة العربية، هي:

- كان الأداء الأفضل في مهارتي الاستماع والكتابة.

الهيئة لضمان ذلك التوافق، إلا أنّ مستوى صعوبة هذه الامتحانات قد يختلف من سنة إلى أخرى، ولذلك تستعمل الهيئة عملية يُطلق عليها اسم "معادلة الامتحانات"، والتي تُسوّى من خلالها الفروق بين الامتحانات من حيث الصعوبة من سنة إلى أخرى، وتضمن عملية "معادلة الامتحانات" عدم منح الطلبة - في أية سنة دراسية - ميزة غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، وأما التغييرات الواردة في تقارير النتائج بشأن مستويات الإنجاز فتُعزى إلى الفروق في مستويات أداء الطلبة، لا إلى الفروق في صعوبة الامتحانات. وتقوم الهيئة باستعمال "تصميم المجموعات غير المتكافئة ذات الفقرات الاختبارية المشتركة" في معادلة الامتحانات الوطنية عبر السنوات المختلفة؛ لتكون نتائج درجة الامتحان الوطني في المواد الواردة في تقييمات 2019، قابلة للمقارنة الإحصائية مع نتائج 2018، سنة القاعدة الأساس.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إجراء تحليل منفصل لطلبة المدارس الخاصة المشاركة في امتحانات الصف السادس؛ نظراً لمحدودية عدد الطلبة المشاركين؛ لذا فإنّ نتائجهم ستكون مشمولة ضمن نتائج المدارس الحكومية. وعليه، لا ينبغي إجراء مقارنة بين أداء الطلبة في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

1.2 مستوى أداء طلبة الصف السادس

حُدّد المتوسط الوطني عند الدرجة 50 في سنة القاعدة الأساس 2018 لجميع المواد، وبعبء يتغير هذا المتوسط تبعاً لتغير أداء الطلبة في الأعوام اللاحقة.

والجدول (2) أدناه يعرض نتائج متوسط درجات الامتحانات الوطنية للصف السادس 2019، بالإضافة إلى نتائج 2018.

الجدول (2): متوسط درجة الامتحان الوطني لكل مادة، لعامي 2018 و2019

المادة	متوسط درجة الامتحان الوطني	
	للعام 2018	للعام 2019
اللغة العربية	50	51.1
اللغة الإنجليزية	50	52.0
الرياضيات	50	51.8
العلوم	50	50.7

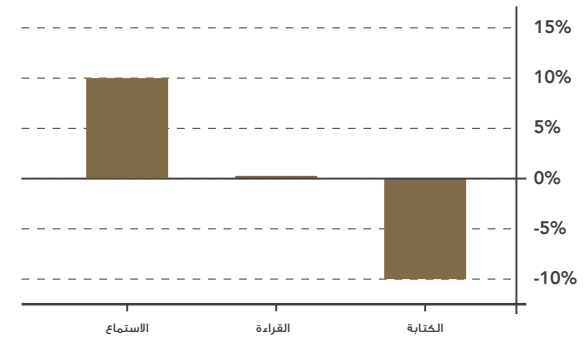
يتبين من الجدول (2) ارتفاع طفيف في أداء الطلبة

- حقق الطلبة أداءً أعلى في بعض الكفايات، ومنها:
- فهم المعاني الظاهرة لنص الاستماع
- فهم المعاني الظاهرة للنص المقروء
- الظواهر الإملائية، والتشكيل، وعلامات التقييم، والخط، والعرض.

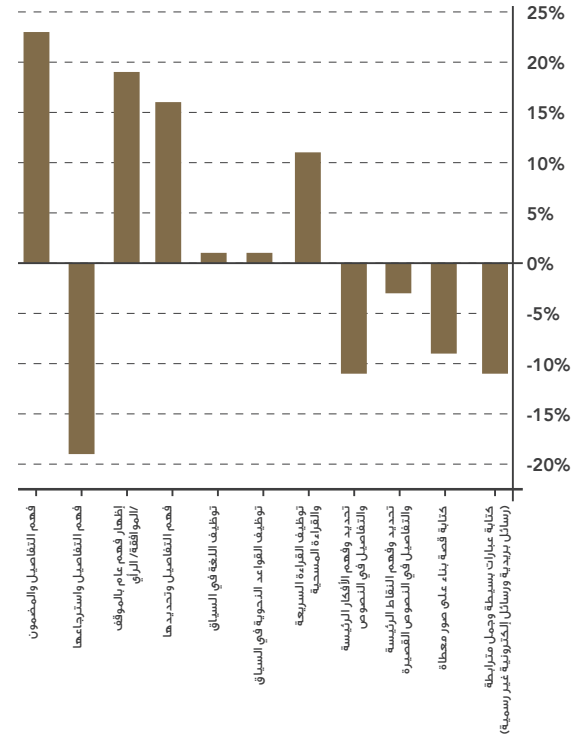
- حقق الطلبة أداءً أدنى في بعض الكفايات، ومنها:
- استخلاص المعاني الضمنية للنص المقروء
- تقييم النص المقروء، وتذوق نواحي الجمال فيه
- فهم القواعد النحوية، والبنى التركيبية، وتوظيفها بدقة.

اللغة الإنجليزية:

الشكل (68): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس بحسب المهارات



الشكل (69): نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس بحسب الكفايات

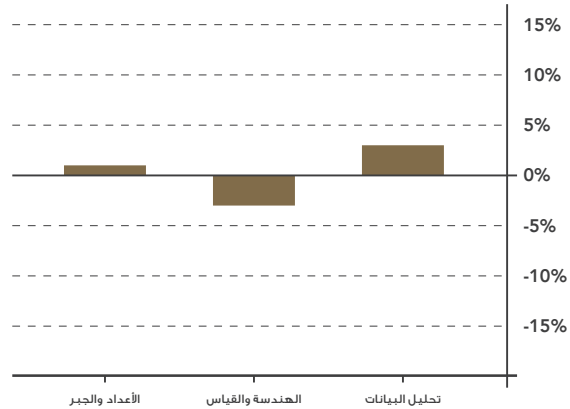


- أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة الإنجليزية، هي:
- كان الأداء الأفضل في مهارة الاستماع.
- حقق الطلبة أداءً أعلى في بعض الكفايات، ومنها:
- فهم التفاصيل والمضمون
- إظهار فهم عام بالموقف/المواقف/الرأي
- فهم التفاصيل وتحديد ها
- توظيف القراءة السريعة، والقراءة المسحية.

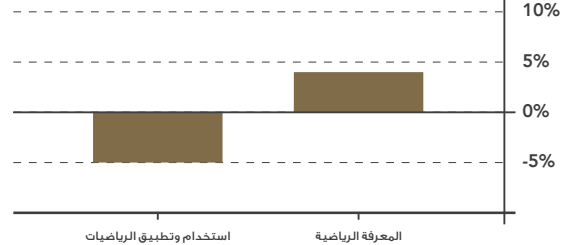
- حقق الطلبة أداءً أدنى في بعض الكفايات، ومنها:
- فهم التفاصيل واسترجاعها
- تحديد وفهم الأفكار الرئيسية، والتفاصيل في النصوص
- كتابة عبارات بسيطة وجمل مترابطة (رسائل بريدية ورسائل إلكترونية غير رسمية)
- كتابة قصة بناء على صور معطاة.

الرياضيات:

الشكل (70): نتائج مادة الرياضيات للصف السادس بحسب المجالات



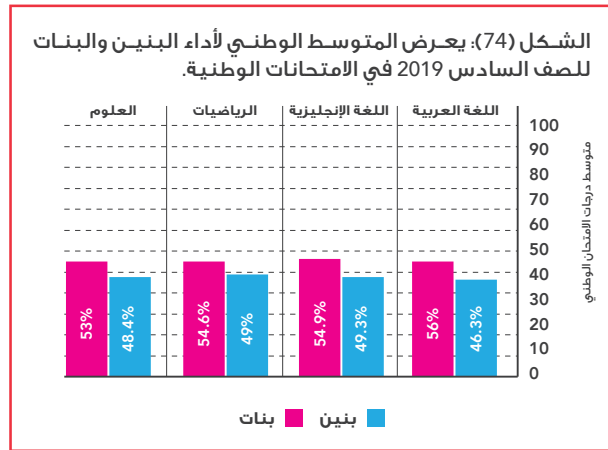
الشكل (71): نتائج مادة الرياضيات للصف السادس بحسب المهارات



- أهم الملاحظات على نتائج مادة الرياضيات، هي:
- كان الأداء الأفضل في مجال تحليل البيانات، ومجال الأعداد والجبر.

1.3 درجة الامتحان الوطني للصف السادس حسب جنس الطلبة

يوضح الشكل (74) درجات الامتحان الوطني للبنين والبنات، وقد تم احتساب هذه الدرجات من نتائج كل الطلبة الذين أؤوا الامتحانات الوطنية في العام 2019. وكما في الأعوام الماضية، وبوجه عام، كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في الامتحانات الوطنية في جميع المواد؛ إذ بلغ الفرق أقصاه في مادة اللغة العربية بنسبة (9.7%)، في حين بلغ الفرق أدناه في مادة العلوم بنسبة (4.6%)، أمّا في مادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية فكان الفرق متساوياً بنسبة (5.6%).



معايير مستوى الامتحانات الوطنية

يُعدُّ مُعامل كرونباخ ألفا (α) المعيار الدولي الأكثر شيوعاً لقياس ثبات الامتحانات؛ وهو يقيس الاتساق الداخلي للامتحان؛ أي مدى ارتباط درجات كل فقرة اختبارية على حدة مع الدرجات بشكل عام في المتوسط. وتدل قيمة ألفا (α) الأكبر من (0.8) على ثبات داخلي قوي، ويجب ألا تقل قيمتها عن (0.7) كحد أدنى.

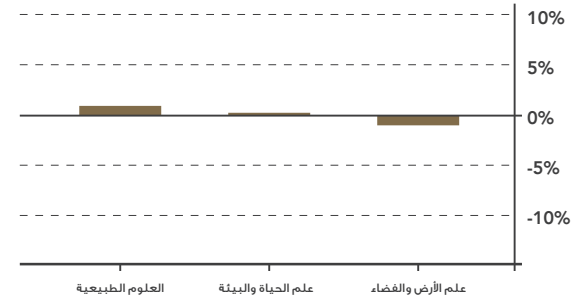
وترتبط قيمة ألفا (α) بعدد الفقرات الاختبارية في الامتحان، والانحراف المعياري للدرجات. وتتنج قيمة ألفا (α) إلى الانخفاض في الامتحانات ذات الفقرات الاختبارية الأقل عدداً، والدرجات الأقل توزيعاً، في حين تتجه إلى الارتفاع في الامتحانات ذات الفقرات الاختبارية الأكثر عدداً، وذات الدرجات الأكثر توزيعاً.

ويوضّح الجدول (3)، قيم معامل ألفا (α) للامتحانات الوطنية للعام 2019، وقيم متوسط درجة الامتحان الوطني، والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة. كما يحتوي الجدول أيضاً على الدرجات الخام القصوى لكل مادة. وتشير قيم مُعامل ألفا (α) إلى أنها حققت ثباتاً جيداً، وأن نتائج الامتحانات يمكن الوثوق بها. كما جاءت قيم الانحراف المعياري في جميع المواد في حدود (11)؛ وهذا يشير إلى

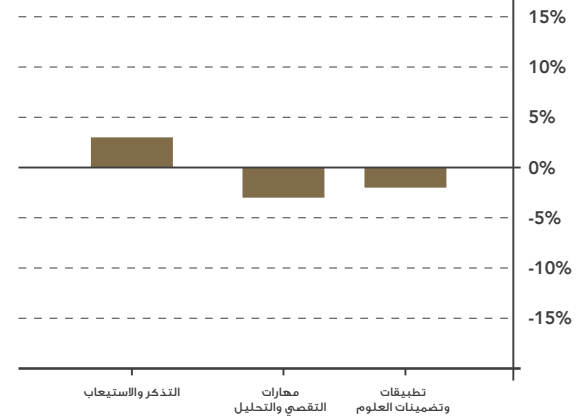
- حقق الطلبة أداء أعلى في مهارة: - المعرفة الرياضية.
- حقق الطلبة أداء أدنى في مهارة: - استخدام وتطبيق الرياضيات.

العلوم:

الشكل (72): نتائج مادة العلوم للصف السادس بحسب المجالات



الشكل (73): نتائج مادة العلوم للصف السادس بحسب المهارات



- أهم الملاحظات على نتائج مادة العلوم، هي: كان الأداء الأفضل في مجال العلوم الطبيعية.

- حقق الطلبة أداء أعلى في مهارة: - التذكر والاستيعاب.

- حقق الطلبة أداء أدنى في مهارات: - التفصيل والتحليل - تطبيقات وتضمينات العلوم.

ورقة امتحان مهارة معينة، مثل: القراءة، والكتابة، والاستماع. ويوضح الجدول (4) المستويات ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر .

المستويات	نطاق الدرجات الموحدة
A	100% - 90%
B	89% - 80%
C	79% - 70%
D	69% - 60%
E	59% - 50%
U = رسوب	أقل من 50%

الجدول (4): المستويات ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

2.2 مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر

توضح الأشكال: (من 75 إلى 77) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الحكومية للعام 2019، وللعام 2018، حسب مستوى الدرجة لكل امتحان على حدة، كما يوضح الشكل (78) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الخاصة للعام 2019، حسب مستوى الدرجة لكل امتحان على حدة. أما الشكل (79) فيوضح المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الحكومية، في حين يوضح الشكل (80) المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الخاصة.

ومع هذا، لا ينبغي إجراء مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية ومستوى أداء طلبة المدارس الخاصة؛ نظراً إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها. كما لا ينبغي إجراء مقارنة بين أداء المدارس الخاصة من عام إلى آخر؛ لاختلاف المدارس الخاصة المشاركة في كل عام.

أن توزيع درجات الطلبة ضمن نطاق الدرجات المتاح كان جيداً.

الجدول (3): متوسط درجة الامتحان الوطني والانحراف المعياري، ومعامل كرونباخ ألفا للعام 2019

الصف	المادة	الدرجات القصوى	متوسط درجة الامتحان الوطني	الانحراف المعياري لدرجات الامتحان الوطني	كرونباخ ألفا
		2019	2019	2019	2019
6	اللغة العربية	102	51.1	11.8	0.89
	اللغة الإنجليزية	65	52.0	10.7	0.87
	الرياضيات	90	51.8	11.1	0.96
	العلوم	85	50.7	10.2	0.89

2. الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

2.1 أسس تقييم الأداء

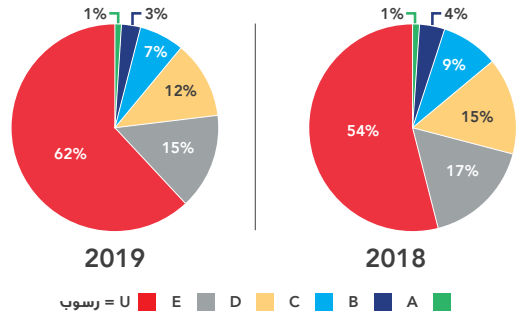
نُفذت هيئة جودة التعليم والتدريب الدورة السابعة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات. وتقيس هذه الامتحانات الكفايات الرئيسة الواجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم (12) عاماً من التعليم قبل الجامعي في مملكة البحرين؛ إذ صُممت الامتحانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بحيث يمكن مقايستها بمستويات الشهادات الدولية؛ فاللغة العربية وحل المشكلات تم مقايستها كل منهما بالمستوى البريطاني (AS)، أما اللغة الإنجليزية فقد تمت مقايستها بمستوى (B2) الخاص بالإطار الأوروبي الموحد للغات (CEFR)، والجدير بالذكر أن طلبة المدارس الحكومية يؤدون امتحان حل المشكلات بنسخته العربية، أما طلبة المدارس الخاصة فيمكنهم تأدية امتحان حل المشكلات؛ إما بنسخته العربية أو بنسخته الإنجليزية.

وفيما يخص تقييم أداء طلبة الصف الثاني عشر، فإن الهيئة تتبّع في ذلك نموذج تقييم يعتمد على (5) مستويات للنجاح، وكل مستوى منها يتم تحديده بنطاق موحد من الدرجات، وأن حدود درجات المستويات توضع من قبل لجنة من رؤساء التصحيح؛ استناداً إلى الأدلة الإحصائية والأحكام المهنية، وتصدر اللجنة أحكامها بمقارنة أوراق الإجابة الفعلية للطلبة مع المحددات الوصفية للأداء حسب ما ورد في مواصفات الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر، والتي تستند إلى النموذج المجرب والمختبر لمنح الدرجات في المملكة المتحدة، ووفق المعايير الدولية.

وتصدر نتائج الطلبة بطريقة تحديد "مستوى الدرجة" لكل مادة، وبتحديد "مستوى الدرجة" لكل ورقة امتحان في اللغتين: العربية والإنجليزية؛ إذ تقيس كل

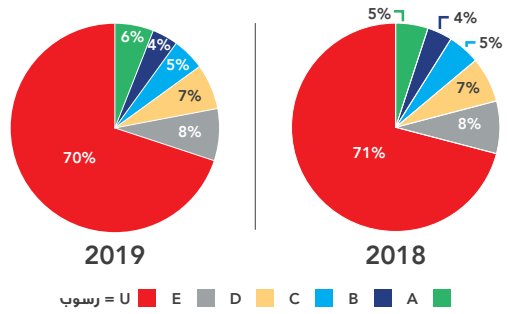
اللغة العربية

الشكل (75): نتائج اللغة العربية للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عامي 2018 و2019



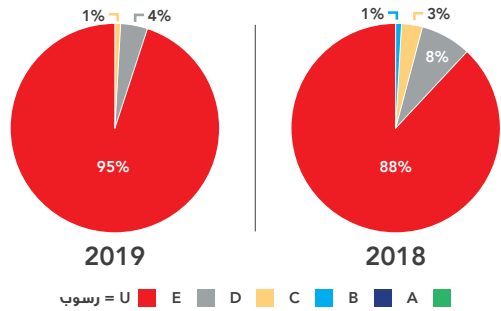
اللغة الإنجليزية

الشكل (76): نتائج اللغة الإنجليزية للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عامي 2018 و2019



حل المشكلات

الشكل (77): نتائج حل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عامي 2018 و2019



اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (75)، حققت نسبة (38%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (62%) منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة العربية للعام 2019 نلاحظ انخفاض نسبة النجاح من (46%) في العام 2018 إلى (38%)، كما أن نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) في

العام 2019، بلغت (1%)، وهي النسبة نفسها التي حققها الطلبة في العام 2018، في حين انخفضت نسب الطلبة الذين حققوا المستويات: (B)، (C)، (D)، (E) في العام 2019 عن العام 2018.

اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (76)، حققت نسبة (30%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (70%) منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة الإنجليزية نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً في نسبة نجاح الطلبة من (29%) في العام 2018 إلى (30%) في العام 2019. كما أن نسبة تحقيق الطلبة لكل مستوى لم تتغير في العام 2019 مقارنة بالعام 2018 في جميع المستويات، ما عدا المستوى (A) فقد جاءت نسبة الطلبة الذين حققوا هذا المستوى (6%) في العام 2019، مقابل (5%) في العام 2018.

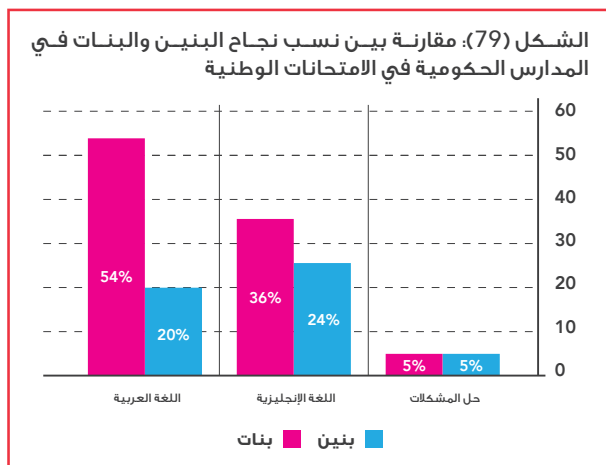
حل المشكلات:

بحسب الموضح في الشكل (77)، حققت نسبة (5%) من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل (95%) منهم لم ينجحوا. وبوجه عام، شكّل امتحان حل المشكلات تحدياً أمام طلبة المدارس الحكومية، ولم يحقق أي من الطلبة المستويات: (A)، (B)، (C). أما نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (D) فقد بلغت (1%)، والمستوى (E) (4%). وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان حل المشكلات نلاحظ أن نسبة النجاح قد انخفضت بشكل واضح، وبفارق (7%) عن العام 2018.

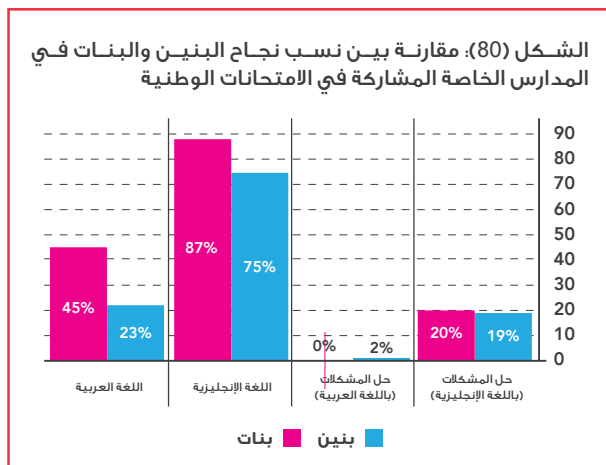
المشكلات بنسخته الإنجليزية، فقد بلغت نسبة نجاح الطلبة (20%)، حيث استطاع (1%) منهم تحقيق المستوى (A)، و(3%) من تحقيق المستوى (B)، و(1%) من تحقيق المستوى (C)، و(7%) من تحقيق المستوى (D)، و(8%) من تحقيق المستوى (E).

2.4 نسب النجاح حسب جنس الطلبة

يوضح الشكل (79) نسب النجاح حسب جنس الطلبة في المدارس الحكومية، ويظهر تفوق البنات على البنين في امتحاني اللغة العربية واللغة الإنجليزية؛ إذ بلغ الفرق أقصاه في امتحان اللغة العربية بنسبة (34%)، كما بلغ الفرق في امتحان اللغة الإنجليزية (12%)، في حين تساوى أداء البنين والبنات في امتحان حل المشكلات، بنسبة نجاح بلغت (5%).

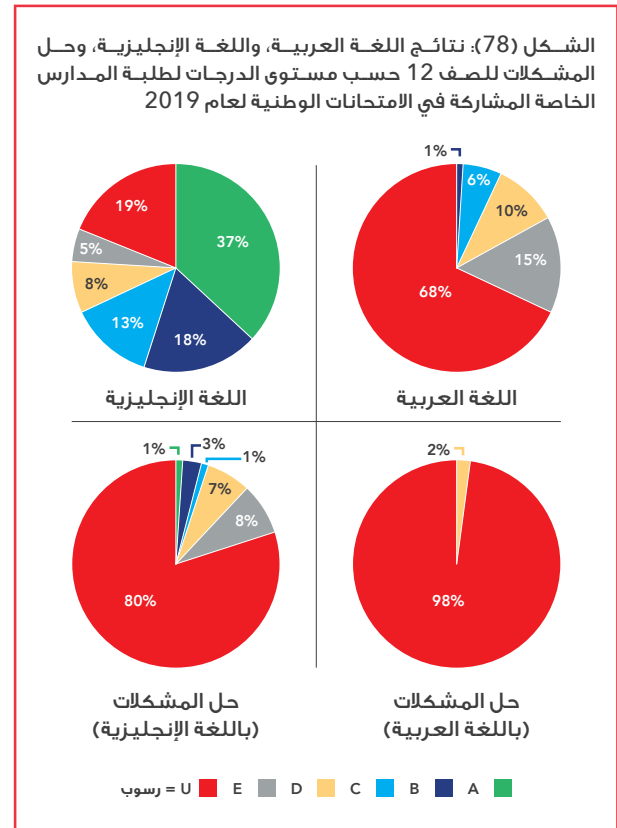


أما عن نسب نجاح الطلبة في المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية التي يوضحها الشكل (80)، فقد جاءت نسبة نجاح البنات أعلى من نسبة نجاح البنين في امتحانات اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات بنسخته الإنجليزية، أما بالنسبة لامتحان حل المشكلات بنسخته العربية، فقد شاركت فيه مدرسة واحدة للبنين فقط.



2.3 مستوى أداء طلبة المدارس الخاصة

يوضح الشكل (78) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الخاصة للعام 2019، حسب مستوى الدرجة لكل امتحان على حدة.



اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (78)، فإن (32%) من طلبة المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية قد حققت درجة النجاح، مقابل (68%) منهم لم ينجحوا. كما يتبين أن (1%) من الطلبة حقق المستوى (B)، في حين جاءت نسب الطلبة في المستويات (C) و(D) و(E) على النحو التالي: (6%) و(10%) و(15%)، في حين لم يستطع أي من الطلبة تحقيق المستوى (A).

اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (78)، فقد حققت نسبة (81%) من طلبة المدارس الخاصة المشاركة درجة النجاح، مقابل (19%) لم ينجحوا، وأن (37%) حققوا المستوى (A)، و(18%) حققوا المستوى (B)، و(13%) حققوا المستوى (C)، و(8%) حققوا المستوى (D)، و(5%) حققوا المستوى (E).

حل المشكلات:

بحسب الموضح في الشكل (78)، فإن الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته العربية حققوا نسبة النجاح (2%) فقط، ولم يستطع أي منهم تحقيق المستويات (A) أو (B) أو (C) أو (D)، أما بالنسبة لامتحان حل



الإطار الوطني
للمؤهلات



القسم
وصف القراء

قائد



الإطار الوطني للمؤهلات

مقدمة

منذ تدشين الإطار الوطني للمؤهلات، وإسناد مهام تشغيله إلى هيئة جودة التعليم والتدريب، تشهد سياسات وعمليات إدراج المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتسكين وإسناد المؤهلات الوطنية والأجنبية على مستوياته، تطورات متلاحقة تتوافق بدورها مع مجريات ومتغيرات القرن الـ 21، فيما يتعلق بجودة التعليم، وتمكين مخرجاته ومؤسساته عملياً وعلمياً، كما أنَّ مستوياته الـ (10) التي تُقاس عليها كافة المؤهلات تعدُّ كاشفةً عن مدى كفاية المؤهل والبرنامج الأكاديمي، وكفاءة الخريجين في المجالات النظرية والتطبيقية، ومدى ملائمتهم لتحقيق متطلبات السوق داخلياً وخارجياً.

وكونه أداةً لتصنيف المؤهلات المطروحة في المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ فإنَّ ذلك يؤدي إلى ترسيخ فهم أكبر لها، وزيادة الاتساق في نظمها، وفي سد الفجوة بين القطاعات المختلفة في التعليم: كالتعليم العام، والتعليم والتدريب المهني، والتعليم العالي، وكذلك ربط المؤهلات المطروحة في مؤسساتنا أو الأجنبية المسندة بصورة أكبر مع احتياجات سوق العمل المحلية، والإقليمية، والدولية. ويعدُّ الإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين إطاراً إلزامياً شاملاً؛ إذ يشمل كافة قطاعات التعليم والتدريب، وكافة أنواع التعليم والتعلم؛ مما يساعد على تحسين فرص الانتقال بين المؤهلات، وتقديم المتعلمين داخل وعبر كافة قطاعات التعلم؛ الأمر الذي يعزز مفهوم التعلم مدى الحياة، والاعتراف بجميع أنماطه المختلفة.

بجانب ذلك، فإنَّ الإطار الوطني للمؤهلات يؤكد على مهام، وأدوار، ومسؤوليات الأطراف الإستراتيجية ذات العلاقة والمعنية بتطبيقه، وتعزيز مفهوم التواصل والتعاون الوطني، ومحاذاته مع الأطر الدولية، وتحسين الجودة المستمر، من خلال (10) سياسات رئيسة عامة؛ تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الموقر، تبين عمليات وشروط الإدراج والتسكين، وتوافقها مع متطلبات الإطار، وضرورة التحقق من المؤهلات المقدمة، وإسناد المؤهلات الأجنبية، وتمكين المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، وترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة.

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات بإجراء (3) عمليات

رئيسية، هي: عملية الإدراج المؤسسي، حيث تضمن الإدارة قيام المؤسسات بوضع ترتيبات رسمية مناسبة للحفاظ على معايير مؤهلاتها الوطنية المسكنة على الإطار، وعملية تسكين المؤهلات الوطنية للمؤسسات التعليمية والتدريبية المستوفية لمتطلبات الإدراج، وعملية إسناد المؤهلات الأجنبية، والتي تتم من خلالها تقييم، ومقارنة المؤهلات الأجنبية، ومقايستها وفق مستويات الإطار الوطني للمؤهلات.

الإدراج المؤسسي

يجب على المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تطرح مؤهلات وطنية في مملكة البحرين أن تتقدم بطلب لإدراجها في سجل الإطار الوطني للمؤهلات. ويتم خلال عملية الإدراج المؤسسي التأكد من استيفاء المؤسسة معايير الإدراج المذكورة أدناه، وأن لديها البيئة التعليمية الملائمة، واللوائح التنفيذية، والسياسات، والعمليات المناسبة لطرح المؤهلات الوطنية، ويتم ذلك من خلال لجان من ذوي الخبرة في العمليات، والحوكمة المؤسسية، وضمان الجودة؛ لفحص وتقييم طلبات الإدراج المؤسسي المُقدمة. ولكي يتسنى إدراج المؤسسة؛ فيجب على طلب الإدراج أن يستوفي شروط التقديم، بالإضافة إلى استيفاء معايير الإدراج.

وتشمل معايير الإدراج المؤسسي (5) معايير*، هي:

- الالتحاق والانتقال والتقدم.
- تطوير المؤهلات والموافقة عليها ومراجعتها.
- تصميم التقييم ومعادلة النتائج.
- إصدار الشهادات وتوثيقها.
- تحسين الجودة المستمر.

وفي العام الأكاديمي 2018-2019، بلغ إجمالي طلبات الإدراج المؤسسي التي تم تقييمها (9) طلبات، كما هو مبين في الشكل (81)، حيث استوفت (6) مؤسسات تدريب مهني شروط ومعايير الإدراج، في حين توجد (3) طلبات في مرحلة استيفاء شروط ومعايير الإدراج المؤسسي، تم إعطاء المؤسسات فترة انتقالية لتقديم أدلة على استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في تقرير الإدراج المؤسسي؛ للتوصل إلى حكم نهائي بشأن طلبات الإدراج المؤسسي. وقد وصل مجموع المؤسسات التعليمية والتدريبية المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات إلى (24) مؤسسة تعليمية وتدريبية، كما هو مبين في الشكل (82).

*للحصول على تفاصيل حول هذه المعايير نرجو الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

كما يجب تعزيز وعي تلك المؤسسات بضرورة وجود نظام جودة شامل ومتكامل يُعنى بمعايير الإدراج المؤسسي، ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. بالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة إلى تعاون أكبر من جانب بعض مؤسسات التدريب المهني؛ لتلبية متطلبات عملية الإدراج المؤسسي حسب الجدول الزمني المحدد لتقديم الطلبات.

تسكين المؤهلات الوطنية

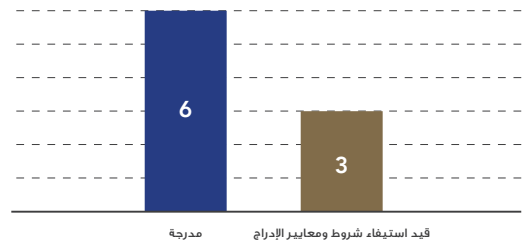
يتم - من خلال عملية التسكين - فحص المؤهلات الوطنية التي تمنحها المؤسسات التعليمية والتدريبية المستوفية لمتطلبات الإدراج المؤسسي؛ لتسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات، حيث يتم من خلالها تحديد قيمة المؤهل الوطني وضمان جودته، وتقوم لجان من ذوي الاختصاص الأكاديمي، وممثلين عن أرباب الأعمال خلال عملية التسكين بفحص المؤهل، والتأكد من استيفائه متطلبات ومعايير التحقق المذكورة أدناه؛ ليتم تسكينه على أحد مستويات الإطار الوطني للمؤهلات.

وتشمل معايير التحقق (5) معايير* هي:

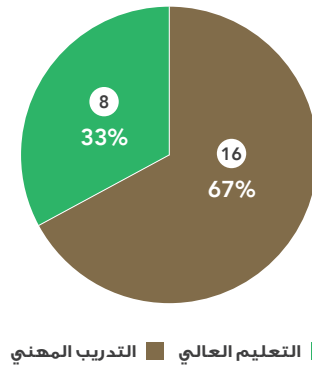
- الحاجات والمبررات لطرح المؤهل.
- توافق المؤهل مع متطلبات الإطار والجهة التنظيمية.
- ملاءمة تصميمه، ومحتوى، وبنية المؤهل.
- ملاءمة التقييم.
- ملاءمة مستوى المؤهل، وعدد الساعات المعتمدة.

خلال العام الأكاديمي 2018-2019، بلغ إجمالي طلبات تسكين المؤهلات الوطنية التي تم تقييمها (73) طلباً، كما هو مبين في الشكل (83)، حيث استوفى (60) طلباً شروط ومعايير التحقق، وتم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات، في حين يوجد (13) طلباً في مرحلة استيفاء شروط ومعايير التحقق، وتم إعطاء المؤسسات فترة انتقالية لتقديم أدلة على استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في تقرير التحقق للتوصل إلى حكم نهائي بشأن طلبات تسكين المؤهلات. وقد تضمنت المؤهلات المسكنة على الإطار الوطني للمؤهلات (35) طلباً مقدماً من مؤسسات تعليم عالٍ؛ اشتملت على مؤهلي دبلوم، تم تسكينهما على المستوى السادس للإطار، و(31) مؤهل بكالوريوس، تم تسكينها على المستوى الثامن للإطار، بالإضافة إلى مؤهلي ماجستير، تم تسكينهما على المستوى التاسع للإطار الوطني للمؤهلات. وقد تضمنت أيضاً (25) طلباً مقدماً من مؤسسات التدريب المهني؛ منها (14) مؤهلاً في اللغة الإنجليزية العامة للبالغين، تم تسكينها على المستوى الأول، والثالث، والرابع للإطار، و(4) مؤهلات مهنية، تم تسكينها على المستوى الرابع، والسادس للإطار، ومؤهلي:

الشكل (81): إجمالي طلبات الإدراج المؤسسي التي تم تقييمها خلال العام الأكاديمي 2018-2019



الشكل (82): مجموع المؤسسات التي استوفت شروط ومعايير الإدراج المؤسسي



وبشكل عام، فقد ساهم التدريب والاستعانة بمُقيمين محليين من العاملين في مؤسسات التعليم والتدريب المحلية في تبادل الخبرات بين المؤسسات فيما يتعلق بمتطلبات عملية الإدراج المؤسسي؛ الأمر الذي انعكس على جودة الطلبات المقدمة. وقد قامت معظم المؤسسات المتقدمة للإدراج بمراجعة إجراءاتها الرسمية بناءً على معايير الإدراج المؤسسي؛ وهو الأمر الذي ساهم في سد الثغرات الموجودة في تلك الإجراءات، وتطوير العمليات والإجراءات المتبعة في المؤسسة، وقد لوحظ ذلك من خلال مراجعة الطلبات المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز مبدأ الشفافية بين المؤسسات والمتعلمين، حيث إن غالبية مؤسسات التعليم والتدريب اتجهت إلى نشر معلومات أكثر فيما يتعلق بمعايير القبول، والتسجيل، وإجراءات التظلم وغيرها. أمّا بالنسبة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، فما زالت هناك حاجة لبناء قدرات العاملين في مؤسسات التدريب المهني فيما يتعلق بالإجراءات الرسمية المتعلقة بتراكم ونقل الساعات المعتمدة، والتقدم، والانتقال بين المسارات التعليمية، والتظلم فيما يتعلق بالالتحاق والانتقال، وكذلك التصحيح، وتدقيق التقييم ومعادلة النتائج، وتحسين الجودة المستمر.

* للحصول على تفاصيل حول هذه المعايير نرجو الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

وبشكل عام، فقد ساهم التدريب والاستعانة بالأكاديميين والمدرسين العاملين في مؤسسات التعليم والتدريب المحلية، والمتمرسين من أرباب الأعمال، والعاملين في المؤسسات المحلية العامة والخاصة في عملية التحقق من المؤهلات في تبادل الخبرات بين المؤسسات فيما يتعلق بمتطلبات عملية التسكين من جهة، وفي نشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات في المجتمع ككل من جهة أخرى. وكذلك، تم تعزيز مفهوم التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب، وممثلي سوق العمل، والجهات ذات العلاقة؛ وذلك في إطار تصميم وتطوير المناهج الدراسية للمؤهلات بما يتناسب مع احتياجات المتعلمين، واحتياجات سوق العمل. أمّا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي؛ فقد تم تحسين عملية المقايسة المرجعية، بشكل يخدم تحسين وتطوير برامج وأداء المؤسسة، كما تم تأسيس ثقافة المقايسة المرجعية في عدد من مؤسسات التدريب المهني.

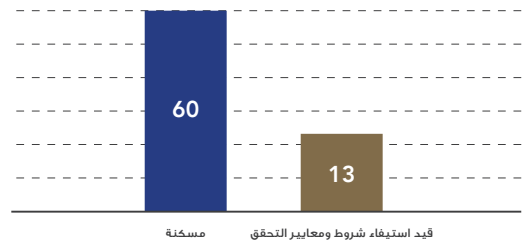
أمّا بالنسبة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، فما زالت هناك حاجة إلى تحسين جودة صياغة مخرجات التعلم بالنسبة لمؤسسات التدريب المهني؛ لتدل بشكل أوضح على المهارات، والمعارف، والكفايات المطلوبة للمؤهل، والوحدات المكونة له، وكذلك انساق مخرجات التعلم للمؤهل مع مخرجات التعلم للوحدات المكونة له، واستخدام أساليب تقييم تتناسب ومستوى مخرجات التعلم. ولا تزال هناك حاجة إلى تفعيل الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتدقيق القبلي والبعدي للتقييم؛ لضمان دقة واعتدال نتائج التقييم، والعمل بها بشكل دوري ومنتظم، والحاجة إلى تعاون أكبر من جانب بعض مؤسسات التدريب المهني؛ لتلبية متطلبات عملية تسكين المؤهلات حسب الجدول المحدد. وبشكل عام، فعلى المؤسسات التعليمية والتدريبية كافة التأكد من وجود آلية لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم، والتأكد من فاعلية استخدام نتائج القياس في تطوير البرنامج بشكل دوري ومنتظم، وحث تلك المؤسسات على الالتزام بمتطلبات إطار الساعات المعتمدة فيما يتعلق بمسميات المؤهلات، والحد الأدنى للساعات المعتمدة على كل مستوى بناءً على مستوى ومسمى المؤهل.

إسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات

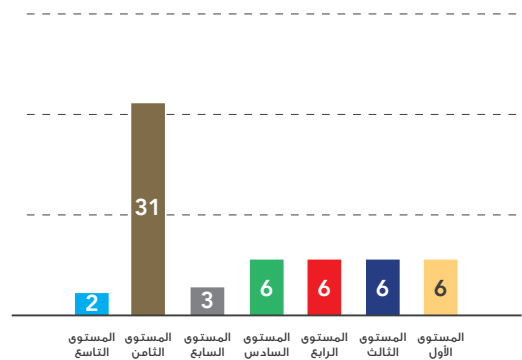
يتم استخدام الإطار الوطني للمؤهلات كأداة مقارنة في عملية إسناد المؤهلات الأجنبية، حيث يتم مقارنة المؤهلات الأجنبية التي تتوافق مع معايير الإسناد، وتقييمها مقابل المؤهلات الوطنية؛ مما يساهم في زيادة فهم قيمة المؤهل الأجنبي لدى الأطراف ذات العلاقة ضمن نظام التعليم والتدريب.

(2) الدبلوم الوطني تم تسكينهما على المستوى السادس للإطار، و(3) مؤهلات دبلوم وطني عالٍ، تم تسكينها على المستوى السابع للإطار، بالإضافة إلى مؤهلين في الصحة والسلامة؛ تم تسكينهما على المستوى الثالث والرابع للإطار الوطني للمؤهلات، كما هو مبين في الشكل (84)، وقد وصل مجموع المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات (131) مؤهلاً وطنياً، كما هو مبين في الشكل (85).

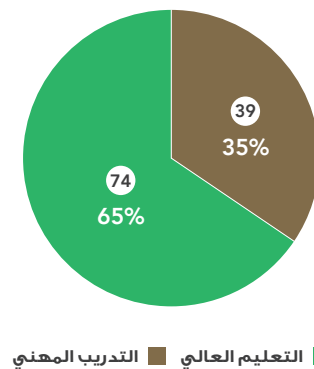
الشكل (83): إجمالي طلبات تسكين المؤهلات الوطنية التي تم تقييمها خلال العام الأكاديمي 2018-2019



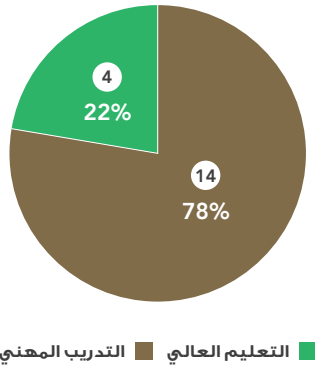
الشكل (84): مستويات المؤهلات الوطنية التي تم تسكينها على الإطار الوطني خلال العام الأكاديمي 2018-2019



الشكل (85): مجموع المؤهلات الوطنية التي تم تسكينها على مستويات الإطار الوطني للمؤهلات



الشكل (87): مجموع المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها على مستويات الإطار الوطني للمؤهلات



وبشكل عام، فقد لوحظ من عمليات الإسناد وجود آليات لضمان جودة المؤهلات الأجنبية المطروحة في مملكة البحرين؛ تتم متابعتها من قبل الجهات المانحة للمؤهلات من خارج المملكة، والتي تتولى وضع المعايير ومتابعة عمليات التقييم والتدقيق ومنح الشهادات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الضروري أن تنظر الجهات المعنية إلى مدى حاجة سوق العمل؛ لطرح تلك الأعداد الكبيرة من المؤهلات الأجنبية ومدى جدواها.

العلاقات الإقليمية والدولية

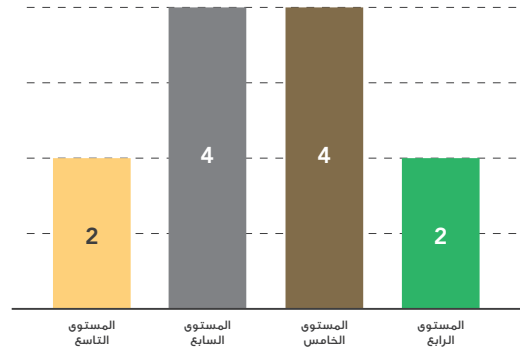
وحرصاً منها لبناء شراكة إستراتيجية؛ لتعزيز التعاون في القضايا المتعلقة بأطر المؤهلات والتطور المهني، وزيادة التفاهم الدولي بين الأطراف الإقليمية والدولية، وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بجميع مجالات هيكل، وتصميم وإدارة إطار المؤهلات، وتبادل المطبوعات التي يتم إصدارها في المجالات ذات الاهتمام المشترك، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بتجديد مذكرات التفاهم مع كل من هيئة المؤهلات الماليزية، وهيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات.

وتشمل معايير إسناد المؤهلات الأجنبية (4) معايير* هي:

- ملكية المؤهل.
- تفسير الحاجات والمبررات لطرح المؤهل.
- ضمان جودة المؤهل.
- ملائمة مستوى إسناد المؤهل والساعات المعتمدة.

وفي العام الأكاديمي 2018-2019، استوفى (12) طلب إسناد لمؤهلات أجنبية شروط ومعايير الإسناد؛ اشتملت على (3) طلبات من قطاع التعليم العالي، منها طلب دبلوم تم إسناده على المستوى الخامس، وطلبان للماجستير؛ تم إسنادهما على المستوى التاسع للإطار، و(9) طلبات مقدمة من جهات مانحة للمؤهلات الأجنبية؛ تُقدم في مؤسسات تدريب مهني في المملكة، وتضمنت (4) مؤهلات مهنية، تم إسنادها على المستوى الرابع والخامس، وشهادتين متوسطتين، ومؤهلين في الدبلوم المتوسط؛ تم إسنادها على المستوى السابع، بالإضافة إلى مؤهل مهني في التأمين؛ تم إسناده على المستوى الخامس، كما هو مبين في الشكل (86)، ليصل مجموع المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها على الإطار الوطني للمؤهلات (18) مؤهلاً أجنبياً، كما هو مبين في الشكل (87).

الشكل (86): مستويات المؤهلات الأجنبية التي استوفت متطلبات ومعايير الإسناد



* للحصول على تفاصيل حول هذه المعايير نرجو الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

المنتديات
وبناء القدرات



الريادة و
المبادرة



أولاً: المنتديات

1. المنتدى الخامس لإدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب منتدى إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية ومراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال الخامس في يوم الخميس 27 سبتمبر 2018، تحت عنوان: "معايير وآليات مراجعة أداء المدارس: الحاضر والتطلعات"، وقد وفر المنتدى فرصاً للتعاون بين المعلمين والقيادات الوسطى والعليا في المدارس الحكومية والخاصة، ووزارة التربية والتعليم، ومجتمع المدارس بشكل عام، من خلال ما تناوله من محاور متعددة، كان منها: أهمية مشاركة المدارس، والمجتمع التربوي في تطوير معايير وأدوات مراجعة أداء المدارس؛ وكيفية رفع مستوى جودة الأداء المدرسي في مملكة البحرين. كما استعرض الأسس التي تم من خلالها تطوير إطار المراجعة، ووثيقة مراجعة أداء المدارس، ومناقشة الآليات التي تم من خلالها اعتماد إطار المراجعة للدورة القادمة، من خلال ورقة العمل الرئيسة، والجلسات النقاشية المهنية التي عقدت في المنتدى، كما تضمن المنتدى عروضاً وصواريات تم من خلالها تهيئة المدارس الحكومية والخاصة؛ للاستعداد لمراجعة أدائها من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب.

وقد شارك في المنتدى ما يزيد على (120) مشاركاً من المهنيين والمختصين من المديرين والمعلمين من المدارس الخاصة والحكومية، إلى جانب المستشارين والتربويين، وخبراء تحسين أداء المدارس، وخبراء ضمان جودة التعليم. وقد قدم مديراً الإدارتين عرضاً بعنوان: "مخرجات تجربة تقييم الأداء المدرسي، بعد مرور عقد من التطوير"، تم التركيز فيه - بشكل رئيس - على مستجدات إطار مراجعة أداء المدارس ومعاييرها، بحيث تشمل مهارات القرن الواحد والعشرين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تطلعات المرحلة القادمة من مراجعات الأداء المدرسي في مملكة البحرين، وبيان آخر مستجدات الأطر الدولية وتجاربها في مراجعة أداء المدارس، وانعكاساتها على تجويد إطار مراجعة الأداء المدرسي بالمملكة. كما اشتمل المنتدى على جلسة نقاشية مطولة حول: "آليات المراجعة، والتحديات المتعلقة بها"، تم خلالها أخذ التغذية الراجعة من الشركاء؛ للاستفادة من الخبرات التراكمية، ومناقشة أهم الملحوظات فيما يتعلق بآليات وعمليات المراجعة، ومعايير الإطار؛ بهدف التطوير والتحسين.

موضوعات ومحاور المنتدى:

- شرح تحليلي وتأملّي لواقع المدارس بمملكة البحرين.
- استعراض أبرز الممارسات الإقليمية والعالمية في مجال مراجعة أداء المدارس.
- مهارات القرن الواحد والعشرين كمنطلق لإطار المراجعة الجديد.
- آليات المراجعة، والتحديات المتعلقة بها.

التوصيات:

- وخلص المنتدى إلى التوصيات التالية:
1. نشر الممارسات المتميزة في المدارس الحكومية والخاصة؛ بهدف التحسين والتطوير.
 2. اعتماد مهارات القرن الواحد والعشرين كمنطلق أساس للتخطيط والتطوير.
 3. تبني مجالات ومعايير إطار مراجعة أداء المدارس المحدث.

2. المنتدى الخامس لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب منتدى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني الخامس في تاريخ 23 يناير 2019، تحت عنوان: "تقييم ومراقبة أداء المتدربين - منظور شمولي"، بمشاركة ما يقرب من (120) مشاركاً وخبيراً محلياً من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، ومؤسسات التعليم الخاص غير الإجباري، والجهات المانحة للترخيص، والأطراف ذات العلاقة. وتهدف هيئة جودة التعليم والتدريب من عقدها هذا المنتدى بمحاوره وموضوعاته إلى توفير منصة تحاورية؛ لتبادل الخبرات المتصلة بآليات قياس ومراقبة أداء المتدربين، وكيفية استخدام النتائج في عملية صنع واتخاذ القرار، من خلال التركيز على إنجازهم، وكيفية الاستفادة من نتائج تدريبهم وتعلمهم؛ لتطوير أداء المؤسسات، والذي بدوره سيؤثر إيجابياً على إنجاز المتدربين من منظور شمولي، ويؤثر على جودة أدائهم، وكفاءة مخرجاتهم مهنيًا وعلميًا وفق آليات ومتطلبات السوق داخليًا وخارجيًا.

وقد قدمت مدير مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني خلال المنتدى عرضاً عن إنجازات هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني خلال عشر سنوات بعنوان: "من الدورة الأولى إلى الدورة الرابعة: الرحلة".

كما تضمن المنتدى عروضاً وجلسات نقاشية تناولت

مؤسسات التعليم العالي في الثاني من ديسمبر للعام 2018، بعنوان: "ضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي لتحسين جودة المخرجات وتوظيف الخريجين"، وقد شارك في المنتدى ما يقارب الـ (100) من الخبراء والمختصين في مجال جودة التعليم العالي، من بينهم رؤساء جامعات، ومسؤولو الجودة الداخلية بها، بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين، وممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، وخبراء دوليين ومحليين في ضمان جودة التعليم العالي.

وقد دارت النقاشات في المنتدى على مدار ثلاث جلسات، كانت الجلسة الأولى بعنوان: "ضمان الجودة الداخلية: المحفزات، والتطورات والتحديات الدولية"، وتلتها جلستان بعنوان: "من ضمان جودة محفز خارجي إلى داخلي"، و"ما بعد تراكم الأوراق - ثقافة جودة مليئة بالحياة". كما اشتمل المنتدى أيضاً على جلسة نقاشية، والتي صدر عنها عدد من التوصيات، المستخلصة مما قُدم من أوراق عمل، ومناقشات في الورش، ومن أهم النتائج التي توصل إليها المنتدى: الآتي:

- إن من أهم التحديات التي تواجه نظم إدارة الجودة الداخلية الانتقال من نظام ضمان جودة شكلي يعتمد على تجميع الأوراق إلى نظام يطبق، ويعمل على الاستفادة من آليات الجودة. ولذلك أوصى المنتدى بأن تكون أنظمة ضمان الجودة أقل انشغالاً بالجوانب التقنية، وأكثر اهتماماً برفع قناعة الأطراف المعنية بأهمية الجودة، ودورهم في دعم العملية التعليمية، لترسيخ ثقافة الجودة، وليصبح "أسلوب حياة". وقد يتطلب الأمر أيضاً أن تشمل أوصاف العمل وعقود التجديد مهام الجودة كجزء من واجبات ومهام الموظفين الأكاديمية العادية.

- من بين العوامل الداخلية التي ينظر إليها على أنها تدعم تطوير إدارة الجودة، يظهر الدعم القيادي بوضوح كعنصر أساسي، وقد أوصى المنتدى بتعزيز التواصل بين الإدارة العليا، والموظفين الأكاديميين والإداريين، إلى جانب تشجيع الوحدات الإدارية على المشاركة في نظام تقييم الجودة، من خلال المشاركة في الاجتماعات التشاورية، وفي تنفيذ القرارات والسياسات والإجراءات.

- إن الاهتمام بتعزيز صورة مؤسسات التعليم العالي هو دافع داخلي مهيمن على إدارة الجودة الداخلية لديها، وعلى الرغم من أن لقيادة المؤسسة - ممثلة في رئيس الجامعة ونوابه - دوراً مهماً في قيادة إدارة الجودة، إلا أن مكونات/ مجموعات الدعم مثل مكاتب أو وحدات إدارة الجودة، ولجان الجودة لاتزال تحتاج إلى

محاور متعددة، حيث دارت الجلسة الأولى حول "مراقبة إنجاز المتدربين - منظور مؤسسات التدريب"، وقد تم خلالها استعراض إنجاز المتدربين بمعهد البحرين للتدريب. كما شملت الجلسة عرضاً حول دراسة حالتي: الحالة الأولى من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بعنوان: "تحويل الوحدات غير المعتمدة إلى مؤهلات معتمدة"، أما الحالة الثانية فقد كانت لمركز أوريجن للتدريب المهني بعنوان "دراسة حالة لمعهد تدريب مهني ممتاز". كما قدم معهد اللغة البريطاني ورقة عمل حول "تعزيز التعلم والتقدم".

أما الجلسة الثانية، فقد احتوت على ورقتي عمل، كانت إحداها حول "مراقبة إنجاز المتدربين - نتائج المراجعات"، أما الورقة الثانية فقد كانت حول "تقديم الدروس - حصص التدريب والزيارات الصفية - منظور المراجعين".

كما اشتمل المنتدى على جلسة نقاشية، والتي صدر عنها عدد من التوصيات المستخلصة مما قدم من أوراق عمل ومناقشات، كانت أهمها:

- الاستفادة من نتائج المراجعات التي تقوم بها الهيئة بصورة أكبر، وذلك لما لها من دور إيجابي محسوس في تحسين أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، كما أتضح من نتائج الدورة الثالثة للمراجعات، ومواصلة العمل على تطوير آليات ضمان الجودة الداخلية للمؤسسات، وذلك بما يتماشى مع الممارسات الجيدة المعمول بها دولياً

- العمل على تطوير مؤهلات تعليم وتدريب مهني وطنية تناسب احتياجات سوق العمل البحريني، وذلك من خلال القيام بدراسات مسحية رصينة

- اعتماد البرامج التعليمية والتدريبية المبنية على مخرجات تعلم واضحة ودقيقة، وربط أدوات التقييم بهذه المخرجات لضمان تحصيل المتدرب على المعارف والمهارات المطلوبة والمحددة في مخرجات التعلم

- التأكيد على أهمية أن يكون المتدرب هو محور العملية التعليمية، وضرورة حفظ المعلومات الخاصة بالمتدربين وتحليلها والاستفادة من النتائج في اتخاذ القرارات بصورة استراتيجية وشمولية.

3. المنتدى الخامس لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب، بالتعاون مع المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، المنتدى الخامس لإدارة مراجعة أداء

دعم أكبر، وأن يبرز دورها بشكل أوضح في تفعيل سياسات الجودة. وقد أوصى المنتدى بإيلاء الاهتمام بنظم وهياكل إدارة الجودة من قبل القيادات المؤسسية؛ لتحقيق مرونة أكبر في إدارة الجودة ودعم فاعليتها.

• تركز آليات الجودة على الاستفادة من التغذية الراجعة للأطراف المعنية، والتطلع إلى أفضل الممارسات؛ من أجل تحسين ما يقدم من برامج أكاديمية وبشكل مستمر، وبناء على ذلك، أوصى المنتدى بالاهتمام والاستفادة بصفة خاصة من نتائج تحليل مختلف الاستبيانات عن احتياجات سوق العمل، وآراء الطلبة في عمليات صنع واتخاذ القرار، وذلك بشكل مستمر ومنتظم؛ لما لذلك من أثر على رفع كفاءة الخريج وقابليته للتوظيف.

• إن هيئة جودة التعليم والتدريب لها دور مهم في دفع نظام إدارة الجودة - بشكل عام - على المستوى الوطني، تنفيذًا لمهامها في ضمان مسئولية مؤسسات التعليم العالي أمام المجتمع عامة، والمسؤولين وأصحاب القرار خاصة، وتلبية لنداء وتكليفات الواجب الوطني، المدعومة بالأوامر والرؤى التقدمية لقيادة الوطن حفظها الله ورعاها. وبناءً على ذلك، فإن إدارة الجودة حاليًا هي من أهم أولويات مؤسسات التعليم العالي، كما أن تنفيذ تلك السياسات رهناً بمدى قدرة وكفاءة نظام إدارة ضمان الجودة الداخلي لديها.

4. المنتدى الخامس لإدارة الامتحانات الوطنية

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب منتدى إدارة الامتحانات الوطنية الخامس في السابع من نوفمبر 2018 تحت عنوان: "الامتحانات الوطنية: قراءة في البيانات وقراءة في الأثر"، والذي يهدف إلى توفير فرصة للتحاور بين مختلف الأطراف في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، ووزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى التعرف إلى دورة حياة البيانات في الامتحانات الوطنية، وأثرها على النظام التعليمي، وإلقاء الضوء على أفضل الممارسات الدولية في مجال توظيف هذه البيانات في تحسين أداء الطلبة، وتوظيفها في تطوير مهاراتهم وكفاياتهم.

كما تضمن المنتدى عروضًا وجلسات نقاشية تناولت محاور متعددة؛ إذ قدمت مدير إدارة الامتحانات الوطنية ورقة عمل بعنوان: "بيانات الامتحانات الوطنية وأثرها"، كما قدمت مدير إدارة التقييم في أكسفورد، كامبردج، ومجلس امتحانات الجمعية الملكية للفنون "OCR" خلال الجلسة الرئيسية ورقة عمل حول "كيفية الاستفادة من بيانات التقييم في تعزيز التعلم". وشمل المنتدى أيضًا ورشتي عمل؛ عُقدت الورشة الأولى

تحت عنوان: "ترجمة دراسة الحالة إلى ممارسة"، أما ورشة العمل الثانية فكانت حول توظيف نماذج من بيانات الامتحانات الوطنية، بما فيها تقارير رؤساء التصحيح؛ لتمكين المشاركين من قراءة تقارير الهيئة التي تُظهر الجوانب الإيجابية في أداء الطلبة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، وكيفية الاستفادة من نتائج الامتحانات الوطنية في تحسين المخرجات التعليمية.

ومن خلال أوراق العمل والمناقشات في الورش، تبين أن إدارة الامتحانات الوطنية وبعد مرور 10 سنوات على انطلاق أول امتحانات وطنية أصبحت تمتلك قاعدة بيانات واسعة النطاق، تُمكنها هذه البيانات من تحقيق جودة الأداء في التقييم، وتمرُّ البيانات الخام بإدارة الامتحانات الوطنية بدورة حياة تتمثل في خلقها، ومعالجتها، وتنظيمها، وتدقيقها، وتنظيمها، وإعادة تشكيلها للوصول إلى استنتاجات، ثم الحفاظ عليها. وينتج عن هذه الدورة معلومات تنعكس في تقارير تصدرها الإدارة لتستفيد منها الأطراف ذات العلاقة، كما تعمل الإدارة على إعادة استعمال البيانات واستثمارها في أغراض متعددة؛ من أجل الارتقاء بالنظام التعليمي، ومن أمثلة ذلك: "دراسة أثر الامتحانات الوطنية".

ومن جهة أخرى، عُرض في المنتدى دراستان لحالتين مختلفتين توضحان كيفية التعامل الجيد مع بيانات نتائج الطلبة، وقد تبين من خلالهما أن الاستعمال الفعال للبيانات يُعدُّ حيويًا لتحسين أداء الطالب في المدرسة في جميع المراحل الدراسية، وبيّنت الدراسات الحديثة التي أجريت من قبل (أوفستد) لمجموعة من المدارس الابتدائية والثانوية ذات الأداء المتميز أن السبب الرئيس وراء تميزها هو استعمالها الفعال لبيانات أداء الطلبة، واعتمادها على المتابعة الحثيثة والمراقبة المستمرة لأداء الطلبة وتحسين إنجازهم، كما أن التدريس الجيد، والتقييم الفعال يعتمد على الاستفادة من البيانات في تتبع أداء الطالب، وملاحظة تطوُّر أدائه، وأوصى المشاركون بأهمية تدريب التربويين على الاستعمال الفعال لبيانات الامتحانات؛ إذ يمكن للمعلمين استعمال البيانات لوضع الأهداف التعليمية، كما يمكن للمدرسة توظيف التحليل التنبؤي لأداء الطالب.

ثانيًا: بناء القدرات

حظت كل من إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة بعام أكاديمي حافل بالأنشطة والبرامج التدريبية، فعلى الصعيد الداخلي تم تنفيذ سلسلة من الفعاليات المكثفة لاختصاصيي مراجعات الأداء في المجال المدرسي بالهيئة، وقد تجاوزت هذه الفعاليات (30) فعالية تنوعت ما بين الجلسات المركزة، والنقاشات

ل(13) مؤسسة تم الترخيص لها حديثاً، وذلك للعمل على نشر وتبني الآليات والممارسات الجيدة لدى هذه المؤسسات منذ نشأتها والعمل على ضمان جودة ما تقوم هذه المؤسسات بتقديمه وتحسين مخرجاتها، وذلك بما تتطلبه معايير ضمان الجودة المدرجة في إطار الدورة الرابعة لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

وإيماناً من الهيئة بضرورة بناء قدرات وطنية من خارج الهيئة، قادرة على المساهمة في المراجعات قامت الإدارة بعقد ورشة لتدريب المراجعين الخارجيين والاستشاريين على كيفية مراجعة المؤسسات بناء على متطلبات إطار الدورة الرابعة لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وتم خلال الورشة استعراض ومناقشة كافة التفاصيل المتعلقة بدور المراجعين الخارجيين والاستشاريين ومهامهم قبل، وأثناء، وبعد زيارة المراجعة، وقد حضر هذه الورشة (10) مراجعين خارجيين واستشاريين.

وفي إطار حرص إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على توثيق التواصل مع الأطراف ذات العلاقة؛ فقد تم التواصل مع كل من مؤسسات التعليم العالي، مجلس التعليم العالي، وعينة من طلبة الجامعات؛ للحصول على تغذية راجعة منهم فيما يتعلق بالإطار المحدث لمراجعة البرامج الأكاديمية للدورة الثانية.

وقد أجرت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ثلاث ورش عمل، للتعريف بالإطار المحدث لمراجعة البرامج الأكاديمية للدورة الثانية، وأخذ التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة والاستفادة منها. كما عُقدت هذه الورش في الفترة من يناير إلى مارس 2019. واستهدفت الثلاث فئات المذكورة أعلاه، وقد تم مناقشة الإطار المحدث، والمقارنة بينه وبين إطار الدورة الأولى؛ للتعرف على المستجدات التي طرأت عليه؛ بناءً على المقترحات التي أرسلت سابقاً من قبل مؤسسات التعليم العالي، كما تم التطرق لكل معيار من معايير المراجعة الأربعة بإسهاب، وقد أفضت تلك المناقشات إلى إجراء بعض التعديلات على إطار المراجعة المحدث.

وعلى صعيد بناء القدرات الوطنية في إدارة الامتحانات الوطنية - من خلال التوظيف المؤقت - فقد عملت الإدارة على توظيف مجموعة من الاستشاريين؛ للمساعدة في القيام بالمهام المتعلقة بمراجعة الامتحانات الوطنية وبنائها، ومجموعة من واضعي فقرات الامتحانات الوطنية؛ للمساهمة في إعداد فقرات الامتحانات الوطنية. كما قامت باختيار موظفيها المؤقتين؛ للمشاركة في تنفيذ الامتحانات

والتدريبات العملية المطعمة بالوسائل والأدوات التقنية الحديثة، وانقسمت إلى قسمين: الأول لأخذ التغذية الراجعة حول الملاحظات العامة المرتبطة بتطبيق دليل مراجعة أداء المدارس في دورته الثالثة بعد انتهاء الدورة، بينما ركز القسم الثاني من برامج بناء القدرات على رفع جهورية الاختصاصيين للإلمام بكافة متطلبات تنفيذ الإطار الرابع لمراجعات أداء المدارس في مملكة البحرين، خاصة فيما يتعلق بتقييم الدروس، وعمليات التعليم والتعلم، والإنجاز الأكاديمي، والشخصي للطلبة، علاوة على التدقيق والتقييم لأعمالهم الكتابية وقياس مدى التقدم فيها. وفي إطار السعي الجاد لتحسين جودة ما يقدمه شاركت الإدارتين عن طريق إيفاد منتسبيها في العديد من البرامج المقدمة من معهد الإدارة العامة (بيبا) كبرنامجي بناء وتكوين.

وأخيراً وعلى الصعيد الخارجي فإن أنشطة وبرامج التدريب التي عقدت ضمن المبادرات الفاعلة في بناء القدرات الوطنية للمدارس الحكومية والخاصة بهدف تدريبهم وتعزيز مشاركتهم في اجراء المراجعات، وتحسين جودة ما يتم تقديمه، فقد نظمت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية ورشتي عمل للمدارس تتعلق بملء استمارة التقييم الذاتي وفق دليل المراجعة المعتمد وشملت كافة المدارس الحكومية في المملكة، ونظمت إدارة مراجعة المدارس الخاصة الورشة ذاتها للمدارس الخاصة، إضافة إلى إقامة أربع ورش تدريبية حول الاستعداد لزيارات المتابعة لكل من المدارس الحكومية والخاصة. وفي إطار الحرص على مبدأ الاستدامة في تبادل المعرفة مع منتسبي المدارس والشركاء، نظمت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية لقاء مع الإدارة العليا بكلية البحرين للمعلمين لمناقشة أوجه التعاون وتبادل الخبرات، إضافة إلى تقديم عرض توضيحي عن أدوار الهيئة وتحديثات إطار مراجعة أداء المدارس لكافة أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية بالكلية. كما نظمت العديد من اللقاءات مع وزارة التربية والتعليم؛ لرفع الوعي حول متطلبات تطبيق الإطار الجديد والإجراءات المرتبطة بمراجعة أداء المدارس.

كما واصلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني في العام الأكاديمي 2018-2019 مبادراتها في بناء قدرات مؤسسات التعليم والتدريب المهني من خلال عقد ورشتين لتدريب المؤسسات على عملية التقييم الذاتي وفق متطلبات إطار الدورة الرابعة للمراجعات، وعلى الممارسات الجيدة في استكمال استمارات التقييم الذاتي للمؤسسة، وإعداد ملف بيانات إنجاز الطلبة والأدلة والمواد المطلوبة للمراجعة. وقد حضر هاتين الورشتين 53 شخص يمثلون 23 مؤسسة. كما قامت الإدارة بعقد ورشة توعوية لـ (27) ممثلين

الوطنية وتصحيحها، فوظفت أكثر من 700 مصحح، وما يقارب 250 موظفًا للأعمال الإدارية وإدخال البيانات، و90 مراقبًا. وقد قدمت الإدارة لكل فئة من هذه الفئات ورش عمل ولقاءات خاصة بها؛ بهدف تأهيل الموظفين للقيام بمهامهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى ورش عمل مختلفة لرؤساء التصحيح المشاركين في تصحيح الامتحانات الوطنية للعام 2019، منها ورشة عمل في كتابة تقارير رؤساء التصحيح، وأخرى في معايير تحديد درجات المستويات للصف الثاني عشر.

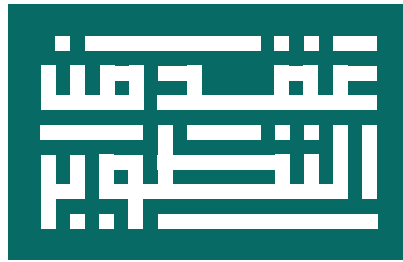
وفيما يتعلق برفع كفاءة الموظفين الدائمين، فقد قامت الإدارة بإيفاد بعض موظفيها لحضور "منتدى البحرين الدولي للحكومة الإلكترونية"؛ إذ يعدُّ هذا المنتدى أحد أهم الفعاليات في مملكة البحرين، وأحد المنتديات الرئيسة على الساحة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كما عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات (6) ورش تدريبية؛ لبناء القدرات لمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التدريب المهني، حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات؛ تضمنت شرًا وأيًا عن عمليات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية، تمَّ فيها تدريب (100) منتسب لتلك المؤسسات على عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، وقد أتيَّعت هذه الورش بزيارات دعم ذات طابع استشاري لتلك المؤسسات المقبلة على تقديم طلبات الإدراج المؤسسي والتسكين؛ ويأتي ذلك ضمن سياسة الهيئة في التواصل والتعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب، وتوفير الدعم والمساندة لتقديم الطلبات من خلال إجابتها عن أي استفسارات، أو التباس، وتعطي هذه الزيارات انطباعًا عامًا عن أهلية هذه الطلبات، ومستوى إلمام المؤسسات التعليمية والتدريبية بمتطلبات الإطار، واستعدادها العام للتطبيق الفعلي.

كذلك قامت الإدارة بعقد ورشتين؛ تمَّ فيهما تدريب (34) عضوًا من أعضاء لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات من ذوي الخبرة في ضمان الجودة والتخصصات المختلفة؛ ليتم الاستعانة بهم في عمليات التقييم، والتحقق من المؤهلات قبل تسكينها، حيث تمَّ إضافتهم إلى قائمة الأعضاء السابقين. وسعيًا منها لنشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات، فقد قامت الهيئة بعقد (5) ورش عمل توعوية لعدة جهات؛ بهدف التعريف بأهمية الإطار الوطني في ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل، وأهدافه في تطوير التعليم والتدريب في المملكة.



هيئة جودة التعليم والتدريب





سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء و رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب يلقي كلمته في افتتاح الحفل

من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، والمتابعة المباشرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى، يتواصل السعي والعمل؛ لتحقيق أهداف الرؤية الشاملة المتعلقة بمنظومة التعليم والتدريب في مملكة البحرين 2030".

وشدد سموه على أنه بإنشاء هيئة جودة التعليم والتدريب، بدأت مرحلة جديدة في مسيرة مملكة البحرين التعليمية، من خلال برامج تقييم ومراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، مشيرًا إلى الإنجازات التي تحققت في عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، وتخطي المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والدولي، حيث تمت محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات بنظيره الأسكتلندي.

من جانبه، قال وزير المواصلات والاتصالات نائب رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

بمناسبة مرور 10 سنوات على إنشاء هيئة جودة التعليم والتدريب، رعى سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب الحفل الذي أقامته الهيئة، بحضور معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وأول رئيس لمجلس إدارة الهيئة، وعدد من أصحاب المعالي والسعادة الوزراء.

وفي كلمة سموه التي ألقاها بهذه المناسبة، أكد سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة "أن تأسيس الهيئة يعد نقلة نوعية للتعليم في مملكة البحرين، فهي إلى جانب مبادرات تطوير التعليم والتدريب، فإنها تشكل مستقبل التعليم، وترسخ مكانة المملكة، وعطاءها على المستوى الإقليمي والدولي؛ إذ إنه وبفضل من الله عز وجل، وبفضل التوجيهات الملكية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، والدعم المقدم

وقد تضمن الحفل عرضاً تقديمياً تحت عنوان: "ضمان الجودة الخارجية - نحو اقتصاد قائم على المعرفة" للخبير الدولي السيد بيتر شانغ، الذي أثنى على تجربة مملكة البحرين في مجال تطوير التعليم، وممارسات ضمان الجودة وفق الرؤية الشاملة للمشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، وما يحظى به هذا القطاع من اهتمام من الحكومة الرشيدة.

هذا، وقد شهد الحفل تدشين سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، لكتاب الهيئة "عقد من التطوير"، الذي يحكي عن مسيرتها في 10 سنوات، متناولاً تاريخها، ومسيرتها، وبدايات تأسيسها بسواعد بحرينية وطنية، منذ العام 2008.

كما قام سموه بتدشين الموقع الإلكتروني الجديد للهيئة باللغتين العربية والإنجليزية، وبتوزيع الدروع التذكارية على المشاركين في الاحتفالية، منهم المتحدث الدولي السيد بيتر شانغ، ورؤساء وأعضاء مجلس إدارة الهيئة.

وقد تخلل الحفل تكريم وزير المواصلات والاتصالات نائب رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب المهندس كمال بن أحمد محمد، لـ 34 كفاءة من قدامى الموظفين الذين أكملوا عشر سنوات من الخدمة والعطاء منذ تأسيس الهيئة.

المهندس كمال بن أحمد محمد: "يتشرف الإنسان ويفتخر أن يكون جزءاً من هذا الصرح الوطني، الذي لم تبنه الوعود ولا الأحلام، ولكن بنته الأفعال والرؤى الوطنية الصادقة التي جسدها ونفذتها كوكبة من الكفاءات البحرينية الوطنية، التي استطاعت أن تغيّر واقعاً، اكتسب احتراماً محلياً وإقليمياً ودولياً".

وأكد سعادة المهندس خلال كلمته الترحيبية في الحفل على أن تدشين هيئة جودة التعليم والتدريب منذ بذرتها الأولى، وانطلاق مبادراتها جاءت بإيمان من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة بها قولاً وعملاً، ودعم من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، لإنجاح المبادرة والنهوض بها ضمن مشروع متكامل لتطوير التعليم والتدريب، الذي أداره سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بكل إخلاص وعطاء وتفانٍ واقتدارٍ.

من جهتها، قدمت الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي عرضاً عن مسيرة مشروع تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وأبرز المحطات في تاريخ هيئة جودة التعليم والتدريب منذ تأسيسها حتى العام 2018، حيث تحدثت عن تبلور فكرة مبادرة المشروع الوطني، وأهداف تطوير التعليم والتدريب القائمة على تقديم تعليم نوعي ذي جودة عالية.



تكريم راعي الحفل لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئة



تكريم سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة راعي الحفل لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة أول رئيس مجلس إدارة للهيئة



راعي الحفل يتسلم كتاب هيئة جودة التعليم والتدريب "عقدٌ من التطوير" بمناسبة مرور عقد على تأسيس الهيئة ويعلن الموقع الإلكتروني الجديد



رئيس مجلس إدارة الهيئة الوزير كمال بن أحمد يلتقط صورة تذكارية مع المكرمين من قدامى الموظفين



الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور جواهر المضحكي تلتقط صورة تذكارية مع جميع منتسبي الهيئة

هيئة جودة التعليم والتدريب



جائزة التميز
في التواصل

جائزة التميز في التواصل مع العملاء في الملتقى الحكومي 2018

مجلس الإدارة، وجميع منتسبي الهيئة، لما تحقق من إنجاز في هذا المجال.

وقالت الرئيس التنفيذي: "إن تأسيس جائزة للتميز في الملتقى الحكومي يعكس اهتمام القيادة الرشيدة في تحقيق التواصل والتفاعل مع شكاوى وملاحظات المواطنين، وكون تلبية احتياجات المواطن من أولويات برنامج عمل الحكومة الموقرة".

وشددت على أن حصول هيئة جودة التعليم والتدريب على جائزة "التميز في التواصل مع العملاء"، يبرز مدى التفاعل مع التغذية الراجعة من المواطنين كافة، وحرص الهيئة الدائم على الرد على تساؤلاتهم، وحل كل الشكاوى التي ترد إليها؛ لتحقيق أهداف الحكومة في تطوير جودة الخدمات والأداء العام.

ثمّنت سعادة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، الرئيس التنفيذي فوز هيئة جودة التعليم والتدريب بجائزة التميز في التواصل مع العملاء خلال الملتقى الحكومي 2018، الذي يقام برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، ومبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله، مؤكدة اعتزازها وفخرها، وفخر جميع منتسبي الهيئة بهذه الجائزة، كون الهيئة من بين أفضل الجهات الحكومية تفاعلاً في النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل"، متقدمة في الوقت ذاته بالتهنئة إلى سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، وإلى سعادة رئيس مجلس الإدارة، سعادة المهندس كمال بن أحمد محمد وزير المواصلات والاتصالات، وإلى جميع أعضاء



هيئة جودة التعليم والتدريب



الخلاصة

الشمالية والجنوبية، ومحاولة دعم المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" فيها؛ أهمية كبرى في تطوير الأداء في المدارس الحكومية. إضافة إلى ذلك، يجب العمل على تقليل التباين ما بين نتائج تقييمات المدرسة، ونتائج الاختبارات، والامتحانات الخارجية التي تجريها وزارة التربية والتعليم، أو هيئة جودة التعليم والتدريب، أو الجهات الأخرى، كما يجب على الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم إعادة النظر في معايير وآليات القبول في المدارس الصناعية، والمناهج المقدمة فيها، وطرائق تقديمها، بما يساهم في رفع مستويات أداء الطلبة، وإعدادهم لسوق العمل.

وبشكل عام، فإن نتائج أول دفعة تقارير لمراجعات أداء المدارس الحكومية من الدورة الرابعة، والتي تمثلت في نتائج (20) مدرسة تمت مراجعتها، جاءت بشكل أفضل نسبيًا، حيث شكلت نسبة: "غير ملائم" (10%) من هذه المدارس، علمًا أنه لم تكن بين هذه المدارس أية مدرسة حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة السابقة، حيث حصلت (60%) منها على تقديري: "ممتاز" و"جيد". وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية لهذه الدفعة من التقارير، إلا أن الصورة العامة لفاعلية المدارس الحكومية لاتزال متراجعة، حيث تشكل نسبة: "غير ملائم" (33%)، وهي نسبة مؤثرة جدًا في الأداء العام للنظام التعليمي في المملكة.

ولاتزال هناك جوانب عدة للتطوير خاصة فيما يتعلق بانخفاض المستويات الأكاديمية للطلبة، والتي تأثرت بشكل مباشر بجودة عمليات التعليم والتعلم والتقويم، إضافة إلى ضعف فاعلية برامج التطوير المهني المقدمة، وعدم كفاية آليات متابعتها. وستستمر الإدارة في تنفيذ مراجعات أداء المدارس الحكومية في العام الدراسي 2020-2019، وفقًا للخطط التشغيلية المعتمدة للدورة الرابعة، إضافة إلى إجراء الزيارات الخاصة للمدارس ذات الأداء الـ "ممتاز"، وزيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم".

استكملت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في **إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الخاصة في ديسمبر 2018، والتي بلغ عددها (62) مدرسة خاصة، أغلبها تخدم الجنسين، وقد شرعت الهيئة في مراجعات الدورة الثالثة في فبراير 2019. وقد احتوت تقارير المراجعات للمدارس على أبرز مواطن القوة،

إن تقرير هذا العام 2019، التعليم في القرن الواحد والعشرين: جودة وتمكين" وفي نسخته الحادية عشر يقدم عرضًا تحليليًا لأداء مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ونتائج الامتحانات الوطنية، والمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم مراجعتها وإدراجها، وتسكين، وإسناد مؤهلاتها على الإطار الوطني للمؤهلات. وكذلك الدروس المستفادة من هذه النتائج، والخطط المستقبلية المقدمة من الهيئة ممثلة في إداراتها المعنية؛ لدعم وتطوير جودة التعليم والتدريب في المملكة.

أتمت **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية** في ديسمبر 2018، دورة المراجعات الثالثة باستكمال مراجعة (207) مدرسة حكومية، كما بدأت في فبراير 2019، دورة المراجعات الرابعة. وقد أبرزت تقارير هذه المراجعات مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، وأدرجتها في توصياتها للمدارس. وقد أثبتت إدارات المدارس التي سعت إلى الاستفادة من تقارير مراجعات الهيئة السابقة، ومتابعة توصياتها تقدمًا إيجابيًا في أدائها، انعكس على تحسن أداء الطلبة الأكاديمي وتطورهم الشخصي.

وعند مقارنة نتائج أداء المدارس الحكومية بين دورتي المراجعات الثانية والثالثة برزت عدة توصيات لتطوير الأداء العام؛ تلخصت في ضرورة الاستفادة من الممارسات المتميزة في المدارس ذات الأداء الـ "ممتاز"، في تحسين أداء النظام التعليمي بشكل عام، وتطبيق مشروعات من الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم؛ لرفع أداء المدارس "غير ملائم"، والتعامل مع المدارس الثابتة عليه في أدائها، وضرورة إعادة تقييم برامج التمهين والتطوير للقيادات المدرسية والمعلمين، مع التركيز على أهمية تشجيع وتفعيل إجراء البحوث التربوية الميدانية؛ لدراسة الظواهر التي خلصت مراجعات جودة الأداء إليها خلال العشر سنوات الماضية. كما أن للعمل على تثبيت الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس، وتوفير المتطلبات خاصة البشرية منها أثرًا مباشرًا على تحسن الأداء وثباته.

ولتشخيص مشكلات المدارس الإعدادية بشكل مفصل من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، واستهدافها بحزمة من الإجراءات؛ لتطوير أدائها، ودراسة أسباب ظاهرة تنامي الفجوة في الأداء ما بين البنين والبنات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها، ودراسة أسباب تراجع الأداء في محافظتي

مملكة البحرين؛ إذ تقلصت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" من (18%) إلى (16%)، ومن ثم إلى (11%)، في حين يوجد ارتفاع واضح في نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: "ممتاز" و"جيد"، عبر الدورات الثلاث، حيث ارتفعت النسبة من (21%) إلى (40%)، وصولاً إلى (46%)، وذلك على الرغم من رفع سقف المتوقع من المؤسسات من دورة إلى أخرى، بالتوافق مع الممارسات الجيدة في مجال التعليم والتدريب الفني.

وعند مقارنة نتائج الدورة الثانية والثالثة، يتضح تحسن أداء المؤسسات في ثلاثة مجالات، جاء أكثرها وضوحاً في الدعم والإرشاد، ومن ثم إنجاز المتدربين، يليه فاعلية التعليم والتدريب والتقييم غير أن نتائج المجال الخامس، والمتصل بالقيادة والإدارة مازال مقلّفاً، حيث ارتفعت نسبة "غير ملائم" لتصل إلى (24%).

وإذا ما حللنا نتائج الفاعلية بوجه عام لهذه المؤسسات خلال الدورتين الثانية والثالثة، وذلك حسب جهة الترخيص، نجد أن هناك تحسناً في أداء المجموعتين، غير أنه في حين تقلصت نسبة "غير ملائم" للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتصل إلى (6%)، نجد أن هذه النسبة تصل إلى (26%) للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وهو أمر يستدعي الانتباه، ومن الضروري معالجته.

وتشير التوصيات المتضمنة في تقارير المراجعات للهيئة إلى أنه لكي يرتقي أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، لابد من أن تتحقق المؤسسات بصورة دورية ورسمية من احتياجات سوق العمل، إضافة إلى تبني سياسات وعمليات رسمية تتبعها المؤسسة لتصميم ومراجعة برامج/ دورات التدريب التي تقدمها. كما يجب تطوير الآليات التي تنتهجها هذه المؤسسات؛ لقياس وتقييم مستوى المتدربين عند الالتحاق بالدورات والبرامج، ومستوى تطورهم، وإنجازهم في نهاية هذه الدورات والبرامج، إضافة إلى تحسين وتنويع طرائق التعليم والتعلم وتطويرها؛ لتناسب الاحتياجات والمستويات المختلفة للمتدربين، من خلال التخطيط للدروس وإدارتها بصورة أكثر فاعلية. كما أن هناك حاجة عند بعض مؤسسات التدريب والتعليم؛ لتطوير خططهم الإستراتيجية؛ لتناسب مع رؤيتها وما تصبو للوصول إليه، إضافة إلى تطوير آلياتها المستخدمة لمتابعة أداء المؤسسة، بما في ذلك أداء المدربين والمتدربين، وتبني نظام داخلي لضمان الجودة؛ يتم تطبيقه بصورة متناسقة وصارمة.

بدأت الدورة الرابعة من مراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني في فبراير 2019، وقد شملت نتائج

والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. وعلى الرغم من أن نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "ممتاز" في الدورة الثانية تُعد أفضل من نسبتها في الدورة الأولى بزيادة طفيفة، إلا أن هذه النسبة مازالت دون طموحات تطوير التعليم الخاص بمملكة البحرين. كذلك لاتزال نسبة المدارس الحاصلة على تقديري: "مرض" و"غير ملائم" مرتفعة، فقد أظهرت تقارير المراجعات العديد من القضايا المؤثرة في نظام التعليم الخاص، فمع تباين أداء المدارس الخاصة بشكل عام، تباينت كذلك في آليات تطبيق ومتابعة العمل المدرسي، وفي مستويات تفعيل المصادر التعليمية. ومازال هناك عددٌ من المدارس الخاصة التي تواجه عدداً من التحديات؛ منها الارتقاء بمستوى الأداء العام، أو المحافظة على النتائج السابقة الجيدة والمرضية على أقل تقدير، وضعف العمليات الإستراتيجية الفاعلة من تقييم، وتخطيط، وتنفيذ، ومتابعة، وغياب برامج التمهين الفاعلة؛ مما أثر سلباً على فاعلية وجودة العمليات. وعليه، فإنه يلزم دعم المدارس الخاصة بمملكة البحرين، خاصة إدارتها؛ للعمل وفق أولويات التطوير، والاستفادة من تقارير المراجعات؛ للارتقاء بمستوى الأداء العام، وضمان انعكاسه إيجاباً بصورة مباشرة على إنجاز الطلبة.

وقد شملت نتائج المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات أداء ست مدارس خاصة، حيث ثبت أداء أربع منها على أحكامها السابقة، واحدة على تقدير: "ممتاز"، وواحدة على تقدير: "جيد"، واثنان على تقدير: "مرض"، في حين تراجع أداء مدرستين من تقدير: "مرض" إلى تقدير: "غير ملائم"، وقد أثر ذلك سلباً على النتيجة التراكمية لأداء المدارس الخاصة. وفي العام الدراسي 2019-2020، ستواصل هيئة جودة التعليم والتدريب مراجعة أداء المدارس الخاصة، وفقاً للخطة المعتمدة للدورة الثالثة من المراجعات، إضافة إلى إجراء زيارات المتابعة للمدارس الخاصة الحاصلة على تقدير: "غير ملائم".

أنهت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني في ديسمبر 2018، دورة المراجعات الثالثة التي بدأتها في مارس 2015، حيث قامت خلالها بمراجعة (96) مؤسسة تعليم وتدريب مهني؛ (67) منها مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(27) مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى مراجعة مؤسستين قائمتين بذاتهما. كما تم تحديث إطار المراجعة، واعتماده؛ ليكون الإطار المستخدم في الدورة الرابعة للمراجعات، والتي بدأ العمل به في فبراير 2019، حيث تم من خلاله تقييم أداء (10) مؤسسات تدريب؛ (8) منها مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(2) من قبل وزارة التربية والتعليم. وتشير نتائج الدورات الثلاث للمراجعات إلى تحسن واضح في أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني العاملة في

المرحلة الأولى من الدورة الرابعة للمراجعات أداء (10) مؤسسات تعليم وتدريب مهني، حيث ثبت أداء مؤسسة واحدة على حكم: "ممتاز"، وذلك للمرة الثالثة على التوالي، وحصلت (6) مؤسسات على حكم: "جيد"، كما حصلت مؤسسة واحدة على تقدير: "مرض" بنسبة (10%). في حين حصلت مؤسستان على تقدير: "غير ملائم" بنسبة (20%)، إحداهما مؤسسة جديدة، تمت مراجعتها للمرة الأولى. وفي العام الأكاديمي 2019-2020، ستواصل هيئة جودة التعليم والتدريب مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وفقاً للخطة المعتمدة للدورة الرابعة من المراجعات، إضافة إلى إجراء زيارات المتابعة لمؤسسات التعليم والتدريب المهني الحاصلة على تقدير: "غير ملائم".

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة **مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي**، بإجراء الدورة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية في الفترة من 2009-2017، وذلك على مرحلتين: المرحلة الأولى والتي تمت في الفترة من 2009-2011، والمرحلة الثانية من الفترة 2012-2017، وتم اعتماد ونشر تقارير آخر دفعة من هذه البرامج في أكتوبر 2018. وتعكس نتائج المراجعات بين مرحلتين المراجعة الأولى والثانية تحسناً في هيكل برامجها وعملياتها الأكاديمية والإدارية بما يتناسب ومتطلبات هذه البرامج حيث حاز (76) برنامجاً أكاديمياً بنسبة (64%) من إجمالي عدد البرامج التي تمت مراجعتها على حكم: "جدير بالثقة". وقد أظهرت غالبية مؤسسات التعليم العالي قدرة على تطوير برامجها؛ لتستوفي المتطلبات الرئيسة والفرعية للمؤشرات الأربعة لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية؛ إضافة إلى الجدية في تطوير خططها التحسينية، والاستفادة من توصيات المراجعات السابقة، ومراجعات خطط التحسين والزيارات التتبعية التي قامت بها الهيئة. كما كانت نسبة البرامج الحاصلة على حكم: "قَدْز" محدود من الثقة" (20%)، ونسبة البرامج الحاصلة على حكم: "غير جدير بالثقة" (16%). غير أن الهيئة تنظر بقلق للبرامج الأكاديمية المطروحة في بعض مؤسسات التعليم العالي بالمملكة، والتي لم تستوف متطلبات ضمان الجودة، ولم تبرز تقدماً ملائماً في الزيارات التتبعية التي أجريت لها.

وقد تم عقد عدد من الزيارات التتبعية خلال الدورة الأولى من المراجعات البرامجية، حيث تعدّ هذه الزيارات جزءاً من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر. وتعكس نتائج (23) زيارة تتبعية، والتي تم نشر نتائجها، تحسناً في جودة البرامج الأكاديمية، حيث أظهر عددٌ من مؤسسات التعليم العالي قدرتها على تحسين هيكل برامجها وعملياتها الأكاديمية والإدارية؛ استجابة للتوصيات التي وردت في تقارير المراجعة.

وقد بدأت الإدارة الدورة الثانية من مراجعات الجودة المؤسسية، في أكتوبر 2018، ومن المقرر استكمالها في يناير 2020. وقد تم نشر ستة تقارير عن أداء ست جامعات، تشتمل على أحكام، وتوصيات بشأن كيفية تعزيز قدرة المؤسسة على إجراء ضمان الجودة لديها من خلال الأدوار المحورية، التي تقوم بها المؤسسة، وهي: التعليم والتعلم، بالإضافة إلى البحث العلمي والمشاركة المجتمعية، فضلاً عن أدوارها في الحوكمة والإدارة. ويتم الحكم على مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء المعايير الثمانية، والمؤشرات الذي يشتمل عليها إطار عمل الدورة الثانية من المراجعات المؤسسية، المعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (38) لسنة 2015. وقد تم نشر ستة تقارير عن أداء أربع جامعات خاصة، واثنين حكوميتين. وقد حازت جميعها على حكم عام: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة".

لقد نفّذت الهيئة - ممثلة في إدارة **الامتحانات الوطنية - الامتحانات الوطنية** للعام 2019، والتي أجريت في دورتها الحادية عشرة على طلبة الصف السادس، وفي دورتها السابعة على طلبة الصف الثاني عشر.

وفيما يتعلق بالامتحانات الوطنية للصف السادس، فقد تم إصدار النتائج بنظام درجة الامتحان الوطني، وقد حُدد المتوسط الوطني لجميع المواد عند الدرجة (50) في سنة القاعدة الأساس 2018، وبعدها يتغير هذا المتوسط تبعاً لتغير أداء الطلبة في الأعوام اللاحقة. أما بالنسبة لنتائج الامتحانات الوطنية للعام 2019، فقد لوحظ ارتفاع طفيف في المتوسط الوطني لجميع المواد.

أما فيما يتعلق بنتائج الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر للعام 2019، فقد جاءت دون المستوى؛ إذ حقق طلبة المدارس الحكومية في اللغة العربية نسبة نجاح بلغت (38%)، تليها نتائج اللغة الإنجليزية التي بلغت نسبة نجاح الطلبة فيها (30%)، ثم نتائج حل المشكلات بنسبة نجاح بلغت (5%).

وعلى غرار الأعوام الماضية، تفوقت البنات على البنين في الامتحانات الوطنية للصف السادس، أما في الصف الثاني عشر، فقد جاء أداء البنات في اللغات أفضل من أداء البنين، في حين تساوى الأداء بينهما في حل المشكلات.

وللارتقاء بمستوى أداء الطلبة على المستوى الوطني، ينبغي الاستفادة من تقارير الامتحانات الوطنية؛ والتي تحتوي على نقاط القوة في أداء الطلبة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وضرورة العمل على تحفيز

الطلبة لتقديم أفضل ما لديهم من قدرات معرفية وعقلية في الامتحانات الوطنية، وتغطية المعلمين متطلبات المنهج الوطني المعتمد في عملية التعليم والتعلم، وإجراء تدريب نوعي، ومستمر للمعلمين على أساليب متنوعة في طرائق التدريس الفاعلة، وتوظيف التقييم في إكساب الطلبة الكفايات التي تحقق مهارات التفكير الدنيا والعليا.

في العام الأكاديمي 2018-2019، أدرجت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات (6) مؤسسات تدريب فني ومهني في سجل الإطار الوطني للمؤهلات، كما تم تسكين (60) مؤهلاً وطنياً؛ منها (35) مؤهلاً تعليم عال، و(25) مؤهلاً تعليم وتدريب مهني. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إسناد (12) مؤهلاً أجنبياً إلى الإطار؛ منها (3) مؤهلات من قطاع التعليم العالي، و(9) مؤهلات من جهات مانحة لمؤهلات أجنبية تقدم في مؤسسات تعليم وتدريب مهني في مملكة البحرين. كما عقدت الهيئة (6) ورش تدريبية لبناء القدرات لمؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني، حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات. وسعيًا منها لنشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات محليًا، فقد قامت الهيئة بعقد (5) ورش عمل توعوية لعدة جهات تهدف إلى التعريف بأهمية الإطار الوطني في ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل، وأهدافه في تطوير التعليم والتدريب في المملكة بمشاركة كافة الجهات المعنية.

وقد قامت معظم المؤسسات المتقدمة للإدراج بمراجعة إجراءاتها الرسمية بناءً على معايير الإدراج المؤسسي؛ وهو الأمر الذي ساهم في سد الثغرات الموجودة في تلك الإجراءات، وتطوير العمليات والإجراءات المتبعة في المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز مبدأ الشفافية بين المؤسسات والمتعلمين، حيث إن غالبية مؤسسات التعليم والتدريب اتجهت إلى نشر معلومات أكثر فيما يتعلق بمعايير القبول، والتسجيل، وإجراءات التظلم وغيرها. أمّا بالنسبة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، فما زالت هناك حاجة لبناء قدرات العاملين في مؤسسات التدريب المهني فيما يتعلق بالإجراءات الرسمية المتعلقة بتراكم ونقل الساعات المعتمدة، والتقدم، والانتقال بين المسارات التعليمية، والتظلم فيما يتعلق بالالتحاق والانتقال، وكذلك التصحيح، وتدقيق التقييم ومعادلة النتائج، وتحسين الجودة المستمر.

وبالنسبة لعملية تسكين المؤهلات الوطنية، فقد ساهم التدريب والاستعانة بأكاديميين ومدرسين محليين ومتمرسين من أرباب الأعمال، والعاملين في المؤسسات المحلية العامة والخاصة في

عملية التحقق من المؤهلات في تبادل الخبرات بين المؤسسات فيما يتعلق بمتطلبات عملية التسكين من جهة، وفي نشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات في المجتمع ككل من جهة أخرى. وكذلك، تم تعزيز مفهوم التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب، وممثلي سوق العمل، والجهات ذات العلاقة؛ وذلك في إطار تصميم، وتطوير المناهج الدراسية للمؤهلات بما يتناسب مع احتياجات المتعلمين واحتياجات سوق العمل. أمّا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي؛ فقد تم تحسين عملية المقايسة المرجعية، بشكل يخدم تحسين وتطوير برامج وأداء المؤسسة، كما تم تأسيس ثقافة المقايسة المرجعية في عدد من مؤسسات التدريب المهني.

ومن خلال عملية تسكين المؤهلات، فقد تم التوصل إلى عدد من الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، حيث ما زالت هناك حاجة إلى تحسين صياغة جودة مخرجات التعلم بالنسبة لمؤسسات التدريب المهني؛ وذلك لتدل بشكل أوضح على المهارات والمعارف، والكفايات المطلوبة للمؤهل، والوحدات المكونة له، وكذلك اتساق مخرجات التعلم للمؤهل مع مخرجات التعلم للوحدات المكونة له، واستخدام أساليب تقييم تتناسب ومستوى مخرجات التعلم. ولاتزال هناك حاجة إلى تفعيل الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتدقيق القبلي والبعدى للتقييم؛ لضمان دقة واعتدال نتائج التقييم، والعمل بها بشكل دوري ومنظم، والحاجة إلى تعاون أكبر من جانب بعض مؤسسات التدريب المهني؛ لتلبية متطلبات عملية تسكين المؤهلات حسب الجدول المحدد. وبشكل عام، فعلى المؤسسات التعليمية والتدريبية كافة التأكد من وجود آلية لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم، والتأكد من فاعلية استخدام نتائج القياس في تطوير البرنامج بشكل دوري ومنظم، وحث تلك المؤسسات على الالتزام بمتطلبات إطار الساعات المعتمدة فيما يتعلق بمسميات المؤهلات، والحد الأدنى للساعات المعتمدة على كل مستوى بناءً على مستوى ومسمى المؤهل.

وستواصل الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات عملها وفقاً للخطة التشغيلية للإدارة، فيما يتصل بالإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية من المؤسسات التعليمية والتدريبية والجهات المانحة وبناء القدرات؛ سعيًا منها إلى تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة من خلال تحسين مسارات الانتقال بين قطاعي التعليم والتدريب، وتحقيق فهم مشترك للاعتراف بالتعلم والخبرة المسبقين.



قصص النجاح



المواءمة
المكسبة
والعالمية



في هذا الجزء من التقرير سنتناول قصص نجاح مدرستين حكومية وخاصة، ومعهد تدريبي:

• المدارس الحكومية

مدرسة خولة الثانوية للبنات التي حققت تقدير: "ممتاز" خلال ثلاث دورات متتالية.

• المدارس الخاصة

مدرسة نادين التي حققت تقدير: "ممتاز" خلال دورتين متتاليتين.

• مؤسسات التدريب المهني

مركز كيومان البحري الذي حقق تقدير: "ممتاز" خلال ثلاث دورات متتالية.

يقدم هذا الجزء من التقرير السنوي ملخصاً حول قصص النجاح المتحققة على طريق التحسين والتطوير، الذي سعت هيئة جودة التعليم والتدريب إلى تحقيقه جنباً إلى جنب المدارس، ومعاهد التدريب الحكومية والخاصة، التي تمت مراجعتها على مدى دورات المراجعات، بدءاً من العام الدراسي 2008-2009، إلى العام الدراسي 2018-2019.

فمن خلال قصص نجاح مجموعة مختارة من المدارس والمعاهد التي أفردنا لها صفحات في تقريرنا السنوي هذا؛ فإننا نسعى إلى الوقوف على التجربة الشخصية للمدارس الحكومية والخاصة، والمعاهد التي حققت التميز في دورات متتالية، وكيف ترجمت توصيات الهيئة، وملاحظات فرق المراجعة إلى خطط عمل وتحسين قابلة للتطبيق؛ لتكون هذه الصفحات شاهدة على قيمة الإنجاز الذي تم تحقيقه، والتي هي محط تقدير واهتمام، ونموذجٌ محفزٌ تحذي به بقية مؤسسات التعليم والتدريب التي تنشُد تحقيق ذات الإنجاز المتميز، والمساهمة الجادة نحو تعزيز التجربة البحرينية في التعليم بوصفها قصة نجاح نفاخر بها وبتطورها.

في الصفحات التالية، سنستعرض (3) نماذج لقصص نجاح في نطاق المدارس الحكومية، والخاصة، والمعاهد التي استجابت بشكل وافٍ لتوصيات تقارير المراجعات، والتي حققت نقلة نوعية في تقدم أدائها، من خلال استفادتها من التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الأصلي ضمن مراجعات تلك المؤسسات التعليمية والتدريبية.

فبالنسبة إلى آخر نتائج التقارير التي توصلت إليها مراجعات الهيئة، والتي شملها هذا التقرير السنوي، فقد كان من أبرز أسباب التقدم النوعي الذي تعكسه تلك النماذج، يتمثل في قوة جانب القيادة والإدارة، وإصرارها على اتباع كافة السبل الممكنة؛ من أجل استناد خطط التحسين إلى أساس من التقييم الذاتي السليم والمستمر، الذي يسمح بالكشف المستديم عن فرص التطوير المتجددة، ومجالات التطوير على خطط التحسين التي يجري تنفيذها.

القصة الأولى:

مدرسة خولة الثانوية للبنات

 2015- 2012 2019	 لغة التدريس اللغة العربية	 عدد الطلبة 730	 الهيئة التعليمية 117	 الهيئة الإدارية 23	 المحافظة العاصمة	 التأسيس 1982
---	---	--	--	---	--	--

أداء المدرسة في صدارة المدارس الثانوية بالمحافظة، وذلك بالحرص على توافق نسب النجاح والإلتقان المرتفعة للغالبية العظمى من الطالبات باختلاف فئاتهن في أغلب المسابقات الدراسية، من خلال وضع خطط دقيقة، تهتم بكل فئة من الفئات، والمتابعة الدائمة للتنفيذ في الوقت المحدد.

لقد سعت المدرسة مبكراً، لوضع خطة شاملة لتدريب الطالبات على الامتحانات الوطنية، وإعدادهن ليحققن نتائج مرتفعة، تفوق المتوسط الوطني في اللغة الإنجليزية، والعربية، وحل المشكلات.

تذكر الأستاذة منال سنان مديرة المدرسة، أن الفرق واللجان المدرسية المختلفة بمدرسة خولة الثانوية للبنات، تتبع خطاً منظماً تتضمن برامج ومشروعات تقودها الطالبات أنفسهن، تثري خبراتهن، وتنمي مواهبهن وقدراتهن الإبداعية، كما تعزز مهارات القرن الواحد والعشرين داخل الصفوف الدراسية وخارجها، وتكسب الطالبات حماساً ودافعية عالية للمشاركة الفاعلة في الدروس، واللجان، والأنشطة، والمسابقات وفق ميولهن ومواهبهن، واتضح ذلك جلياً من خلال إقبالهن على المنافسة والإبتكار للمشاركة والفوز في المسابقات المحلية والعالمية، والقدرة على التعلم الذاتي وحل المشكلات، والقيادة والثقة بالنفس، واتخاذ القرار.

إن مدرسة خولة الثانوية للبنات تتبع إجراءات واضحة لضمان وعي الطالبات بحقوقهن وواجباتهن ومسؤولياتهن، والتزامهن بأنظمة وقيم المدرسة، مما انعكس على الانضباط المدرسي، والتحرر من السلوكيات غير السوية، وترسيخ قيم الانتماء والمواطنة، والتعايش في سلام مع زميلاتهن رغم اختلاف الثقافات واحترام الآخرين، وتحمل المسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بطريقة التعليم، فإن الهيئة التعليمية بالمدرسة توظف إستراتيجيات تعليم وتعلم متنوعة



مديرة المدرسة
الأستاذة منال سنان

الطريق نحو الامتياز:

واصلت مدرسة خولة الثانوية للبنات مسيرتها في الحصول على تقدير: "ممتاز" في مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب، وللمرة الثالثة على التوالي، وهو ما يعكس الجهود المبدولة من قبل المدرسة قيادة، وإدارة، ومعلمات، وطالبات؛ للمحافظة على التميز وجودة العمل.

لقد نجحت المدرسة في وضع رؤية تشاركية تركز على جودة العمل المؤسسي وروح العمل الواحد والريادة، والتي ترجمتها منتسبات المدرسة في مختلف المجالات.

تقول مديرة المدرسة الأستاذة منال عبدالله سنان: تضع المدرسة أهدافاً إستراتيجية طموحة، تتوافق مع متطلبات جودة العمل المدرسي في مختلف المجالات، وتحقق رؤيتها التشاركية، كما تنبثق منها أهداف خاصة، وإجراءات منظمة بناءً على تقييم ذاتي دقيق و شامل لواقع المدرسة، وقائم على أدوات التقييم الذاتي المختلفة، والتي تم توظيف نتائجها في بناء الخطة الإستراتيجية.

إن مدرسة خولة الثانوية للبنات، تتخذ إجراءات ممنهجة للمحافظة على بقاء نتائج جميع مؤشرات

وفاعلة في جميع الدروس والمناشط، تعتمد على جعل الطالبة محوراً للعملية التعليمية.

لقد نجحت معلمات خولة في تمكين الطالبات من إنتاج المحتوى التعليمي الرقمي وإدارته، ونقده، ونشره فيما بينهن، وإدارة تكنولوجيا المعلومات بالبحث وتخزين البيانات، وتفعيل البرمجيات المختلفة، وربطها بالمناهج الدراسية كالقصص الرقمية، وQR code.

دور الهيئة:

تقول مديرة المدرسة الأستاذة منال سنان: لقد مثلت مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب لنا خارطة طريق، ليس للوصول للقيمة فقط، بل للثبات عليها، والأخذ بيد المدارس الأخرى ومساندتها للارتقاء بعمليات التعليم والتعلم، من خلال وضع خطة واضحة لنشر الممارسات المتميزة للمدرسة، والتي استحققت من خلالها شهادة التميز والامتياز من هيئة جودة التعليم والتدريب على مدى ثلاث دورات متتالية.

كانت فرق هيئة جودة التعليم والتدريب في كل زيارة، تسلط الضوء على نقاط القوة، وتشيد بها وتوجه المدرسة إلى كيفية استثمارها الاستثمار الأمثل؛ إذ ساهمت هذه المراجعات في التشجيع والتحفيز المضاعف للارتقاء بالعملية التعليمية والتعلمية والخبرة التربوية التي تقدمها مدرسة خولة الثانوية للبنات للمدارس الأخرى، ومن شأن ذلك أن يعزز الثقة لدى جميع منتسبات المدرسة من معلمات وطالبات، كما يجعل من المدرسة بيئة تحرص على التميز وتستقطب المتميزات. في الوجه المقابل، كانت تلك الفرق تزود المدرسة بالأمور التي تحتاج إلى تطوير؛ لتركز المدرسة على تطويرها لنتائج أفضل.

ومثلت هذه المراجعات تحدياً إيجابياً للجميع؛ لشحذ الهمم والسعي الحثيث للثبات على التميز، انعكس ذلك جلياً على حصول العديد من طالبات المدرسة على المراكز العليا المتقدمة على صعيد الإنجاز الأكاديمي والإبداعي عبر المسابقات المحلية والدولية، في حين يكمن التحدي في العمل على استثمار هذا التقدير بصورة مستمرة، تزيد من طموحنا وتشجعنا في المحافظة على هذا الإنجاز وعدم التفريط فيه، وأن نسعى نحو نقل تجربتنا إلى المدارس الأخرى في سبيل تعميم ونشر ممارسات هذا النجاح على أوسع نطاق.

رسالة التميز:

أما عن رسالة مديرة المدرسة الأستاذة منال سنان للمدارس وللقيادات المدرسية فكانت كالتالي: إن السبيل الأمثل للارتقاء بالعملية التعليمية إلى أفضل المستويات يتجلى في الوعي المستمر للقيادة المدرسية وإلمامها بجميع أركان البيئة التعليمية، حيث تؤمن جميع منتسبات خولة أنهن يستحقن الأفضل في جميع أركان البيئة التربوية والتعليمية، مع ضرورة التركيز على وضع رؤية واضحة وملهمة بعيدة المدى، ومن ثم التخطيط الجيد لترجمة تلك الرؤية على أرض الواقع؛ إلى برامج ومشاريع يتم تنفيذها من قبل الجميع، مع المتابعة الحثيثة والتركيز على الأولويات التي تضمن عدم تشتت الموارد والجهود .

وفي ختام حديثها، تقول مديرة المدرسة: إنَّ تحفيز المعلمات والإداريات والطالبات وتشجيعهن باستمرار، يؤدي إلى تكاتف جهود الجميع في العمل كأ أسرة واحدة لصالح المدرسة، ورفع اسمها عالياً في كافة المحافل.



القصة الثانية:

مدرسة نادين

 2019 - 2015	 لغة التدريس اللغة الإنجليزية	 عدد الطالبات 316	 الهيئة التعليمية 34	 الهيئة الإدارية 12	 المحافظة العاصمة	 التأسيس 1977
--	--	--	---	---	--	--

اهتمت مدرسة نادين بزيادة الفرص المتاحة للأطفال؛ لتولي أدوارهم القيادية داخل الجسم الطلابي، وشجعوا المساعي الريادية داخل أروقة المدرسة، إضافة إلى توفير أكبر عدد ممكن من فرص التعلم والخبرات القائمة على طلبة المدرسة ضمن مستوى التعليم الابتدائي، كما أدخلوا نظام تقييم وتتبع جديد؛ لمتابعة تحصيل الطلبة وتقديمهم، والذي سمح بدوره للمعلمين بفهم أكبر لاحتياجات الطلبة الفردية. الشيء المميز هو ابتكار المعلمين بالمدرسة برنامج دعم "التعلم المحسن" ما ضمن وجود وعي أكبر باحتياجات الطالب، وتماسك أفضل بين العمل المدرسي وعمل دعم التعلم، واتخاذ إجراءات أسرع عند الحاجة، ما نتج عنه "تحقيق وقت تدريس أكثر فاعلية".

لقد أدى التركيز المطور على تدريب الموظفين على إجراءات الوقاية والسلامة إلى اتباع نهج استباقي متزايد من جميع الموظفين في الأمور المتعلقة بصالح الطفل، ورعايته وسلامته.

لقد اهتمت المدرسة بتعزيز المهارات القيادية عند المعلمين بشكل كبير جداً، سواء عن طريق التكليف بالمهام داخل الفرق المدرسية، أو عن طريق تطوير الهيكلية الإدارية داخلها، كما اهتمت المدرسة بإدخال نموذج مبتكر لبرنامج التطور المهني المستمر، بحيث يكون الموظفين مسئولين عن تحديد احتياجاتهم التنموية، ومتابعتها بشكل مناسب مع مجموعة من المصادر، بحيث يتم توجيه هذه العملية، واستهدافها عند الحاجة. كما يتمتع الموظفون بحرية العمل في المجالات التي ستعمل على تطوير ممارساتهم المهنية الخاصة؛ مما يجعلها أكثر ملاءمة لهم.

لقد كان لتركيز مدرسة نادين على رفاية الطالب والتعليم الشخصي والاجتماعي والصحي دور كبير في تعزيز مصطلحات: العلاقات المدرسية، وروح (مدرسة صغيرة - أسرة كبيرة)، كما مكن المدرسة بهيئتها الإدارية والفنية، من تقديم الدعم المناسب، وبالسرية



مديرة المدرسة
الأستاذة إيلين برينان

School Principal
Ms. Elaine Brennan

الطريق نحو الامتياز:

على مدار السنوات الماضية، طورت مدرسة نادين جميع جوانب الحياة المدرسية من التدريس والتعلم وصولاً إلى تطوير الموظفين والروابط الاجتماعية. تقول الأستاذة إيلين برينان مديرة المدرسة: لقد اهتمت المدرسة بشكل كبير بتقديم المناهج الدراسية للطلبة، وتحسين فرص تطوير مهارات القرن الواحد والعشرين، حيث يتم تدريس جميع المواد الأساسية عبر المناهج الدراسية بطريقة إبداعية، والتركيز على الأسئلة الكبرى، لجعل تجربة التعلم أكثر ثراءً ومتعة للأطفال؛ ولما له من تأثير إيجابي مباشر على النتائج.

لقد تم تعزيز مناهج تكنولوجيا المعلومات لدينا من خلال إدخال أجهزة الحاسب الآلي Chromebook لجميع الأطفال بدءاً من الصف الرابع الابتدائي فصاعداً؛ مما يوفر فرصاً أفضل للتعلم الرقمي؛ من أجل رفع مستويات الانخراط في التعلم، لا سيما في الكتابة.

تؤكد مديرة المدرسة، على أن تحسين بيئة التعلم الخارجية، أدى إلى زيادة عدد فرص التعلم بأنماط مختلفة، وزيادة النشاط البدني في الخارج، وفرص اللعب الإبداعي.

المطلوبة وعند الحاجة، في جميع مجالات المدرسة.

دور الهيئة:

تؤكد مديرة مدرسة نادين، أنَّ عملية المراجعة التي تقوم بها هيئة جودة التعليم والتدريب، سمحت لنا بإدارة مدرسية، بالتعرف على مجالات قوتنا، وأيضاً المجالات التي يمكننا تحسينها. لقد ساعدت عملية التقييم الذاتي "SEF" في مراجعة أدوار المدرسة وخططها الاستراتيجية، وكانت عملية المراجعة بأكملها تمريناً رائعاً لما نقوم به في مدرسة نادين. في الدورتين الأخيرتين، شجعنا على تعزيز التعليم في مملكة البحرين؛ مما أدى بنا إلى تكوين شراكات تعاونية أكبر مع المدارس الأخرى.

نعم، لقد كانت ردود الفعل الإيجابية التي تلقيناها في مراجعتنا الأخيرة، مصدر فخر واعتزاز كبيرين لما حققناه إلى الآن. كما كان للتواصل والتعليقات البناءة في تقرير هيئة جودة التعليم والتدريب دورهما في تعزيز وتجديد العزم على توفير تعليم متميز. نود أن نشكر فريق هيئة جودة التعليم والتدريب لأخذ الوقت الكافي لمراجعة أداء مدرستنا، وللتعرف علينا، وتقدير جميع جوانب حياتنا المدرسية.

رسالة التميز:

أما الرسالة التي وجهتها الأستاذة إيلين برينان مديرة مدرسة نادين، من خلال تقرير هيئة جودة التعليم والتدريب، فهي موجهة في المقام الأول للقيادات المدرسية عامة.

تقول الأستاذة برينان: يمكن لقادة المدارس تحسين

مستوى أداء مدارسهم عن طريق وضع احتياجات التعلم الفردية لكل طفل دائماً في صلب جميع عمليات صنع القرار. إن هذا النهج يضمن تلبية الاحتياجات الأكاديمية والرعاية الفردية لجميع الأطفال المقبولين في المدرسة، وإيصال رسالة لهم جميعاً بأن الجميع هنا لديهم فرصة للنجاح.

وتضيف: يجب أن يكون جميع موظفي المدرسة مشاركين فاعلين في تطويرهم المهني، وأن تتاح لهم فرص التطور في بيئة داعمة وخلاقة، وليست تقليدية.

تعد مواكبة أفضل الممارسات الحالية، واتباع نهج متفتح في تقديم المناهج المبتكرة أمراً أساسياً؛ لضمان تطوير مهارات القرن الواحد والعشرين بالكامل في كل طفل.

لقد نجحت مدرسة نادين في توظيف المنهج الشامل على كل طفل، بما في ذلك التركيز على الرفاهية والذكاء الاجتماعي والعاطفي والنمو البدني، على أن يتم تعزيز ذلك كله لدى الأطفال؛ ليكونوا شركاء نشطين في تعلمهم، وهو أمر أساسي لتسريع التقدم.

وبقدر حرص المدرسة على التعليم، كان اهتمامها بمفهوم "المنزل القوي" الذي يمثل العلاقة المدرسية وخلق مجتمع للآباء والأمهات، أمراً أساسياً وجوهرياً، حيث استطاع ربط أولياء الأمور بالمدرسة، وأصبح هدف الارتقاء بها لصالح الأبناء هدفاً مشتركاً من الجميع.



القصة الثالثة:

مركز كيومان - البحرين

 2016 - 2012 2019	 لغة التدريس اللغة الإنجليزية	 عدد الطالبات 1789	 الهيئة التعليمية 12	 الهيئة الإدارية 29	 المحافظة الشمالية	 التأسيس 2000
--	--	---	---	---	---	--

تعريفهم بالأهداف وإنجاز أبنائهم الأكاديمي بطريقة إيجابية، مما حقق دورة تواصلية مستمرة لا تتوقف، فبالتواصل دائماً تتحقق الأهداف.

دور الهيئة:

تأخذ كيومان - البحرين عملية مراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب على محمل الجد، وتقدر تقديرًا عاليًا مستوى الاحتراف الذي تقدمه فرق الهيئة منذ التقييم الأول للمركز. لقد كان للمتابعة المستمرة من الهيئة، والأخذ بجدية في توصياتها من قبل إدارة المركز، أن حافظ كيومان - البحرين على سعيه المستمر لتحسين الأداء منذ عملية التقييم الأولى، وحصول المركز على حكم: "ممتاز" في دوراته الثلاث للمراجعة.

تتحدث مديرة المركز عن كيفية الاستفادة الحقيقية من مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب: لا يكفي موظفي كيومان - البحرين، بالاطلاع على تقارير مراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب فحسب، بل تبع ذلك جلسات متواصلة للعصف الذهني، حيث يتم وفقاً لتلك المراجعات، تقديم المقترحات والأفكار للتحسين والتطوير في السياسات والإجراءات وصولاً لجعل تجربة المتدرب في المركز متميزة، وهو ما يحقق للمركز الامتياز تلو الامتياز.

تواصل الأستاذة كلير جافني: إن عملية التقييم والمراجعة الخارجية التي تنفذها هيئة جودة التعليم والتدريب، هي إجراء غير متحيز، ويهدف إلى تطوير مركز كيومان باستدامة في إطار زمني سريع مع نهاية كل مراجعة، كما استثمر مركز كيومان بعض التوصيات لرفع أداء المتدرب.

يهدف مركز كيومان إلى وضع الهيئة في الاعتبار في أوقات عدم المراجعة، بحيث لا تتعثر المعايير التي تساعد في الحفاظ على جودة الوظائف والسياسات والإجراءات؛ لأننا دائماً في المركز نعتبر عملية مراجعات الهيئة، فرصة مستمرة للتحسين



مديرة المركز
الأستاذة كلير جافني

Centre Director
Ms. Claire Gaffney

الطريق نحو الامتياز:

إن نجاح مركز كيومان - البحرين، في الحصول على تقدير: "ممتاز" في ثلاث دورات متتالية، لم يأت من فراغ، وإنما نتيجة عمل مركز وجهود متواصلة، لتحقيق ذلك الهدف للوصول إلى التنافسية المشروعة في ميدان التعليم والتدريب.

عن طريق المركز نحو التميز، تقول مديرة المركز الأستاذة كلير جافني: لدينا إيمان تام في المركز، بأهمية التغذية الراجعة والاهتمام بتدريب الموظفين للحصول على أفضل النتائج.

تقول المديرة: "يتم جمع ملاحظات موظفي كيومان، الأكاديميين والإداريين بانتظام لاستخدامها عند الحاجة". كما يعدُّ "تدريب الموظفين" لدى المركز، هو الجانب الحيوي لنجاحنا.

وتواصل الأستاذة جافني: لقد نجحنا عن طريق التغذية الراجعة والتقييم الدوري لجميع الموظفين، في تحقيق أعلى درجات التواصل معهم؛ مما أدى إلى رفع الروح المعنوية لديهم، وزيادة كفاءتهم الوظيفية. وكما حققنا النجاح في التواصل الداخلي بين الإدارة والموظفين، فقد نجحنا في تحقيق التواصل المنتظم والمفتوح مع أولياء الأمور والمتدربين؛ لضمان

والتطور والارتقاء بأداء المؤسسة من جميع النواحي.

رسالة التميز:

في رسالة الأستاذة كلير جافني مديرة مركز كيومان لمعاهد التدريب الأخرى: ترى ضرورة أن يقترن نجاح المؤسسة وتطورها وصولاً للتميز، هو الاستفادة القصوى من تجربة الاطلاع على تقارير المراجعة التي تقدمها هيئة جودة التعليم والتدريب، والأخذ بتوصياتها بالجدية المطلوبة، باعتبارها تجربة إيجابية وفرصة للتحسن والنمو؛ مما يؤدي إلى مستويات أعلى لجميع معاهد التدريب.





هيئة جودة التعليم والتدريب



الملاحق

مراجعة أداء المدارس الحكومية

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الرابعة
1		مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
2		مدرسة خولة الثانوية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
3		مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	2: جيّد	1: ممتاز
4		مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	3: مرض	1: ممتاز
5		مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
6		مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
7		مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
8		مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
9		مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
10		مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
11		مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	1: ممتاز	
12		مدرسة سمية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
13		مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
14		مدرسة حطين الابتدائية للبنين	1: ممتاز	
15		مدرسة أمينة بنت وهب الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
16		مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
17		مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
18		مدرسة سار الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
19		مدرسة سار الثانوية للبنات	1: ممتاز	
20		مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
21		مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
22		مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
23		مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
24		مدرسة عراد الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
25		مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
26		مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	1: ممتاز	
27		مدرسة سكيّنة بنت الحسين الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
28		مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	1: ممتاز	
29		مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
30		مدرسة عائشة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
31		مدرسة الحد الإعدادية للبنات	1: ممتاز	
32		مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
33		مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
34		مدرسة بوري الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
35		مدرسة النور الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
36		مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
37		مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	3: مرض	2: جيّد

38		مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيد
39		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيد
40		مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيد
41		مدرسة رقية الابتدائية للبنات	3: مرض	2: جيد
42		مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	2: جيد	
43		مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	2: جيد	
44		مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	2: جيد	
45		مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	2: جيد	
46		مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيد	
47		مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	2: جيد	
48		مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	2: جيد	
49		مدرسة سند الابتدائية للبنات	2: جيد	
50		مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات *	2: جيد	
51		مدرسة ستره الابتدائية للبنات	2: جيد	
52		مدرسة القدس الابتدائية للبنات	2: جيد	
53		مدرسة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الابتدائية للبنين	2: جيد	
54		مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية للبنات	2: جيد	
55		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	2: جيد	
56		مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	2: جيد	
57		مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	2: جيد	
58		مدرسة ستره الإعدادية للبنات	2: جيد	
59		مدرسة ستره الثانوية للبنات	2: جيد	
60		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	2: جيد	
61		مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	2: جيد	
62		مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	2: جيد	
63		مدرسة المحرق الثانوية للبنات	2: جيد	
64		مدرسة طليطلة الابتدائية للبنات	2: جيد	
65		مدرسة الحورة الثانوية للبنات	2: جيد	
66		مدرسة البسييتين الابتدائية للبنات	2: جيد	
67		مدرسة عالي الابتدائية للبنات	2: جيد	
68		مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيد	
69		مدرسة سلامباد الابتدائية للبنات	2: جيد	
70		مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	2: جيد	
71		مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	2: جيد	
72		مدرسة البسييتين الإعدادية للبنات	2: جيد	
73		مدرسة السلام الابتدائية للبنات	2: جيد	
74		المعهد الديني الابتدائي	2: جيد	
75		مدرسة النعيم الثانوية للبنين	2: جيد	3: مرض
76		مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	2: جيد	3: مرض
77		مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض

78	مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
79	مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
80	مدرسة حليلة السعدية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
81	مدرسة البحرين المهنية الثانوية للبنين	3: مرض	
82	مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	3: مرض	
83	مدرسة الشروق الثانوية للبنات	3: مرض	
84	مدرسة غازي القصيبي الثانوية للبنات	3: مرض	
85	مدرسة الحد الابتدائية للبنين	3: مرض	
86	مركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني	3: مرض	
87	مدرسة الخليج العربي الابتدائية الإعدادية للبنات*****	3: مرض	
88	مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	
89	مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	3: مرض	
90	مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	3: مرض	
91	مدرسة الحد الثانوية للبنات**	3: مرض	
92	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	
93	مدرسة زينب الإعدادية للبنات	3: مرض	
94	مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	3: مرض	
95	مدرسة المتنبى الابتدائية للبنين	3: مرض	
96	مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	3: مرض	
97	مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	3: مرض	
98	مدرسة بوري الابتدائية للبنين	3: مرض	
99	مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	3: مرض	
100	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	3: مرض	
101	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	3: مرض	
102	مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	3: مرض	
103	مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	3: مرض	
104	مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	3: مرض	
105	مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية للبنات***	3: مرض	
106	مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	3: مرض	
107	مدرسة عالي الإعدادية للبنات	3: مرض	
108	مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	3: مرض	
109	مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	3: مرض	
110	مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	
111	مدرسة الفيروان الإعدادية للبنات	3: مرض	
112	مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	3: مرض	
113	مدرسة الوفاء الثانوية للبنات****	3: مرض	
114	مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرض	
115	مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	3: مرض	
116	المعهد الديني الجعفري	3: مرض	
117	مدرسة النهضة الابتدائية للبنات	3: مرض	

118	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	3: مرض	
119	مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	3: مرض	
120	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	3: مرض	
121	مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	3: مرض	
122	مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	3: مرض	
123	مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	3: مرض	
124	مدرسة سار الابتدائية للبنين	3: مرض	
125	مدرسة عالي الابتدائية للبنين	3: مرض	
126	مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	3: مرض	
127	مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	3: مرض	
128	مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	3: مرض	
129	مدرسة السنايس الابتدائية للبنين	3: مرض	
130	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	3: مرض	
131	مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	3: مرض	
132	مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	3: مرض	
133	مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	3: مرض	
134	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	3: مرض	
135	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	3: مرض	
136	مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	3: مرض	
137	مدرسة الحير الابتدائية للبنين	3: مرض	
138	مدرسة عراد الابتدائية للبنين	3: مرض	
139	مدرسة باربار الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
140	مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
141	مدرسة مدينة عيسى الابتدائية الإعدادية للبنين *****	4: غير ملائم	
142	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
143	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
144	مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
145	مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
146	مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
147	مدرسة عراد الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
148	مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
149	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
150	مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
151	مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
152	مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
153	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
154	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
155	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
156	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
157	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	

158	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
159	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
160	مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين****	4: غير ملائم
161	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	4: غير ملائم
162	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
163	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
164	مدرسة القضيبة الابتدائية الإعدادية للبنين*****	4: غير ملائم
165	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
166	مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	4: غير ملائم
167	مدرسة الجارية الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم
168	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
169	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
170	المعهد الديني الإعدادي الثانوي	4: غير ملائم
171	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
172	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
173	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
174	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
175	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
176	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
177	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
178	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	4: غير ملائم
179	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
180	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	4: غير ملائم
181	مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
182	مدرسة أبو صبيح الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
183	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
184	مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
185	مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
186	مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
187	مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
188	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات*****	4: غير ملائم
189	مدرسة سند الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
190	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
191	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	4: غير ملائم
192	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
193	مدرسة التضامن الثانوية للبنات	4: غير ملائم
194	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
195	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
196	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
197	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم

198	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
199	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
200	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
201	مدرسة ستره الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
202	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
203	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم
204	مدرسة السهلة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
205	مدرسة أووال الإعدادية للبنين	4: غير ملائم
206	مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم
207	مدرسة وادي السيل الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم

* مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات سابقاً

** مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات سابقاً

*** مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات في الدورة الثانية

**** مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقاً

***** مدرسة عبدالرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية

***** مدرسة القضيبة الإعدادية للبنين في الدورة الثانية

***** مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات سابقاً

***** مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات سابقاً

***** مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين سابقاً

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم "غير ملائم" في الدورة الثالثة

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2016-2017	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	تقدم كاف	
2	مدرسة عراد الإعدادية للبنات	تقدم كاف	
3	مدرسة التضامن الثانوية للبنات	تقدم غير كاف	تقدم كاف
4	مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	تقدم كاف	
5	مدرسة سند الابتدائية للبنين	تقدم كاف	
6	مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	تقدم كاف	
7	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	تقدم كاف	
8	مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	تقدم كاف	
9	مدرسة سامرة الابتدائية الإعدادية للبنات	قيد التقدم	تقدم كاف
10	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
11	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
12	مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	قيد التقدم	
13	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	
14	مدرسة أبو صبيح الابتدائية للبنين	قيد التقدم	
15	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	قيد التقدم	

16	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	قيد التقدم	
17	مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	
18	المعهد الديني الإعدادي الثانوي	قيد التقدم	
19	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	قيد التقدم	
20	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	قيد التقدم	
21	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	قيد التقدم	
22	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	
23	مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	قيد التقدم	
24	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	قيد التقدم	
25	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
26	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
27	مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
28	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
29	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
30	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
31	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
32	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
33	مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
34	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
35	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
36	مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
37	مدرسة القضائية الابتدائية الإعدادية للبنين****	قيد التقدم	قيد التقدم
38	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
39	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
40	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
41	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
42	مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين****	قيد التقدم	قيد التقدم
43	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات*****	تقدم غير كاف	قيد التقدم
44	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	تقدم غير كاف	قيد التقدم
45	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	تقدم غير كاف	قيد التقدم
46	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	تقدم غير كاف
47	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	قيد التقدم	تقدم غير كاف
48	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	تقدم غير كاف	
49	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	تقدم غير كاف	
50	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	تقدم غير كاف	
51	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	تقدم غير كاف	
52	مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	تقدم غير كاف	
53	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	تقدم غير كاف	
54	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	تقدم غير كاف	

55	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف
56	مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف
57	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف
58	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف
59	مدرسة سترة الابتدائية للبنين	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

#	المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
1	مدرسة نادين	الصف 1 - 6	1: ممتاز	1: ممتاز
2	مدرسة سانت كريستوفر	الصف 1 - 13	1: ممتاز	
3	المدرسة البريطانية في البحرين	الصف 1 - 13	1: ممتاز	
4	مدرسة ابن خلدون الوطنية	الصف 1 - 12	1: ممتاز	
5	مدرسة الرفاع فيوز الدولية	الصف 1 - 12	1: ممتاز	
6	مدرسة بيان البحرين	الصف 1 - 12	1: ممتاز	
7	مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	الصف 1 - 12	2: جيد	2: جيد
8	المدرسة الفرنسية	الصف 1 - 12	2: جيد	
9	مدرسة الألفية الجديدة	الصف 1 - 12	2: جيد	
10	مدرسة الإبداع الخاصة	الصف 1 - 12	2: جيد	
11	مدارس الإيمان - قسم البنات	الصف 1 - 12	2: جيد	
12	مدرسة النسيم الدولية	الصف 1 - 12	2: جيد	
13	مدرسة الشبيخة حصة للبنات	الصف 1 - 12	2: جيد	
14	مدارس المعارف الحديثة	الصف 1 - 12	3: مرض	3: مرض
15	مدرسة الحكمة الدولية	الصف 1 - 12	3: مرض	3: مرض
16	مدرسة النور العالمية	الصف 1 - 12	3: مرض	
17	مدرسة عالية	الصف 1 - 10	3: مرض	
18	مدرسة النخيل الابتدائية	الصف 1 - 6	3: مرض	
19	مدرسة آسيا	الصف 1 - 10	3: مرض	
20	مدرسة تايلوس	الصف 1 - 9	3: مرض	
21	مدرسة الرجاء	الصف 1 - 12	3: مرض	
22	مدرسة الروابي الخاصة	الصف 1 - 12	3: مرض	
23	مدرسة الشويفات الدولية	الصف 1 - 12	3: مرض	
24	مدرسة القلب المقدس	الصف 1 - 10	3: مرض	
25	مدارس الفلاح الخاصة - قسم البنين - فرع المحرق	الصف 4 - 12	3: مرض	
26	مدارس الإيمان - قسم البنين	الصف 1 - 12	3: مرض	
27	المدرسة الهندية	الصف 1 - 12	3: مرض	
28	مدرسة عبدالرحمن كانو الدولية	الصف 1 - 12	3: مرض	
29	مدرسة المهدي الداخلية - فرع سار	الصف 1 - 10	3: مرض	
30	مدرسة حوار الدولية	الصف 1 - 12	3: مرض	

31	مدرسة إنيذر الخاصة	الصف 1 - 6	3: مرض	
32	مدرسة المواهب العالمية والأطفال - فرع المنامة	الصف 1 - 8	3: مرض	
33	مدرسة بوابة المعالي الخاصة	الصف 1 - 6	3: مرض	
34	المدرسة الباكستانية - فرع المنامة	الصف 1 - 5	3: مرض	
35	مدرسة المهدي الداخلية - فرع الرفاع	الصف 1 - 6	3: مرض	
36	المدرسة الأهلية	الصف 1 - 9	3: مرض	
37	مدرسة التعليم النوعي - فرع المنامة	الصف 1 - 3	3: مرض	
38	مدرسة العاصمة	الصف 1 - 6	3: مرض	
39	مدرسة البحرين الهندية	الصف 1 - 8	3: مرض	
40	مدرسة مالتى ناشونال	الصف 1 - 10	3: مرض	
41	مدارس الشرق الأوسط التعليمية	الصف 1 - 12	3: مرض	4: غير ملائم
42	مدرسة الوسام	الصف 1 - 12	3: مرض	4: غير ملائم
43	مدرسة الرؤية الحديثة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
44	مدرسة السلام	الصف 1 - 11	4: غير ملائم	
45	المدرسة الهندية الجديدة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
46	مدرسة التعليم النوعي - فرع مقابة	الصف 1 - 11	4: غير ملائم	
47	مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
48	مدرسة المواهب العالمية والأطفال - فرع الرفاع	الصف 1 - 8	4: غير ملائم	
49	مدرسة المجد الخاصة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
50	مدرسة أما الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
51	المدرسة البنغلاديشية - البحرين	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	
52	المدرسة الباكستانية - فرع مدينة عيسى	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
53	المدرسة الباكستانية الاردية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
54	مدرسة المدينة العالمية	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	
55	مدرسة المهدي الداخلية - فرع سماهيج	الصف 1 - 8	4: غير ملائم	
56	مدرسة الآفاق الحديثة - فرع جنوسان	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	
57	مدرسة المنار الخاصة	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	
58	مدارس الفلاح الخاصة - قسم البنين- فرع عالي	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
59	مدارس الفلاح الخاصة - قسم البنات- فرع عالي	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
60	المدرسة الشرقية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
61	مدرسة الجيل الجديد	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	
62	مدرسة الفجر	الصف 1 - 5	4: غير ملائم	

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على حكم "غير ملائم" في الدورة الثانية

#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في 2018 - 2019	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة المواهب العالمية والأطفال - فرع الرفاع	قيد التقدم	قيد التقدم
2	مدرسة المدينة العالمية	قيد التقدم	قيد التقدم
3	مدرسة أما الدولية	تقدم غير كاف	قيد التقدم
4	مدرسة التعليم النوعي - فرع مقاب	تقدم غير كاف	قيد التقدم
5	المدرسة الهندية الجديدة	تقدم غير كاف	قيد التقدم
6	مدرسة الأفاق الحديثة - فرع جنوسان	تقدم كاف	
7	المدرسة الباكستانية - فرع مدينة عيسى	قيد التقدم	
8	المدرسة الباكستانية الاردية	قيد التقدم	
9	مدرسة المنار الخاصة	قيد التقدم	
10	مدارس الفلاح الخاصة - قسم البنين - فرع عالي	قيد التقدم	
11	مدارس الفلاح الخاصة - قسم البنات - فرع عالي	قيد التقدم	
12	مدرسة الرؤية الحديثة الخاصة	تقدم غير كاف	

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

#	مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة	الحكم في الدورة الرابعة للمراجعة
1	مركز كيومان البحرين	1: ممتاز	1: ممتاز
2	المركز البريطاني للغات	1: ممتاز	
3	معهد العاصمة	1: ممتاز	
4	أكاديمية الخليج للطيران	1: ممتاز	
5	إيميك للتدريب	1: ممتاز	
6	مركز بيرلتز للتدريب - البحرين	1: ممتاز	
7	المركز الثقافي والتعليمي الأمريكي	1: ممتاز	
8	مركز أورجين للتدريب	1: ممتاز	
9	مركز كنوز اللغة التعليمي	1: ممتاز	
10	مركز السلامة للتدريب والاستشارات	2: جيد	2: جيد
11	تطوير الأداء البشري	2: جيد	2: جيد
12	أفاق لتنمية الموارد البشرية	2: جيد	2: جيد
13	مركز التقنية والتدريب بجمعية المهندسين البحرينية	2: جيد	2: جيد
14	التفوق لحلول التدريب	3: مرض	2: جيد
15	معهد جولدن ترست للتدريب والاستشارات	3: مرض	2: جيد
16	جنتك للتدريب والتطوير	2: جيد	
17	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	2: جيد	
18	معهد العلوم المالية	2: جيد	

19		المشرق للتدريب (مركز المشرق العربي للتدريب سابقاً)	2: جيد	
20		معهد المعلم	2: جيد	
21		معهد آر آر الشرق الأوسط (مغلق)	2: جيد	
22		معهد فكتوري للتدريب والتطوير	2: جيد	
23		تايلوس للتنمية البشرية	2: جيد	
24		مركز نيوفارتنس للتدريب (مغلق)	2: جيد	
25		معهد لوجك للتدريب وتنمية الموارد البشرية	2: جيد	
26		أي إل سي للتدريب	2: جيد	
27		القبعة الصفراء للتدريب	2: جيد	
28		مركز لندن للتدريب	2: جيد	
29		مركز سيلفن التعليمي - البحرين	2: جيد	
30		مركز هارفست للتدريب (مركز الحصاد للتدريب سابقاً) (مغلق)	2: جيد	
31		معهد الغد للتدريب	2: جيد	
32		مركز دار المعرفة	2: جيد	
33		مركز آر أي سي أي للتدريب	2: جيد	
34		مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد) (مغلق)	2: جيد	
35		أبتك لتعليم الكمبيوتر	2: جيد	
36		معهد بيت التعليم	2: جيد	
37		معهد ليدرز للتدريب والتطوير	2: جيد	
38		معهد تريننج بلاس	2: جيد	
39		مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	2: جيد	
40		معهد سكور للتدريب	2: جيد	
41		مركز باس لتدريب صيانة الطائرات	2: جيد	
42		أكاديمية دلمون للكمبيوتر و العلوم الإدارية	2: جيد	
43		مركز بزنس أفنيو للتدريب	2: جيد	
44		مركز بروكلاود للتدريب	2: جيد	
45		الصناعي النفطي لخدمات التدريب	3: مرض	3: مرض
46		معهد البحرين للضيافة والتجزئة	3: مرض	
47		معهد الوسط للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرض	
48		مركز تدريب - إرنست و يونغ	3: مرض	
49		ثنك سمارت للتطوير والتدريب	3: مرض	
50		المعهد الوطني للتدريب الصناعي	3: مرض	
51		المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	3: مرض	
52		معهد دينا للتكنولوجيا (مغلق)	3: مرض	
53		معهد البناء للتدريب (مغلق)	3: مرض	
54		مركز أي ديزاين للتدريب	3: مرض	
55		مركز النجاح للتدريب	3: مرض	
56		البديل للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرض	

57	معهد الجزيرة الحديث (مغلق)	3: مرض	
58	أوشو للتدريب	3: مرض	
59	مركز رجال الخليج للتدريب	3: مرض	
60	مركز إنماء للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرض	
61	معهد مارفل للتدريب الإداري	3: مرض	
62	معهد البحرين للتكنولوجيا (مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا سابقاً)	3: مرض	
63	المعهد الوطني للتكنولوجيا	3: مرض	
64	المعهد العالمي للعلوم الإدارية	3: مرض	
65	معهد الأوائل التعليمي	3: مرض	
66	معهد المحيط	3: مرض	
67	معهد المستقبل للتدريب والتطوير (مركز المير للتدريب سابقاً)	3: مرض	
68	مركز تي يو في نور للتدريب	3: مرض	
69	مركز مناهل للتدريب	3: مرض	
70	مركز سيد للتدريب	3: مرض	
71	مركز ريسورسيس للتدريب	3: مرض	
72	مركز ذا ناين للتدريب	3: مرض	
73	مركز مسار للتدريب والتطوير	3: مرض	
74	مركز أوبسس للتدريب	3: مرض	
75	معهد أما الدولي للتدريب - البحرين	3: مرض	
76	مركز مدار للتدريب	3: مرض	
77	مركز انفيتا للتدريب	3: مرض	
78	مركز ترين مي للتدريب	3: مرض	
79	معهد البحرين للتدريب	3: مرض	
80	مركز مهارات اللغة الإنجليزية	3: مرض	4: غير ملائم
81	مركز ابداع هوب للتدريب		4: غير ملائم
82	معهد بيوتي فيس	4: غير ملائم	
83	مركز التنمية الإدارية	4: غير ملائم	
84	معهد الأضواء	4: غير ملائم	
85	معهد المورد	4: غير ملائم	
86	معهد البحرين	4: غير ملائم	
87	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
88	مركز غلوري التعليمي (مغلق)	4: غير ملائم	
89	مركز تكوين للتدريب	4: غير ملائم	
90	مركز برايت فيوجر للتدريب	4: غير ملائم	
91	معهد اليقين التعليمي	4: غير ملائم	
92	مركز النور التعليمي	4: غير ملائم	

المراكز الثقافية

#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة	الحكم في الدورة الرابعة للمراجعة
1		معهد البحرين للموسيقى	1: ممتاز	
2		مركز هارموني للموسيقى	1: ممتاز	
3		معهد الحياة في الموسيقى	2: جيد	
4		المدرسة للفنون	3: مرض	
5		المعهد الهندي للفنون الأدائية	3: مرض	

زيارات المتابعة لمؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: "غير ملائم"

#	مؤسسات التدريب التي خضعت لزيارات المتابعة في الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	معهد البحرين	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
2	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
3	معهد المورد	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
4	مركز غلوري التعليمي (مغلق)	تقدم غير كافٍ	-
5	مركز برايت فيوجر للتدريب	قيد التقدم	تقدم كافٍ
6	مركز تكوين للتدريب	تقدم كافٍ	-

تقدم كافٍ: قامت مؤسسة التدريب باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة كاملة، وتضمن ذلك تلك التوصيات التي كان لها بالغ الأثر على مستوى إنجاز المتدربين، فيما تم استيفاء بقية التوصيات بصورة جزئية، قيد التقدم: قامت مؤسسة التدريب باستيفاء كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة جزئية على الأقل، تقدم غير كافٍ: أحرزت مؤسسة التدريب تقدماً ضعيفاً أو غير ملموس في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق، في حالة التقدم الكافي لا توجد زيارة ثانية، في حالة قيد التقدم أو التقدم الغير كافي تعمل زيارة متابعة ثانية كحد أقصى.

مؤسسات التعليم العالي

#	الجامعة	عدد المعايير			الحكم
		مستوف	مستوف جزئياً	غير مستوف	
1	الجامعة الملكية للبنات	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
2	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
3	جامعة المملكة	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
4	الجامعة الأهلية	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
5	جامعة البحرين	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
6	بوليتكنك البحرين	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

1. الإدراج المؤسسي

جدول رقم 1: المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها على الإطار الوطني للمؤهلات

#	اسم المؤسسة التعليمية أو التدريبية	القطاع
1	الجامعة الأهلية	التعليم العالي
2	الجامعة الملكية للبنات	التعليم العالي
3	جامعة البحرين	التعليم العالي
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية	التعليم العالي
5	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	التعليم العالي
6	جامعة العلوم التطبيقية	التعليم العالي
7	جامعة المملكة	التعليم العالي
8	الجامعة الخليجية	التعليم العالي
9	معهد البحرين للتدريب	التدريب المهني
10	جنتك للتدريب والتطوير	التدريب المهني
11	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	التدريب المهني
12	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	التدريب المهني
13	مركز السلامة للتدريب والاستشارة	التدريب المهني
14	المركز البريطاني للغات	التدريب المهني
15	تايلوس للتنمية البشرية	التدريب المهني
16	أفاق لتنمية الموارد البشرية	التدريب المهني
17	مركز بروكلاود للتدريب	التدريب المهني
18	أكاديمية الخليج للطيران	التدريب المهني
19	معهد المعلم	التدريب المهني
20	مركز أوريجين للتدريب	التدريب المهني
21	المشرق للتدريب	التدريب المهني
22	أيميك للتدريب	التدريب المهني
23	جولدن ترست للتدريب والاستشارات	التدريب المهني
24	أكاديمية دلمون للكمبيوتر والعلوم الإدارية	التدريب المهني

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات 2. تسكين المؤهلات الوطنية

جدول رقم 2: المؤهلات الوطنية التي تم تسكينها على الإطار الوطني حسب المستوى

#	المستوى	اسم المؤهل	المؤسسة
1	1	دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (A) برنامج التأسيس (1)	المركز البريطاني للغات
2		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (A) برنامج التأسيس (2)	المركز البريطاني للغات
3		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (A)	المركز البريطاني للغات
4		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (B)	المركز البريطاني للغات
5		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (C) الجزء الأول	المركز البريطاني للغات
6		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (C) الجزء الثاني	المركز البريطاني للغات
7	2	دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1A)	المركز البريطاني للغات
8		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول B1)	المركز البريطاني للغات
9		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول C1)	المركز البريطاني للغات
10		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول D1)	المركز البريطاني للغات
11	3	مؤهل مهني في السلامة من الحريق	مركز السلامة للتدريب والاستشارة
12		المؤهل الأساسي في الصحة والسلامة	مركز السلامة للتدريب والاستشارة
13		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2A)	المركز البريطاني للغات
14		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2B)	المركز البريطاني للغات
15		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2C)	المركز البريطاني للغات
16		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2D)	المركز البريطاني للغات
17		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3A)	المركز البريطاني للغات
18	4	مؤهل مهني في الإدارة المكتبية (مستوى 4)	تايلوس للتنمية والبشرية
19		مؤهل مهني في خدمة العملاء (مستوى 4)	تايلوس للتنمية والبشرية
20		المؤهل العام في الصحة والسلامة	مركز السلامة للتدريب والاستشارة
21		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3B)	المركز البريطاني للغات
22		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3C)	المركز البريطاني للغات
23		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3D)	المركز البريطاني للغات
24	5	الشهادة الوطنية في إدارة المكاتب	معهد البحرين للتدريب
25		الدبلوم في تقنية المعلومات والاتصالات	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
26		الشهادة في التدريس والتعلم الجامعي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
27		دبلوم في إدارة الأعمال	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)

28	الدبلوم في اللوجستيات والمواصلات	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
29	الدبلوم في التصميم المرئي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
30	الدبلوما الوطنية في إدارة الموارد البشرية	معهد البحرين للتدريب
31	الدبلوما الوطنية في إدارة المخازن	معهد البحرين للتدريب
32	الدبلوما الوطنية في إدارة المشتريات وسلسلة التوريد	معهد البحرين للتدريب
33	الدبلوما الوطنية في المهارات الإشرافية	معهد البحرين للتدريب
34	الدبلوما الوطنية في صيانة الأجهزة الطبية	معهد البحرين للتدريب
35	الدبلوما الوطنية في الصيرفة الإسلامية والتمويل	معهد البحرين للتدريب
36	الدبلوما الوطنية في ممارسة التعليم والتدريب	معهد البحرين للتدريب
37	الدبلوم الوطني في إدارة الأعمال (المحاسبة)	معهد البحرين للتدريب
38	الدبلوما الوطنية في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي: الإدارة المكتبية)	معهد البحرين للتدريب
39	الدبلوما الوطنية في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي الموارد البشرية)	معهد البحرين للتدريب
40	مؤهل مهني في مهارات الإدارة المستوى السادس	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
41	مؤهل مهني في التسويق المستوى السادس	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
42	درجة مشارك في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الميكانيكية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
43	درجة مشارك في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الإلكترونية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
44	درجة مشارك في الإعلام الإلكتروني	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
45	الدبلوم الوطني العالي في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي المحاسبة)	معهد البحرين للتدريب
46	الدبلوم الوطني العالي في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي الإدارة)	معهد البحرين للتدريب
47	الدبلوم الوطني العالي في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي الموارد البشرية)	معهد البحرين للتدريب
48	بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية	الجامعة الأهلية
49	البكالوريوس في علم الحاسوب	جامعة البحرين
50	بكالوريوس التمريض	جامعة البحرين
51	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص تصميم الشبكات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
52	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص البرمجة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
53	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص نظم قواعد البيانات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)

54	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص إدارة نظم المعلومات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
55	البكالوريوس في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
56	بكالوريوس إدارة الأعمال في الدراسات المالية والمصرفية	الجامعة الملكية للبنات
57	بكالوريوس إدارة الأعمال في إدارة الأعمال الدولية	الجامعة الملكية للبنات
58	البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص التسويق)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
59	البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الإدارة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
60	البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص المحاسبة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
61	البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الأعمال المصرفية والمالية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
62	البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الإلكترونية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
63	البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص إدارة الموارد البشرية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
64	بكالوريوس في نظم المعلومات	جامعة البحرين
65	بكالوريوس في هندسة الحاسوب	جامعة البحرين
66	درجة البكالوريوس في الإدارة والتسويق	الجامعة الأهلية
67	درجة البكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية	الجامعة الأهلية
68	درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمال	الجامعة الأهلية
69	بكالوريوس العلوم في التمريض - برنامج التيسير	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
70	بكالوريوس إدارة الأعمال في الموارد البشرية	الجامعة الملكية للبنات
71	بكالوريوس القانون	الجامعة الملكية للبنات
72	درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية	الجامعة الأهلية
73	درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات	الجامعة الأهلية
74	البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الميكانيكية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
75	البكالوريوس في الإعلام الإلكتروني	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
76	درجة البكالوريوس في أنظمة الوسائط المتعددة	الجامعة الأهلية
77	درجة البكالوريوس في هندسة الحاسب الآلي والاتصالات	الجامعة الأهلية
78	درجة البكالوريوس في هندسة الهاتف الجوال والشبكات	الجامعة الأهلية
79	بكالوريوس علوم الحياة	جامعة البحرين
80	بكالوريوس إدارة الأعمال	جامعة البحرين
81	بكالوريوس إدارة الأعمال - محاسبة	جامعة البحرين
82	بكالوريوس إدارة الأعمال - اقتصاد	جامعة البحرين

83	بكالوريوس إدارة الأعمال - تمويل	جامعة البحرين
84	بكالوريوس إدارة الأعمال - إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين
85	بكالوريوس إدارة الأعمال - تسويق	جامعة البحرين
86	بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية	جامعة البحرين
87	بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - محاسبة	جامعة البحرين
88	بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - اقتصاد	جامعة البحرين
89	بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين
90	بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - إدارة	جامعة البحرين
91	بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - تسويق	جامعة البحرين
92	بكالوريوس المحاسبة	جامعة البحرين
93	بكالوريوس المحاسبة - اقتصاد	جامعة البحرين
94	بكالوريوس المحاسبة - تمويل	جامعة البحرين
95	بكالوريوس المحاسبة - إدارة	جامعة البحرين
96	بكالوريوس المحاسبة - إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين
97	بكالوريوس المحاسبة - تسويق	جامعة البحرين
98	بكالوريوس التسويق	جامعة البحرين
99	بكالوريوس التسويق - محاسبة	جامعة البحرين
100	بكالوريوس التسويق - اقتصاد	جامعة البحرين
101	بكالوريوس التسويق - تمويل	جامعة البحرين
102	بكالوريوس التسويق - إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين
103	بكالوريوس التسويق - إدارة	جامعة البحرين
104	البكالوريوس في إدارة اللوجستيات العالمية	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
105	البكالوريوس في التصميم المرئي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
106	بكالوريوس في الحقوق	جامعة العلوم التطبيقية
107	بكالوريوس في إدارة الأعمال	جامعة العلوم التطبيقية
108	البكالوريوس في المحاسبة	جامعة العلوم التطبيقية
109	بكالوريوس إدارة الأعمال	جامعة المملكة
110	درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب	الجامعة الأهلية
111	ماجستير العلوم في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
112	الماجستير في إدارة الموارد البشرية	جامعة العلوم التطبيقية
113	درجة الماجستير في إدارة الأعمال	الجامعة الأهلية

3. إسناد المؤهلات الأجنبية

جدول رقم 3: المؤهلات الأجنبية التي تم اسنادها للإطار الوطني

#	اسم المؤهل	الجهة المانحة للمؤهل	المؤسسة المقدمة للمؤهل
1	مؤهل مهني في الصحة والسلامة في مكان العمل (المستوى 2 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) - المملكة المتحدة	1- براذرز للتدريب والتطوير 2- مركز السلامة للتدريب والاستشارات
2	مؤهل مهني في سلامة الأغذية في التموين (المستوى 2 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) - المملكة المتحدة	مركز ذا ناين للتدريب
3	شهادة تأسيسية في ممارسة إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد البحرين للتدريب 3- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
4	دبلوم تأسيسية في ممارسة إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد البحرين للتدريب 3- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
5	شهادة تأسيسية في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
6	دبلوم تأسيسية في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
7	مؤهل مهني في الصحة والسلامة في مكان العمل (المستوى 3 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) - المملكة المتحدة	براذرز للتدريب والتطوير
8	مؤهل مهني في سلامة الأغذية في التموين (المستوى 3 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) - المملكة المتحدة	مركز السلامة للتدريب والاستشارات
9	شهادة معهد التأمين القانوني في التأمين (المستوى الثالث)	معهد التأمين القانوني (CII)	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
10	شهادة متوسطة في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
11	دبلوم متوسط في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
12	شهادة متوسطة في إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير
13	دبلوم متوسط في إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية 2- معهد فكتوري للتدريب والتطوير 3- معهد البحرين للتدريب

14		الدبلوم في التمويل الإسلامي	جامعة بانغور - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
15	9	ماجستير العلوم في الإدارة الهندسية	جامعة جورج واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية	الجامعة الأهلية
16		محاسب قانوني معتمد - المستوى الاحترافي	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) - المملكة المتحدة	1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
17		ماجستير العلوم في إدارة الرعاية الصحية	الجامعة الوطنية في أيرلندا	الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا - جامعة البحرين الطبية
18		ماجستير العلوم في الجودة والسلامة في إدارة الرعاية الصحية	الجامعة الوطنية في أيرلندا	الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا - جامعة البحرين الطبية





www.bqa.gov.bh